

## امكانية التحول الديمقراطي في مجتمع هش ( قراءة في الحالة التونسية )

المولدي اليوسفي أستاذ مساعد، علم اجتماع،

الجامعة التونسية

### I / - مقدمة :

المجتمع والدولة، السياسة والحكم، السلطة و أداة الإكراه، و ما يربط بينهم، كل هذه المفاهيم و ما قارب مدلولاتها مثلت مواضيع العديد من المشاريع الفكرية السياسية ومحور المجادلات بل والعداوات الفكرية. كما تسببت في مآسي العديد من الشعوب وأسالت حبرا كثيرا و دماء أكثر. و هي مرشحة للتسبب في المزيد من ذلك خاصة في المجتمعات التي لم تتمكن فيها بعد ثقافة الديمقراطية. و لذلك فهي مسائل فكرية ما كان طرحها ملحا مثل اليوم.

تسعى هذه المحاولة لتفكيك هذه المفاهيم وربطها ، في قراءة اجتماعية خلدونية، بالحالة الثقافية و ما يعرفه المجتمع من طبائع تسمه، وهي تلك الطبائع التي تصبغ المجتمع عبر وجوده وبما يكون اللاشعور الجماعي. لنخلص لهذا التساؤل: ما سبب تطبع مجتمعات دون أخرى بالديمقراطية؟ و تركز بالخصوص على محاولة فك سر استدامة تخلف السياسي (le politique) العربي و المتجسد في استمرارية السلطة القاهرة للمواطن و الكابته للحريات رغم تعدد "الثورات" التي رفعت الديمقراطية و احترام المواطنة شعارا و الاتجاهات السياسية التي حكمت في عدة أقطار عربية.

I - الوازع أول سمات المجتمع الإنساني :

I / 1 - لا وجود لمجتمع بدون سلطة :

يتفق جل الباحثين الاجتماعيين على أن الإنسان كائن ثقافي اعتبارا لكون الثقافة هي عموما كل ما يتصل بحياة الفرد دون أن يكون معطى طبيعيا واعتبارا، كذلك، لعدم وجود الإنسان خارج الثقافة والبحث في أول ما يسم الثقافة، أي أول ما يسم وجود الإنسان، يكشف أن الوازع<sup>(1)</sup> كسلطة و آليات تنظم المجتمع هو أول سمة للوجود الإنساني فهو أول ما يميزا لمجموعة البشرية على غيرها من الكائنات التي تعيش في تجمعات.

يقول بعض المفكرين<sup>(2)</sup> بأسبقية إنتاج الحاجيات المادية (الغذاء - الكساء - المأوى....) في المجتمع الإنساني و اعتبار إنتاج وسائل تمكن من تلبية الحاجيات البشرية أول حدث تاريخي وهو رأي يبدو بديهيا. إلا أن التمعن في الأمر

يؤدي إلى التفتن لأسبقية الوازع على تلبية تلك الحاجيات المادية إذ أن انتاج تلبية الحاجة أيا كانت يعني مجهودا مبدولا ومادة مستعملة لكن و قبل ذلك لابد من وازع، لابد من آلية كأن تكون الإمتثال لعادة أو الرضوخ لسلطة،.....تضمن للمنتج حق تناول المادة و تحويلها.

فتلبية الحاجيات ضرورية لحياة الإنسان الذي لابد له أن يكون ليعيش و يلبي حاجياته و لا يكون الإنسان إلا بالوازع الذي يحميه من نفسه و ينظم علاقاته فيساعده على العيش ذلك أن مهمتي الوازع الأساسيتين هما المنع والتنظيم. منع الإنسان من ظلم أخيه و تنظيم أعماله حتى تتماشى و التواجد الجماعي فالإنسان لا يكون إلا في المجتمع الذي لا يكون إلا منظما<sup>(3)</sup>.

### 1/2/1- السلطة غير السياسة؛

#### - الوازع لا يفترض السياسة؛

السلطة المشار إليها لا تعرف السياسة ويجرنا هذا إلى طرح مسألة منهجية تتعلق بربط الوازع بالسياسة. يوحى لفظ "الوازع" بالسلطة ولكن هل يعني ذلك أن كل سلطة تستبطن حكومة وسياسة؟

قطعا لا، فالوازع طبيعة للمجتمع ولكنه كدور اجتماعي يتغير بتغير المجتمع نفسه فيكون الوازع بسيطا ما دام المجتمع كذلك وفي هذه الحالة لا يمكن الحديث عن سياسة. فالوازع لا يتعدى أن يكون دورا اجتماعيا يتمثل في المحافظة على التوازن المتحقق بين مكونات المجموعة ويكون الفصل لقوة التماثل وصاحب السلطة لا يتعدى أن يكون مرجعا شكليا، أو رمزا يحتكم إليه عند الخلاف ويجلس إليه عند نقاش مسألة ما فهو لا يتعدى أن يكون رمزا ويسمي ابن خلدون هذا الوازع رئاسة. وأما السياسة فإنها تعني وجود سلطة قاهرة تمكن صاحبها من حمل الكافة على مقتضى إرادته وهي الملك عند ابن خلدون. ويؤكد هذا عدم افتتان الوحدة السياسية بالمجتمع. لقد عرض ابن خلدون و عدد من الأنتروبولوجيين بلانديي<sup>(4)</sup> آخرهم بيار كلاستر<sup>(5)</sup> حالة يكون فيها الاجتماع البشري بدون سلطة سياسية تحمل الكافة على مقتضى برنامجها و تجمع في يدها كل السلطات وتهيمن على مجالات الحياة. و من هنا تفتن ابن خلدون للفرق بين الرئاسة والملك "الملك و هو أمر زائد على الرئاسة، لأن الرئاسة إنما هي سؤدد و صاحبها متبوع، وليس له عليهم قهر في أحكامه، وأما الملك فهو التغلب والحكم بالقهر".<sup>(6)</sup>

#### - الوازع غير الدولة والسياسة؛

يفصل كوت(ج. ب) و مونيهي(ج. ب) بين السياسة والدولة و ذلك عندما يتساءلان "النير"<sup>(7)</sup> الذين يعيشون بدون دولة (Etat) هل يعيشون بدون سياسة؟<sup>(8)</sup> فصيغة السؤال تقرر أن شعب النير بدون دولة وتساءل إن كانوا بدون سياسة و هو ما يقرر فكرة الفصل بين السياسة والدولة. و لكن منهجيا هل يمكن الحديث عن سياسة بدون دولة؟ لا يبدو هذا ممكنا

ذلك أنه إن أمكن الحديث عن وازع دون دولة فإنه لا يمكن الحديث عن سياسة دون دولة إذ لا توجد إحداهما دون الأخرى. نرى أن الخط بين السياسة والسلطة هو الذي أدى إلى هذا الخطأ المنهجي. إن شعب النيير الذي يتحدث عنه كوت ومونبي لم يكن قطعاً دون سلطة تقوم على حفظه ولكنه نظراً لأنه مجتمع بدائي التركيب لا يتعدى الوازع فيه أن يكون رئاسة دون قهر فإنه لا يعرف دولة و سياسة إنما تنظمه وتضمن استقراره الإمتثالية إلى درجة أن الحاكم الصوري لا يؤدي أي دور باستثناء دوره كرمز للمألوف حيث الخروج عنه يكون اعتداء على المجموعة ويكون رد الفعل آلياً و جماعياً ويكون الحكم من المألوف وتكون العقوبة انتقاماً له كما تكون المحاكمة والحكم والتنفيذ من آليات المألوف وهي مبسطة إذ لا موجب للتعقيد فالعقوبة معلومة سلفاً ولا يقاوم المعني بها إذ يعلم امتثالياً نتيجة ما اقترفه و امتثالياً، كذلك، يخضع للقرار و كثيراً ما ينفذه بنفسه.

يتضح لنا من خلال ما ذكر وجوب التفريق بين سلطة الوازع كدور اجتماعي يستبطنه الأفراد ملزمين به أنفسهم أكثر من إلزامهم به من طرف خارجي والسلطة السياسية.

تُعرّف السياسة قبل كل شيء بإطارها وبمقاصدها. فمن حيث إطارها لا يمكن الحديث عن السياسة بدون المدينة فإذا انطلقنا من الثقافة الغربية نجد في مرجعها المعجمي اللاتيني كلمة (politikos) وهي من لفظ (polis) ويعني المدينة. وفي اللغة العربية السياسة هي "القيام على الشيء بما يصلحه"<sup>(9)</sup> وفي الحالتين تتضمن كلمة "سياسة" التدبير و وضع المشاريع والتصورات من أجل إنجاز برامج تخدم أهدافاً. وهذا ما لا تعرفه المجتمعات البدوية التكنية والسر في ذلك أن بساطة المجتمع وخلوه من العمل على تحويل الطبيعة وهيمنة اقتصاد الندرة والامتثالية يضعف حتى الأنشطة الفكرية ويسجن الفرد في قوالب جامدة فلا يطور الموجود ولا يبدع الجديد ذلك أن النشاط الذهني لا يكون إلا انعكاساً لواقع يشهد حركية ما. وتعني السياسة من ناحية تدبير أمر الرعية، وهو ما يعني نشاطاً فكرياً ومقدرة على الإدراك والتصور والتنفيذ وهذه كلها تتطلب وضعية اجتماعية معقدة تكون هذه الأنشطة انعكاساً لها، كما تعني من ناحية أخرى وجود قوة قاهرة تمكن صاحب السلطة من حمل الكافة على ما تدبر لها.

## I/2ب- المدينة/السلطة:

أشرنا إلى أن لفظ "سياسة" في الفكر الغربي مقترن بالمدينة حيث ولد و تفتح أول فكر سياسي جدير بهذا الاسم<sup>(10)</sup> وهو ما يعني أن السياسة لا تمارس إلا في المدينة أو انطلاقاً منها وأن السياسة تستبطن ممارسة السلطة على مجموعة بشرية ويكون هدفها حمل الكافة على ما يرتضيه صاحب السلطة. وهذا يختلف نمطاً ومضموناً عن السلطة الرمز في المجتمعات التكنية أو لنقل المجتمعات اللاسياسية (apolitique) وهي تلك المجتمعات حيث لا يكون الإكراه للرئيس وإنما لقوة الامتثال.

أما مع السلطة السياسية (pouvoir politique) فإن الإكراه تجسده القوة المادية التي تحتكرها الدولة ولا يختلف اثنان في أن "سياسة الملك والسلطان تقتضي أن يكون السائس وازعا بالقهر وإلا لم تستقم سياسته"<sup>(11)</sup> و"كل دولة مؤسسة على القوة"<sup>(12)</sup> "بل إن العلاقة بين الدولة والعنف حميمة"<sup>(13)</sup>

## I / 2 - السلطة والدولة/الحكومة :

نطرح هنا مسألة منهجية بحثة وهي العلاقة بين السياسة والسلطة والدولة/الحكومة.

قلنا سابقا أن الوازع طبيعية للمجتمع وأن الإكراه طبيعة للوازع. وبناء على أن طبيعة الشيء خاصة به ومختلفة عن طبيعة غيره وعلى أن وازع المدينة مختلف عن وازع المجتمع الثكنة فإن المدينة تعرف وازعا تختلف طبيعته عن طبيعة وازع البادية. فمن حيث أن المدينة تعني مجتمعا يتصف بالتنوع وبالعلاقات الاجتماعية تختلف عن المجتمع الثكنة إذ الروابط الاجتماعية تحكمها التكتلات المصلحية أكثر من الروابط الدموية. إضافة لبروز اقتصاد السوق حيث تحدد الندرة والحاجة قيمة البضاعة وتجعلها تعرض على هذا المبدأ. كما أن الرضا بما تقدمه الطبيعة يعوّض بالسعي للكمال، و يبرز التنافس على الامتلاك والتباهي بذلك ويعوض الاختلاف التماثل وتبرز الخدمات المدفوعة الأجر وتضعف تبعا لذلك طبيعة التسارع لخدمة المجموعة وهي تلك الخصال التي يعرضها المجتمع الثكنة. وذهاب التماثل يذهب به كعامل توازن اجتماعي. وبذلك تبرز الحاجة لوازع يعوض الذاهب إذ وكما أسلفنا الوازع طبيعة للمجتمع الذي لا يكون بدونه.

تلعب السلطة السياسية دور الوازع في المدينة ونلاحظ هنا أن كلمة سياسية تستعمل كصفة للسلطة وهو ما يعني وجود سلط غير سياسية. وفي المدينة لا تنعدم نهائيا السلط الاجتماعية الأخرى كسلطة الآباء وسلط العادات والتقاليد وإن هي اختلفت على سلطة الامتثال في المجتمع الثكنة. وتفترض المسألة الآن إخراج اللفظ من صيغة الصفة "السياسية" إلى صيغة الاصطلاح "السياسة" (la politique) وهي تعني كل نشاط يدخل في التحكم في الأفراد وله من قريب أو بعيد علاقة بفعل "ساس" وهو عند ابن منظور القيام على الشيء بما يصلحه والسياسة فعل السائس. فيقال: هويسوس الدواب إذا قام عليها وراضها، والوالي يسوس رعيته"<sup>(14)</sup>.

يتفق جل المفكرين من ابن خلدون إلى ماكس وبر على أن السياسة تعني وجود سلطة تتحكم بالناس بواسطة قوة قاهرة. بل إن صاحب المقدمة يجعل من القهر شرطا لاستقامة السياسة ف"سياسة الملك والسلطان تقتضي أن يكون السائس وازعا بالقهر وإلا لم تستقم سياسته"<sup>(15)</sup> وحتى تضمن هذه السلطة هيمنتها تسعى لاحتكار أدوات القوة والتسلط حتى لا تنازع في ذلك المجال. لذلك يكون ظهور أي تعبير احتجاجي يملك أو يسعى لامتلاك قوة مادية تقارب لتلك التي تمتلكها السلطة السياسية أكبر خطر تواجهه إذ أن ذلك يضعف مركزها ويهز مبرر وجودها.

وكما يكون الوازع في المجتمعات التكنية انعكاسا لمكونات المألوف موضوع التماثل فإن السياسة تكون انعكاسا لما يُطلق عليه الفكر السياسي وهو إقرار نوعي السائس وتخطيطه ما يريده لُسُوسِيِه. وبما أن الفكر انعكاس للنوعي الذي هو نتاج مجرد لتفاعل مادي مع المحيط فإن في نهاية التحليل يكون الفكر السياسي نتاج عقلية يعكسها الواقع لذلك لا يمكن القول إن أصل الفكر السياسي مرتبط بالعقلانية الهادئة والواضحة للفكر اليوناني. فبدل أن يلقي اليونانيون بأنفسهم في دائرة الدين، ويروا هذا العالم بعبارات إيمانية كما فعلت ذلك شعوب الهند ويهودا، اتخذوا مواقفهم في مملكة الفكر<sup>(16)</sup> فالفكر وإن ارتبط بالعقل من حيث هو نتاج له فإن أدوات العقل من مدلولات لغوية ومفاهيم إجرائية يشحذها العقل الإنساني في إطار ثقافة (بالمعنى الشامل) معينة تكون هي السمة الأساسية للعقل وإنتاجه<sup>(17)</sup> فعندما يعرف ابن خلدون علم السياسة المدنية بقوله "تدبر المنزل أو المدينة بما يجب بمقتضى الأخلاق والحكمة"<sup>(18)</sup> فإنه يجعل الثقافة محددة للسياسة وبالتالي فالفكر السياسي اليوناني لم يكن نتيجة رغبة اليونانيين عن إلقاء أنفسهم في دائرة الدين وإنما هو نتاج للثقافة اليونانية التي لم تكن مصبوغة بالدين بقدر ما كان صابغها الأساسي الإرث الهوميروسي بثقله الأخلاقي المتجسد في الخلق الخاص بالمدينة (L'éthos). فالفكر من حيث هو نتاج للعقل ينتج في إطار الثقافة التي توجه عملية التفكير ومن هنا كان الحديث عن الفكر اليوناني والإسلامي والأوروبي وغيره. إلا أن هذا التوجيه، وهو يقر أهمية الثقافة كجماع مفاهيم تكون اللاشعور الجماعي وتنتج أدوات تفكير وهي نتاج عن تراكم ما أبدعه الفكر عبر التاريخ، يعترف للمفكر بأهمية دوره كمبدع يثري هذا الذي تكون عبر التاريخ. ويبرز هنا دور المثقف الوظيفي كمفكر تعرفه ثقافة المجتمع الذي ينتمي إليه والتي توجه تفكيره دون أن تكون له بمثابة القمقم الذي يسجنه. وإنما المثقف الوظيفي يكون مهموما بقضايا مجتمعه وخاصة البحث عن أنماط التغيير دون التفریط في السمات الأساسية للذاتية الثقافية. فهو يحدد نشاطه ويسخر طاقته لخدمة المشروع الثقافي رفضا للجمود والتفوق وتأسيسا للذات الثقافية. وإضافة صفة الوظيفي تهدف التفریق بين هذا المثقف وبين المثقف المتحزب الذي ولئن عمل من أجل التغيير والإضافة فإن التزامه الأيديولوجي يجعله يقدم الأيديولوجيا على الشخصية الثقافية.

#### I / 2 / ث - تطور السلطة في المدينة:

يعرف المجتمع في المدينة تغيرا سريعا فلا وجود لمجتمعات "باردة" في حالة التمدن حيث تضعف الامتثالية إلى أدنى مستوى بل قد تنتهي أصلا. فأصل المدينة تحول كما رأينا، من المجتمع الزراعي إلى مجتمع حضري وما كان أصله تحولا لا يكون ساكنا لذلك تعرف المدينة حركية متواصلة تشمل كل المجالات. وبما أن السلطة انعكاس للواقع الاجتماعي فإنها تتأثر بما يعرفه مجتمع المدينة وبذلك كانت تتغير عبر تاريخ المدن. وتعرف المدينة حركية اجتماعية مستمرة و شاملة تصبغها بتغير متسارع النسق عبر تاريخها. وإن عرفت المدينة أزمة أدت إلى ركود الحركية فيها وطال بها ذلك

فإنها تضمحل وتنتهي إلى الخراب. ولنا في تاريخ المدن أكثر من دليل. فالوجود الحضاري لا يعرف مرحلة ركود طويلة دون أن تؤدي إلى نهايته. ذلك أن لكل مجتمع محور حضاري يدور حوله و يولد طاقة وجوده والعوامل الضامنة له و ما إن يتوقف ذلك المولد عن الحركة حتى يبدأ العد التنازلي لذلك الوجود الحضاري إذ أن ذلك يكون مصاحبا لبروز معاول التهديم فتضعف الحضارة وتضمحل تدريجيا. وفي الحالتين (التدعيم أو التقهقر) تتجسد الحالة على السلطة قبل كل شيء ذلك أننا قلنا إن السلطة هي التي تحمل الكافة على منهاج ما كما أنها تسخرها من أجل تجسيد وإنجاز المشاريع و ذلك بما تتمتع به من قوة القهر فالسلطة هي التي تعدل المحور الحضاري نسقا واتجاها.

I/3- إنما السياسة بطبائع العمران :

I/3-أ- طبائع العمران موجه للسلطة :

يمثل رأس السلطة و سدنتها العوارض الذاتية<sup>(19)</sup> للسلطة و بما أن كل حادث من الحوادث ذاتا كان أو فعلا لا بد له من طبيعة تخصه في ذاته و في ما يعرض له من أحواله<sup>(20)</sup> فإن ما يعرض للسلطة و سدنتها يكون من طبائع العمران إذ هي ما يعرض أي ما يحدث والحادث و إن كان مستجدا فإنه يصبغ بطبائع عمران المجتمع ويكون تبعا لذلك كل ما يعرض للسلطة من أحوالها نتاجا لطبائع العمران التي تحدد، مثلا، طرق ممارسة السلطة وآلياتها.

فطبائع العمران موجهة للسلطة من حيث هي وظيفتها الاجتماعية، فالحاكم مسنود بسدنته على النمط الذي عرفه المجتمع و يمارس سلطته حسب ما اعتاده المجتمع فطبع السلطة كإحدى تعبيرات العمران البشري. ولا تهم تسميات نمط السلطة ما دام المجتمع لم يشهد تحولا جذريا. فتشابه طبائع العمران بين فرنسا و بريطانيا، مثلا، يجعل السلطة كوظيفة اجتماعية متشابهة بين البلدين رغم اختلاف النمطين السياسيين إذ أحدهما جمهوري والآخر ملكي.

ولا يتحول الطابع الوظيفي للسلطة إلا إذا شهد المجتمع تغييرا جذريا و شاملا خاصة على مستوى بنية مكونات المجتمع مما يمس طبائع العمران. ما كان، مثلا، للقانون الروماني و الارسطوطاليسية أن يكونا "خيمرتين ذات طابع فكري"<sup>(21)</sup> و أن يقدا "فكرة الدولة، الدولة القومية و السيدة L'Etat national et souverain المجسدة لهما" لو لم تعرف أوروبا الغربية تحولا جذريا هز وبعنف البنية التحتية للمجتمع و أنتج تحولات أدت إلى بروز طبائع جديدة صبغت المجتمع. و من ضمن ما تجسد فيه هذا التحول، الثورة الفرنسية و كل ما عرفته أوروبا من انحصار لدور الكنيسة في السلطة و هيمنة القيم السياسية اللانكية إلى غير ذلك مما عرفته طبائع العمران من تحول في القيم السياسية التي صبغت باحترام الفرد و الاعتراف له بكينونته وذاتيته و مواظنته و مكانته في المجتمع بعد أن كان مجرد رعية للسلطة.

إلا أن السلطة، وسواء تجسدت في نمط جمهوري أو ملكي، قد حافظت على نفس القاعدة الثلاثية وهي:

1 - طبائع العمران كإطار قيمي موجه عمومياً للسلطة كوظيفة اجتماعية و مجموعة رموز و كموجه لسلوك الكافة.

2- الحاكم كعماد للسلطة و قائم على أمر الكافة.

3- السدنة كقوة سائدة للحاكم.

ولكن هل ما يطبع هذه السلطة ومنهجها في الحكم دليل على "أن إنسان هذه المجتمعات قد بلغ مرحلة النضج"؛ وهو افتراض يطرحه ويشكك فيه العزي بقوله "وإلا كيف يمكن لنا تفسير محاولته للبحث عن ذاته و التعلق لحد العبادة بالأشياء و الأشخاص. أليست هذه المحاولة هي تحويل الألوهية من شخص إلى مجموعة من الأشخاص و الأشياء. وبالتالي يعني الرجوع إلى مرحلة البداية"<sup>(22)</sup>

وفي ما نرى فإن النضج هو نضج تجربة الإنسان وهو ناتج عن تراكم مكتسب عبر إنتاج الإنسان لوجوده في تجربة يومية تمس كل مستويات و مجالات حياته التي يبدع أثناءها حسب ما تقتضيه ظروفه و في حدود طبائع العمران. و أي تحول في هذه الأخيرة ينتج قطعاً في حدود ما تسمح به و حسب ما تفرضه المستجدات وهذا يلخص الصراع بين خاصيتي الثقافة وهما الجمود و التحول. فالفرد المسلم، مثلاً، إنتاج لأحوال و طبائع المنطقة و المرحلة اللتين يوجد بهما أولاً و للثقافة الإسلامية كطابع لهما ثانياً. فالمسلم الأفغاني يلتقي في العقيدة مع المسلم في السعودية أو الولايات المتحدة الأمريكية ولكنه يختلف سلوكياً عن الأخيرين وذلك حسب ما صبغته به طبائع المنطقة التي يعيش بها.

فالتحول المشار إليه آنفاً، في المجتمع الغربي، إنما هو تجسيد لما عرفته طبائع العمران من تحول نتج عن انتشار القيم التي دافع عنها رأس المال ضرباً للإقطاع و تدعيماً لمصلحته. فالتأكيد على حرية المواطن كان الهدف منها إضعاف الإقطاع بحرمانه من خدمات الأقتان و إضعاف الكنيسة بحرمانها من الهيمنة على الأفراد باسم الدين و في كل هذا إضعاف للملك بالمفهوم القديم وبالتالي يكون القضاء عليه مثل ما وقع في فرنسا أو دفعه للتخلص من سدنته القدامى و تعويضهم بسدنة من المكونات الاجتماعية الجديدة و ذلك ما وقع في بريطانيا وغيرها من الدول التي حافظت على النمط الملكي للسلطة. كما ساهم في هذا التحول، و إلى أبعد الحدود، المثقفون الذين عملوا على نشر مجموعة من القيم الفكرية السامية مثل حرية الفرد الفكرية و تمكينه من التعبير بحرية عما يراه فتقاطعت أهداف المثقف مع أهداف رأس المال فتحالفا مرحلياً حتى التخلص من النظام القديم و سدنته. إلا أن السلطة و كما سلف الذكر حافظت على مرتكزاتها و خاصة جهاز القهر إذ هو طبيعة لها. لكن طرق ممارسة السلطة يكون حسب طبائع العمران. من ذلك أن الماسك بالسلطة

في المجتمعات الغربية اليوم قد تدفعه ظروف المجتمع إلى ممارسات فيها من العنف والشدة ما لم يتعوده المجتمع لكنه لا يستطيع أن يتأله ويصبح الحاكم بأمره ذلك أن طبائع العمران في مجتمعه لا تسمح اليوم بذلك فلا جهاز القضاء يرضى بذلك ولا جهاز الأمن يقوم به بعد أن طبيعته ثقافة احترام الحريات الفردية وإرادة الجمهور. ذلك أن تجربة النضال ضد هذه السلوكيات التسلطية أتت أكلها تماما وقضت عليها. لن تعود السلطة التسلطية إلى المجتمع الغربي إلا مع انتشار ثقافة التسلط وتحولها إلى طابع يصبغ المجتمع كليا. ذلك أن تسلط صاحب السلطة لا يكون إن لم يكن التسلط أحد طبائع العمران.

يجرنا هذا المستوى من التحليل إلى التقليل مما يدعيه بعض معارضي حكام الدول التي لم تطبع بعد بصبغة الديمقراطية، حيث كثيرا ما نسمع عن تحول السلطة عن "المسار الديمقراطي" أو عن "دمقرطة الحياة السياسية" في المجتمع أو ما يطلق عليه العزي "تحول الدولة من دولة قانون إلى دولة بوليسية". فهذا القول لا يدل، إجرائيا، إلا عن تجاهل مفهوم طبائع العمران و كأن الدولة وليدة تحول السلطة من مجموعة حاكمة إلى أخرى. ولو اعتمدنا على مفهوم طبائع العمران لإتضح لنا أن في البلدان المشار لها لم تتحول ممارسة الديمقراطية إلى صبغة طبعت المجتمع ولو حصل ذلك لصعب التحول عنه. ومن بين الأدلة على الخطأ الذي يقع فيه الباحث عندما يلغي من أدوات تحليله مفهوم طبائع العمران فقول العزي "إن المقصود بتحول الدولة من دولة قانون إلى دولة بوليسية يعني أن الحريات التي كانت أساس النظام ويفترض القانون حمايتها ضد أي تجاوز سلطوي، استبدلت في دولة الديكتاتورية الاستبدادية بالقوة البوليسية التي تحاول أن تجد لها تبريرات فكرية - أيديولوجية - ماثلة في لا حرية لأعداء الحرية، و مادية ماثلة في ضرورة التمرکز فوق المؤسسات بهدف التعجيل من عملية التطور، ونتيجة لهذا الإخلال انتهت التعددية فكريا و تنظيميا وقتلت فكرة الفصل بين السلطات"<sup>(23)</sup>. فهل أن الحريات التي كانت أساس النظام وجدت فعلا و صبغت المجتمع أم أن وجودها لم يتجاوز حلم المفكر المتعطش لها؟ لو كانت وجدت كطبيعة عمرانية ما استبدلت بالقوة البوليسية وما أمكن المرور من دولة القانون الذي يحمي الحريات ضد أي تجاوز سلطوي إلى دولة ديكتاتورية استبدادية. ذلك أن تحول طبائع العمران بطيء جدا لا يكاد يُتفطن له<sup>(24)</sup>. فإن نشأ أعوان الأمن في مجتمع تبني قيم الدفاع عن الحريات و صبغ بها أفرادها ثم تدرّبوا في المدارس الأمنية على ذلك و أشربوا أنهم المدافعون عن هذه القيم الحضارية و حماة الحريات و عاشوا عليها فعلا لأصبحت مع الزمن صابغة لشخصيتهم. وهذا يتطلب عمرا لتلك التجربة. لأن طبائع العمران وليدة عمر طويل فهي تجد أصلها في ما يشير إليه يونغ في حديثه عن اللاشعور الجماعي<sup>(25)</sup>. لا بد أن تستمر تلك التجربة مدة طويلة لتتقن المجتمع و تتقنها الأجيال فتصبغها. في هذه الحالة لا يمكن أن يتحول أعوان الأمن إلى معتدين على تلك القيم ولو جاءتهم الأوامر بذلك من رئيسهم المباشر. و إن صدرت بعض الممارسات المنافية لهذه القيم فإنها سرعان ما تحاصر و تُوقف لأن طبائع

العمران ترفضها وتكون شدة الرفض من شدة صبغ تلك القيم للمجتمع. فطبائع العمران لا تتحول بقرار إرادي مهما كانت قوة صاحبه أو أهمية.

#### I/4 - النضال في الحلقة المفرغة؛

والمجتمعات التي تعرف نخبة داعية للديمقراطية تتخبط في قضية منهجية أساسا فهي من ناحية تتوجه إلى السلطة مطالبة إياها بممارسة الديمقراطية. وهذا يعني أن هذه السلطة غير متطبعة بصبغة الديمقراطية وهي بالتالي غير قادرة على ممارستها. ومنهجيا لا يطلب الشيء ممن لا يستطيعه إلا إذا كان المقصود تعجيزه وهو غالبا ما تسعى له هذه النخب. وفي خضم هذا الصراع يغيب على هذه النخب أنها بذلك تدفع سدنة السلطة إلى دفع هذه الأخيرة إلى الدفع في الاتجاه المعاكس فتكون الحصيلة مزيدا من التسلط ما دامت الظروف تسمح بذلك أو إلى محاولة إيجاد وضعية هجينة تخسر فيها القوى الدافعة للديمقراطية مبررات عملها إذ ترفع السلطة الديمقراطية شعارا وتنج بها خطبا وتحاول الضغط على جهازها التنفيذي فيتزين ب"الديمقراطية" دون ممارستها فعليا لأنه وكما أشرنا غير قادر على ذلك لأن تلك الممارسة لم تكن يوما طبيعة له ولا صابغا للمجتمع الذي يوجد فيه. فتتخلص السلطة من الإحراج الذي سببته لها نخب الديمقراطية سواء أمام الرأي العام الدولي أو أمام الرأي العام الداخلي إن نجحت النخبة في خلق رأي عام داخلي يسندها وهو أمر غاية في الصعوبة وكثيرا ما تخفق في تحقيقه النخب خاصة في الدول الحديثة العهد ب"الدولة الوطنية"<sup>(26)</sup>.

و لو تساءلنا: لماذا نجد اليوم جهاز الأمن في البلدان الغير مصبوغة بالديمقراطية يعتبر مهمته الرئيسية حماية صاحب السلطة؟ لوجدنا أنفسنا أمام جواب واحد يفسر الظاهرة بالرجوع لطبيعة هذا الجهاز التي صبغته عبر التاريخ لأن - حماية صاحب السلطة أنيطت بصاحب الشرطة منذ أوجدت هذه الخطة، بل نقول إن الخطة وضعت أصلا لهذه المهمة أساسا وذلك منذ وجدت الدولة ولعمري إن أربعة عشرة قرنا، بالنسبة للمجتمع العربي والمسلم، كافية لصبغ دور الأمن وإلزامه بخطته ورسم ذلك في اللاشعور الجماعي. بل إن لفظ "الحاكم" كثيرا ما يستعمل للتدليل على صاحب الشرطة ولقد نقل ابن خلدون هذا عن العهد الحفصي في قوله "ويسمى صاحبها { الشرطة } لهذا العهد بإفريقية الحاكم"<sup>(27)</sup>. ولنا من ألمانيا دليل على صبغ الشخصية الأساسية بطابع ما يستقر باللاشعور الجماعي. فما كان لألمانيا أن تعرف النازية لو لم توجد عوامل مساعدة على ذلك في طبائع الشعب الألماني<sup>(28)</sup> غذتها الظروف المرحلية خاصة نتائج الحرب التي مزقت أوروبا بين 1914 و 1918.<sup>(29)</sup> لقد كان الشارع الألماني يتجرع مرارة الهزيمة والشعور بالفن و يغذيها الاصطدام العنيف بين الماضي المشرق بعظمة بروسيا و الواقع الأليم. فاستغل هتلر رواسب ثقافة الاستعلاء (طبائع العمران) والأحوال الظرفية لجمع الألمان حول أطروحاته التي مثلت المخرج من وضعية الخزي إلى

وضعية المجد. وككل سلطة ما كان لهتلر أن يحقق ما كان له لو لم يجد سدنة له خاصة من الجيش والمثقفين<sup>(30)</sup> وهؤلاء هم الذين لعبوا الدور الأساسي و صاغوا الجهاز الأيديولوجي للدولة النازية. الذي كان دوره حاسما في جمع الألمان وراء الحزب الوطني الاشتراكي وخاصة القول بضرورة وحدة الألمان خلف رأي واحد من 68 مليون ألماني يجب أن يخرج رأي إجماعي وإرادة موحدة ويقين واحد وتصميم واحد<sup>(31)</sup> فبذلك كان لهتلر ليس فقط رأي الشعب الألماني ولكن صار الرأس السياسية الوحيدة لخدمة مشروع عنصري حصري<sup>(32)</sup> واستطاع بجهازه الأيديولوجي أن يسلط جهاز القهر للقضاء على كل مخالفيه وخاصة الحزب الشيوعي الألماني وهو أقوى حزب شيوعي عرفته أوروبا آن ذاك.

#### I/5- الأيديولوجيا لا تحكم:

تعرضنا سابقا لكون السلطة تُمارس حسب طبائع العمران والظروف التي تمر بها المنطقة. وهذا يعني أن طبائع العمران تبقى العنصر المهيمن وإن عرفت البلاد تحولات لعوارض داخلية أو خارجية. فالنمط السلطوي الذي يتعارف عليه الناس يصبح بالتقادم منهجا تمارس على مقتضاه السلطة و في هذا النسق المنهجي تطرح معاناة المثقف الوظيفي في البلدان التي لم تطبع بصبغة الديمقراطية. فهو بطبيعته التي تعرضنا لها سابقا يسعى للتغيير وهذه البلدان بحكم طبيعة السلطة الحاكمة فيها والتي تخشى بوادر التغيير أكثر من خشيتها الأعداء الخارجيين خاصة في عصرنا الآن حيث تراجعت ممارسة الاستعمار المباشر وأصبحت قوى الهيمنة العالمية تسعى للمحافظة على مصالحها بتكاليف أقل<sup>(33)</sup>. و هكذا يجد المثقف الوظيفي نفسه، في هذه البلدان، في مواجهة السلطة أراد ذلك أم أباه. وهي منهجيا لمواجهة الطبيعية بين جمود الثقافة وتغييرها. إلا أن خاصية السلطة في هذه البلدان تحول المسألة من قضية منهجية طبيعية لكل المجتمعات البشرية إلى قضية وجود فالسلطة لا ترى في بوادر التغيير إلا عملا يسعى للقضاء عليها كما أن المثقف في حد ذاته إن تبنى برنامجا للتغيير لا يختلف كثيرا عن السلطة وليس في الأمر أي غرابة إذ كلاهما نتاج لنفس الثقافة. فالمثقف وإن مثل ظاهرة صحية من حيث هو طاقة التغيير في المجتمع، والمجتمع الألائم تغير مجتمع جامد ومهدد بالاندثار، فإنه كفرد من المجتمع لا يكون خاليا نهائيا، في بنيته الذهنية (sa structure mentale) من طبائع عمران المجتمع الذي نشأ فيه. فكونه داع للتغيير وعامل عليه لا ينفى انطباعه بطبائع مجتمعه.

والسبب في ذلك وبكل بساطة طبائع العمران وخاصة ما طبع طرق ممارسة السلطة منذ القدم. ففي المجتمع العربي يتحول القومي أو البعثي أو الاشتراكي إلى ما كان يحارب. ويتم ذلك عبر عائقين رئيسيين يحولان دونه وتحقيق حلمه الديمقراطي الذي حلم به طويلا. ويتحول هو قبل غيره حبيسا لما حسب أنه قام لمقاومته. العائق الأول هو طبع السلطة التي يقوم ضدها فهي أحادية الرأي كما أسلفنا وتقاوم كل بوادر التحول وهذا يطبع كل أجهزتها التي لا تؤمن إلا بالولاء لصاحب السلطة و بما أن كل الأمثلة التي ذكرناها يفتك القائمون بها السلطة من الحاكم الذي يسبقهم فهم

يأخذون السلطة بكل أجهزتها وبما صبغت به من ولاء لصاحب السلطة فكل ما يقع إذا هو منهجيا تحول الولاء من شخص لآخر. أما العائق الثاني فهو وكما أشرنا التركيبية الذهنية للقائم بالأمر نفسه. فهو في أعماق تركيبته الذهنية مصبوغ بالفردية التي تربي على مناهجها في المدرسة و مختلف مؤسسات التنشئة بما في ذلك الأسرة و طبعت أعماقه و أثناء تبلور دور المثقف الوظيفي فيه يتفطن إلى ضرورة أن يحدث تغييرا في مجتمعه. فيسعى إلى تحقيق مشروع التغيير وهنا ممكن الخطر عليه كبرنامج تغيير قبل كل شيء. فهو يرى نفسه جديرا بالسلطة قبل وصوله إليها و عندما يحصل له ذلك يموت فيه المثقف الوظيفي ويولد صاحب السلطة وهذا هو منطق الأشياء لأن صاحب السلطة و المثقف الوظيفي ذهنيان لا يجمعهما رأس واحد إطلاقا. فالأول يسعى لتدبير أحوال المجتمع حاملا الكافة على مقتضى ما سطرته سياسته مستعينا بسدنته. أما الثاني فهو المهموم دائما بقضايا المجتمع باحثا فيها بمقتضى عقله وعلمه دون قيد سواهما بما فيهما هما أيضا من سمات ثقافة المجتمع. و نتيجة للعائنين السالفي الذكر فإن الساعي للسلطة يتوصل إلى استبدال سلطة متفردة بأخرى مصبوغة بنفس الصابغ. وتتواصل بذلك أزمة المثقف الوظيفي الذي قد يكون طمع في نجاح حركة تغيير حقيقية في المجتمع، أو ربما يكون قد ساعد صاحب السلطة المساعد ظنا منه أن هذا الأخير يحمل فعلا المشروع الذي يصوره له عقله على أنه مفتاح الخلاص لما يعتبره وضعا لا يجب أن يستمر. وبعد فوات مرحلة الغبطة التي تصاحب مجيء صاحب السلطة الجديد و بعد أن يهدأ الوجدان و يشتغل العقل يكتشف المثقف الوظيفي أن النظام السياسي الجديد مطابق للتقديم خاصة عندما يصطدم بأن أجهزة الدولة و أدوارها لم تتغير بل ربما يكتشف أنها زادت تسلطا ومحاربة للحريات الفردية. وهو أمر طبيعي جدا ولا يمثل إشكالا إلا عند من لا يدرس المسألة في إطارها الشمولي. فإذا قلنا إن صاحب السلطة انتزعها ممن كان يحكم قبله فهو قطعاً يعلم كيف يتم ذلك و عليه أن يحذر حتى لا يكون ضحية ما فعل هو للذي سبقه و أول ما يتخذه في مثل هذه الوضعية عمله على مزيد من مسك الفعاليات الاجتماعية بأكثر حزم و الوقوف ضد كل بوادر التغيير. و حتى لو أراد غير ذلك فلن يكون له ما يريد فهو في ذلك حبيس لمنطق السلطة الذي وجد فيه ولسدنته الذين ساعدوه وليس له أن يختار ما يتنافى و مصالحتهم مناهجا مهما كانت الرؤى الفكرية التي يتبناها لأن السياسة بطبائع العمران فالإيديولوجيا قد تكون منطلقا لصانعي جهاز السلطة الإيديولوجي ولكنها لا تحكم إذ أن أهم جهاز للسلطة لهذه المجتمعات هو جهاز القهر أما الجهاز الإيديولوجي فهو لا يتعدى أن يكون شعارات للزينة والدعاية تنطق بما لا تبطن السلطة وتعرض ما لا تمارس. ثم إن الإيديولوجيا تعرض برنامجا سياسيا عاما بما أنها نظام مفهومي مجرد يعرض تصورا متكاهلا للمجتمع ومجموعة مقاصد و موقف انطولوجي موحد و المثقف الوظيفي هو الذي يضعها و يبنيها لبنة لبنة عبر معاناته الفكرية و تجربته الحياتية. أو قد يكتشفها عند غيره من المفكرين فيتراى له فيها أمل للعبور بمجتمعه من وضعية يراها متأزمة إلى ما يعتبره أحسن.

يتحول المثقف في الحالتين إلى مناضل من أجل إرساء قواعد ممارسة تلك الإيديولوجيا. وهذه تجربة أخرى تنتهي بالمثقف الوظيفي إلى العدم ذلك أنه وهو يتحول إلى مناضل من أجل مجموعة من المبادئ ينتهي كمثقف وظيفي لأن نضاله من أجل مبادئ يعني منهجيا مروره إلى الصراع من أجل إنزالها في الواقع. وبذلك ينهي مرحلة البحث والتفكير لأن الإيديولوجيا في حد ذاتها من العوائق الاستمولوجية لأنها تفترض ضمن ما تفترضه قراءة للحوادث ولا تكون تلك الإقراء أحادية ويموت فيه المثقف الوظيفي بتحوله إلى زعيم سياسي مصارع ضد من لا يتفق معه في رؤيته. وتحدد طبائع العمران طبيعة الصراع، هي الأخرى، فتكون دعاية حزبية عبر الكتابات والندوات الفكرية في المجتمعات المصبوغة بالتعددية والضامنة للاختلاف وهي تلك المجتمعات المتسمة بالديمقراطية فيكون الصراع إثراء لثقافة المجتمع. وتكون عملا مسلحا في المجتمعات المتسمة بالأحادية والمحافظة على الإمتثالية ضامنا لوجودها وهذا وكما أسلفنا من ممارسة السلطة فيها إذ تعتبر مظهر الاختلاف بوادر زوالها التي عليها أن تقاومها فيكون الصراع تطويرا للعنف ودعما لمظاهر التفرقة.

يعلن الزعيم حربه ويدخل في صراع قد يقصر أو يطول بحسب قدرته على الإقناع في المجتمعات الديمقراطية وقدرته على الصمود في وجه السلطة التي ستحاربه لا محالة، في المجتمعات الأخرى. وطبيعة الصراع التي تحددها طبيعة العمران تحدد نمط النهاية. ففي المجتمعات الديمقراطية يصل الزعيم السياسي للسلطة إن هو أقنع الناخبين بما يطرحه عليهم. وهذه عملية رهينة عدة عناصر متداخلة إذ المسائل لا تتم في الحقيقة كما يروج لها الإعلام في هذه المجتمعات أو كما يقدمها لنا المعجبون بها والساعون لترويج تجربتها. فحتى يقنع المترشح الناخبين عليه أن يكسب بعض وسائل الإعلام أو ما يمكن أن نسميه المجموعات الموجهة للناخبين. وهي مسألة تستخدم فيها كل الوسائل ويكفي للتدليل عليها الإشارة لقضايا الرشوة التي تطفو على سطح المشهد السياسي من حين لآخر قبل الانتخابات أو بعدها عندما يسعى كل مترشح لفضح منافسه قصد إرباك قاعدته الانتخابية. لذلك يفشل دائما من لا يصطف إلى جانبه رأس المال. أما في المجتمعات الأخرى فتحسم المسألة بقوة القهر وبما أن الزعيم السياسي يقوم ضد الدولة فهو يتغلب عليها إن كسب إلى صفه قوة قهر الدولة وهو أمر لا يتم إلا إذا استطاع أن يخترقها لذلك نجد كل الزعامات السياسية في هذه المجتمعات مهما كانت اتجاهاتها الفكرية تسعى إلى اختراق أجهزة القهر التابعة للدولة أو هي تسعى لتكوين أجهزة مماثلة خاصة بها. وينتهي الزعيم إلى قبره إن تمكن منه صاحب السلطة أو إلى سدة الحكم إن تمكن هو من الجالس عليه وأرسله إلى القبر. وفي المجتمعين لا يحول الواصل إلى السلطة نظريته أليا إلى التطبيق حال نجاحه إذ وكما أسلفنا السياسة بطبائع العمران. فعندما يصل إلى الحكم يتحول مرة أخرى فينتهي الزعيم ويبرز الحاكم ليجد نفسه أمام واقع آخر ففي الأنظمة المسماة ديمقراطية يكتشف تداخل علاقات مصلحة بلاده بالدول الأخرى ويكتشف أن الدولة بالمفهوم الشمولي ليست

رهينة ولا صنيعه قرارات وتوجيهات وإنما هي صنيعه طبائع العمران التي صبغت الممارسة السياسية عبر زمن طويل ورهينة أوضاع وظروف محلية ودولية ويوجد أجهزة الدولة مشتغلة مشتبكة في هذه الشبكة المتداخلة. والأثقل أمامه اكتشافه لمجموعات تقف وراء كل عقدة من تلك الشبكة تحرسها ضمانا لمصالحها وعندها يجد نفسه أمام ما يسمى بالمجموعات المضاعطة. وهي عبارة عن شبكات من المصالح لا تظهر على الساحة السياسية ولكنها تؤثر في القرار السياسي ويثقل تأثيرها أو يخفف حسب وزنها في التوجيه إن كان وجودها يتجسد في الإعلام أو في الدورة الاقتصادية على أن مكن تأثيرها الاقتصادي أشد وكثيرا ما يصبح صاحب السلطة مدينا لأحد تلك القوى خاصة الاقتصادية منها وبالأخص إن دعمته أثناء حملته الانتخابية. لهذا يمكن أن نشكك في ما يُتحدث عنه من نزاهة الانتخابات في ما أسماه بالمجتمعات المتسمة بالديمقراطية. أو ما يردد عن تمتع المواطن هناك بحرية الاختيار. وهو ما تؤكد القوانين وتضمنه في ظاهرها الممارسات ولكن تبين الوقائع عكسه وذلك ما يتجسد في ممارسات ما يسمى بقوى الضغط (Lobby). لكل ما ذكر وغيره يجد الواصل للسلطة نفسه مضطرا لمسيرة أجهزة الدولة كما يجدها ويكتفي ببعض القرارات التي لا يتعدى الهدف منها المحافظة على الصورة التي ظهر بها أمام الناخبين وخاصة أمام ذاته ومجموعته الفكرية محاولا إقناع نفسه وإياهم بصعوبة الظرفية المحلية والدولية (La conjoncture locale et internationale). أما في الدول ذات السلطة التسلطية فإن الزعيم السياسي عندما يتمكن من السلطة يتحول إلى حاكم ولكنه، ونظرا لكونه ثمرة ثقافة مطبوعة بالإنفراد بالمجد ورفض المخالف وبروز الأوحاد<sup>(34)</sup> فإنه يحافظ على وصفه بالزعيم تناغما مع منطق الانفراد بالمجد لأن لغة ثقافته السياسية لا تعترف بتعددية الزعيم فهو واحد وحيد وهو يسأل ولا يُسأل. وإن كان الحاكم الذي أشرنا إليه سألنا في المجتمعات الديمقراطية يسعى للموالة بين أيديولوجيته وحزبه من ناحية والظرفية المحلية الدولية من ناحية أخرى وذلك بقدر ما تسمح به هذه الأخيرة مقتنعا بأنه لم يعد زعيما لا هم له إلا الصراع من أجل تنزيل أيديولوجيته للواقع بل صار مسؤولا عن مصلحة كل البلاد بما فيها تلك المصالح التي قد لا يلتقي معها فكريا أو تلك التي قد تختلف مع مصلحة حزبه وناخبيه. فدور الزعيم المناضل يختلف عن دور الحاكم بإضافة لطبائع العمران التي تصبغ السياسي وتجعل الحاكم أمام اختيارات وأجهزة لا يستطيع إلا أن يسايرها فهو في حد ذاته ثمرة ثقافة تعددية ترعى الاختلاف وترى فيه مصدر إثراء لا موضوع إلغاء. ثم إن هذا الحاكم يجد نفسه مسؤولا أمام كل مكونات المجتمع بما فيها الذين انتخبوه والذين سعوا لمنعه من الوصول إلى الحكم. فهو موظف لخدمة المجتمع لا لخدمة فئة دون غيرها رغم كونه دخل معترك السياسة باسم مجموعة معينة وهي التي تتكون من أتباع حزبه.

أما في المجتمعات المصبوغة بالأحادية ونظرا لكون الواصل للسلطة ثمرة ثقافة لا تعترف إلا بالواحد بل يعني التفرد بالسلطة فيها حسن تدبير وتوشحه سدنته بالألقاب مثل الزعيم، القائد، المجاهد، المناضل، المكافح، مع جعبة

من الصفات من مثل الفذ، المهتم، الأكبر، المظفر، المنصور. ومهما كانت المبادئ التي يحملها تصوغ له طبائع العمران ممارسة السلطة بأن تكون له سدنة وهؤلاء تجعل منهم طبائع العمران مزيين نزوات الحاكم أمامه وأمام الناس ويكون له جهاز قهر يحتكر أدوات العنف في البلاد ومن طبائع العمران أن يكون هذا الجهاز في خدمة الحاكم. وهذا ما يفسر وجهي الحاكم في هذه الثقافات قبل السلطة وبعدها. وكما رأينا في المجتمعات المتصفة بالديمقراطية فإن الحاكم لا يمارس السلطة حسب ما جاء في برنامج حزبه وإنما يواله بين ذلك و ما تقتضيه طبائع العمران حسب ما تسمح به الظروف المحيطة، فالحاكم في الثقافات الأحادية لا يحكم حسب ما يتبناه من مبادئ وإنما حسب ما تقتضيه طبائع العمران وخالصة القول في الحالتين الإيديولوجيا لا تحكم<sup>(35)</sup>.

الحكم في الأصل توجيه آليات عمل من أجل إنجاح مشروع سياسي معين. هذا أقل ما يتفق عليه لتعريف الحكم في مجتمع اليوم. لكن هذا التعريف يهمل جانبا آخر من المسألة إن الحكم من حيث هو حدث اجتماعي (Fait social) لا يكون وليد الآن وإنما هو كما كل ظاهرة اجتماعية له امتداد في الماضي و يحمل بذور مستقبل و هذه هي طبيعة الظاهرة الاجتماعية.

من هنا عندما نبحث في السياسي في المجتمع لا بد من الرجوع لأصله حتى نجلي واقعه. لقد سبق وقلنا إننا نفرق بين الوازع كوظيفة اجتماعية والسلطة السياسية التي لا تتجلى إلا في المدينة كمرحلة من الوجود الإنساني متطورة على حالة البداوة وهذا يعني مرور المجتمع من نمط معين من العلاقات، و من نمط عيش إلى نمط آخر تتطلب تجلياته و تتداخل أطرافه و تتعدد علاقاته سلطة لا يكون همها المحافظة على التوازن الاجتماعي الموجود وإنما تركز جهدها على مراقبة أطراف العلاقات المعقدة من أجل منع عوامل انفجار النسيج الاجتماعي أو هيمنة طرف أو أطراف على أخرى من هنا ظهرت فكرة أطراف العقد الاجتماعي و الاعتراف بالاختلاف عوض التماهي. وبقدر ما تكبر المدينة و تتعدد أطراف التركيبة الاجتماعية و تتعدد العلاقات و تتداخل المصالح بقدر ما تكبر حاجة المجتمع فيها لسلطة اقدر على مواكبة ذلك التحول و التحكم في المستجدات فالمتجمع البشري مثل الجسد يعدل وظائفه الداخلية على ما يبرز من حاجاته تفاعلا مع عوارضه الخاصة و ما يعرض له من جراء تفاعله مع المحيط. فالقلب مثلا يضاعف نسق الدورة الدموية حسب حاجة الجسد للاكسجين.

إن نمط السلطة هو انعكاس حاجة المجتمع لها كضامن لبقائه و أجهزتها تعكس حاجة أطرافه ومكوناته لأدوار معينة لذلك نرى أجهزة للسلطة تبرز في ظروف اجتماعية معينة. ما كان للمجتمعات أن تعرف، مثلا، البرلمانات لو لم تظهر الحاجة لتجسيد مرجعية أوسع لممارسة سلطة تحضى بإجماع أكبر من أجل المحافظة على وحدة أشمل تبعد شبح

التناحر بعد أن تكون تلك المجتمعات قد خبرته وقاست من ويلات. وما كان لأجهزة مقاومة المخدرات أن تكون لو لم توجد هذه الأخيرة ولو لم ينتشر الوعي بما ألحقته من أضرار بالمجتمع.

لنفترض جدلا أن مجتمعا ما لم يعرف ظاهرة المخدرات فهل تبرز فيه الحاجة لأجهزة تقاوم هذه الظاهرة؟

الجواب قطعاً لا.

فالنمط الديمقراطي للسلطة بالشكل الذي نعرفه اليوم في المجتمعات المصبوغة بالديمقراطية أوجدته ظروف اجتماعية متازمة عرفها المجتمع ولم يكن من مخرج لها إلا ذلك النمط من السلوك السياسي. ليست الديمقراطية و احترام الحريات الفردية والعامّة اختياراً سياسياً لأي حاكم أو نظام سياسي في أي بلد كان. لأن الملك كما يقول ابن خلدون يدعو بطبعه للتفرد به وللاستعلاء بهيبته و التباهي بمظاهره و احتكار ثماره . و ما كان إذا لأي حاكم أن يقبل بالديمقراطية لو لم تفرض على المجتمع بكل مكوناته كمنهاج وحيد للخروج من أزمة استفحلت. ليس نمط السلطة في المجتمعات الديمقراطية اليوم برهان على نضج الإنسان عندهم كما يذهب إلى ذلك الكثير من الباحثين وإنما هو نمط للحكم فرضته ظروف اجتماعية جد معقدة فكانت الديمقراطية حلاً وجدت فيه الأطراف القوية في المجتمع مكاسب لها. ومع الزمن و بفضل القوى المتمسكة بها تحولت إلى طبيعة عمرانية.

هل عرفت المجتمعات غير المصبوغة بالديمقراطية تلك الحاجة؟ سؤال محير: فإن كان الجواب بنعم فلماذا لم تتحقق إذا؟ و إن كان الجواب بلا فإنه يدفع ألياً لسؤال آخر وهو لماذا لم تظهر هذه الحاجة في هذه المجتمعات؟ منهجياً يرجح الجواب الثاني ذلك أنه علمياً لو عرفت هذه المجتمعات حاجة للديمقراطية لتحققت فيها لأن المجتمع وكما أشرنا سابقاً ينتج ألياً ما تفرضه ظروفه. وهكذا لا يبقى أمامنا إلا احتمال واحد وهو أن هذه المجتمعات لم تعرف حاجة للديمقراطية. إلا أن هذا التأكيد يصطدم بظاهرة النضال من أجل تحقيق الديمقراطية في هذه المجتمعات وذلك منذ مدة من الزمن غير قصيرة. نلاحظ هنا المازق المنهجية الذي وصلنا إليه. فإن كانت هذه المجتمعات قد عرفت النضال من أجل الديمقراطية فلا بد أن تكون قد وجدت الحاجة إليها و إن كان الأمر كذلك فلا بد أن يحقق المجتمع هذا النمط من السلطة ألياً و عبر صراع بين مكوناته وخاصة تلك التي تتكون من العناصر القوية في المجتمع وهو ما لم يتحقق. هذه الحالة لا تستقيم علمياً: فهناك لبس في المفاهيم أو أن علم الاجتماع غير قادر على تشخيص الحالة.

قلنا سابقاً أن المجتمع يوجد ألياً حاجاته و التغيير الذي هو من طبائع المجتمع إنما يحدث في هذا الإطار أي أن التغيير ناتج عن بروز حاجة جديدة في المجتمع أو انعدامها لشيء ما كان يليي حاجة فانتتهت بانتهاء ما يوجد لها أو لظهور بديل عنها. طبعاً هذا التبسيط الصوري لا ينسبنا أن التغيير يتم عبر حقب طويلة و صراع شديد بين عناصر متعددة. فعندما تبرز الحاجة إلى شيء ما لا بد أن يتحقق ولو بعد مدة طويلة. وبناء عليه يمكننا أن نقول إن الصراع من أجل

الديمقراطية في المجتمعات التي لم تعرفها بعد متواصل ولا بد أن ينتهي إليها حتما. ونعتبر أن هذا تخلص سلبي من المسؤولية العلمية التي تقتضي البحث المدقق في آليات الفعل الاجتماعي للكشف عن سر تأخر الديمقراطية في هذه المجتمعات.

#### 5/I - آليات نجاح المشروع السياسي :

إذا اتفقنا على أن المجتمع يستجيب، حسب تفاعل آليات الفعل الداخلي، لما تستلزمه عوارضه الذاتية من تغيير، وما ينتج عن تفاعلها مع ما يعرض لها من تفاعل مع العوامل الخارجية. وأن ذلك يتجسد في طبيعة المجتمع المتغيرة. مع التذكير بأن التغيير يتم عبر قانون الصراع الطبيعي بين العوامل المحافظة والعوامل الدافعة نحو التغيير و قوة هذه العوامل وضعفها هو ما يحسم نحو التغيير أو المحافظة. فما يسميه كلود ليفي ستروس<sup>(36)</sup> بالمجتمعات الباردة هي تلك المجتمعات التي لا توجد فيها عوامل قوية دافعة نحو التغيير. وبما أن الديمقراطية وضعية اجتماعية ففياها يعني غياب احوالها و تحقيقها يكون بتحقيق احوالها و هذا ينتج عن تغيير اجتماعي و هو امر يتحقق بصراع بين قوى التغيير وقوى المحافظة التي يمكن تفكيكها، لفهما، النحو التالي :

أ/ أعوان التغيير و هم أشخاص او مجموعات او مؤسسات تتبنى التغيير و تسعى إلى تحقيقه. و هذا الصراع يقابلهم أعوان المحافظة و هم مثلهم فقط يسعون ضدهم.

ب/ العوامل و منها المساعد على التغيير و المعرقل أي الداعم للمحافظة و العوامل هذه تترافد او تعطل بوجودها فقط أي دون ان تكون منخرطة ضد أو مع.

ت/ الاحوال، هي الاخرى تساعد أو تعرقل التغيير.<sup>(37)</sup>

و التغيير في اتجاه "دمقرطة" الممارسة السياسية من هو مشروع سياسي يتم عبر مسار معقد يتم بتفاعل اربعة عناصر، وهي: الرافع والساند والحاضن والاحوال، من اجل بلوغ الغاية منه وهي تحقيق الديمقراطية.

- الرافع: هو الجانب الفكري و الروحي الذي يحمل المشروع و يعرضه للمجتمع و هو الايديولوجيا أو الدعوة كما بينها ابن خلدون فالرافع عندما يقتنع به أغلبية في المجتمع يوجد العنصر الثالث و هو الحاضن. لأن الاتفاق على الفكرة يوجد نوعا من الاندفاع نحو تحقيقها<sup>(38)</sup>

- الساند: المقصود بالساند هو القوة أو القوى الاجتماعية والتي تكون متعددة المكونات و الخصائص و خاصة المكانة و الاستعدادات و القدرة على الفعل الاجتماعي الذي يجعل منها سند الرافع ان هي تبنته و قبلت العمل على بثه في المجتمع و الدفاع عنه. و قوتها تتعقد كلما أراد الباحث تفكيكها ففيها يتداخل المادي و الروحي ، بمختلف مكوناتها. فللمادي أكثر من نموذج فهو قوة المال أو قوة أجهزة القهر أو قوة بشرية كالنقابة... كما تتعدد نماذج

الروحي مثل العقائد والقيم والرموز والأنماط الثقافية. يتعارض هذان المكونان في حالات ويتحدان في أحوال أخرى. و كما قلنا عن الفاعل فإن الساند سيقابله الساند المحافظ.

- الحاضن: هو الشريحة أو الفئة الاجتماعية أو الجهة أو الطائفة التي نجد في الرافع مصلحة مادية أو روحية. والتي، تبعا لذلك، توفر للفاعلين قوة باثة للرافع ومدافعة عنه وتكون جدار انكفاء ومكن إيواء للساند. فهو يستقبل متبني الرافع ويكون له في فترة المنشط مأهلا للدفاع عن الرافع وموفرا للتعينة عبر بثّ الرافع والتجيش وعند المكره يكون مبيدا لخوفه وموفر أسباب الحماية والغطاء الاجتماعي. وفي هذه الاحوال تتولد علاقة التأمين مقابل بذل الجهد، فلا يعود المنتمي يشعر بالأمان من دون الحاضن، فكانه القبيلة في مجتمعات الثكنة فثمرة الولاء بالانتماء من ثمرة الولاء بالدم<sup>(39)</sup>. والمحصل أن الحاضن يجعل الساند عصي على التفكيك.

كما تكمن أهمية الحاضن الاجتماعي بالنسبة للرافع في أنه خزان احتياطي للرافع والساند في حالة الفشل في تحقيق المشروع السياسي. وهو أمر قد لا يتفطن له الباحث الاجتماعي. فالظاهرة الثقافية قد تختل فتتوارى في انتظار لحظة البروز من جديد فتتم عملية تجسير الفجوات التاريخية ويكون التواصل بين الماضي والحاضر المهين للمستقبل.

- الاحوال: الاحوال وتقسم إلى عنصرين: العوامل الداخلية والعوامل الخارجية. الاولى هي كل ما يتعلق بالتأثير في الفعل الاجتماعي مثل الاستقرار أو الاضطراب الاجتماعي ودوافع ذلك اذ الاستقرار الناتج عن قهر السلطة الحاكمة يختلف عن الاستقرار الناتج عن اشباع متطلبات الفاعلين الاجتماعيين كما ان الاضطراب الناتج عن احوال اجتماعية سيئة يختلف عن الاضطراب الناتج عن فاعل اجتماعي يفتعلها لسبب أو لآخر. الثانية، العوامل الخارجية، هي ما ينجر عن تدخل عوامل خارجية في الاحوال الاجتماعية والعوامل الخارجية فيها الدولي وفيها الاقليمي. للأحوال الاجتماعية دخل في كل تفصيلات التحرك من اجل المشروع السياسي. فمثلا، عندما يبرز المجتمع تحت الفقر والصفى لا يمكن رفع المشروع الديمقراطي. فالأحوال المذكورة تجعل رمز الرغبة يطفو فوق كل الرموز وتكون لغاية تحقيقه الاولوية على كل الغايات الاخرى فتكون الكافة تحت رحمة اصحاب المال الذين يشترون الذمم ويتخلى الحاضن الاجتماعي عن حاملي المشروع عن وعي او بدونه. كما حالة الاستعمار تجعل شعار الاستقلال تظل كل الشعارات السياسية الاخرى.

و بما ان المشروع السياسي ايا كان حجمه يخضع لما تقدم كان المجتمع التونسي عبر تاريخه يتأخر في امكانية الاستعداد لإنجاح اي مشروع سياسي ذلك ان منابت العناصر الرئيسية الثلاثة تصاب شيئا فشيئا بالتصحر والقحط. فلا مدن كبرى تحتوي جامعة كبرى تنتج فكرا ولا نبي برز بالجهة ولا حواريون محيطين بنبي ولا قوى اجتماعية تسند رافعا

ذلك ان الرضوخ للقوى الخارجية عبر التاريخ حرم المنطقة من بروز قوى اجتماعية ربما لو وجدت لأفرزت رافعا ما. فالاستعمار يمدح كل القوى هذا ان سمح بوجودها و يحولها سائدا له و ساند القوى الخارجية لا ينجح في التحول إلى قوة وطنية و ان استقل عن الاستعمار فإنه سيكون كأننا مشوها<sup>(40)</sup>.

أعود للإحاطة بهذه المسألة الى عبد الرحمان ابن خلدون الذي يقول " فللعمران طبائع في أحواله ترجع إليها الأخبار وتحمل عليها الروايات والآثار " وأختزل طبائع العمران عند ابن خلدون في الحالة العمرانية وفيها جانبان:  
أ/ الأحوال العمرانية ( الجانب المادي في الحياة الاجتماعية و قوتها و منها يكون ساند أي مشروع اجتماعي سياسي): التي عليها المجتمع وهي نتاج طبيعته المتسمة بالتغيير المتواصل الناتج عن تفاعل عوامله الداخلية و تمازج الموروث بالمستحدث و تفصل كل ذلك بالمحيط الكوني في بعدي الزمان و المكان. من ذلك تفريق ابن خلدون بين البدو و الحضار بانتحال المعاش " اعلم أن اختلاف الأجيال في أحوالهم إنما هو باختلاف نحلتهن من المعاش " و هذا يؤكد أن للمجال الطبيعي دور في تطبع الإنسان، أي في ثقافته .

ب/ القيم العمرانية ( على قوتها و على ضعفها تكون متانة الرفع لأي مشروع اجتماعي سياسي): هي الجانب المجرد من طبائع العمران و من مكوناتها المعتقدات و القيم الحضارية الانسانية الموجهة لحياة الشعوب و المنتجة للمبادئ و الملمية للمواقف عند الاختلاف و في المحن و الأزمت. من هنا جاء تأثير المعتقد و المعارف و العلوم و كل ما يندرج ضمن التراث الروحي في حياة الشعوب. طبعا التقسيم بين هذا الجانب و سابقه من باب التفسير العلم اجتماعي لقصد الشرح و التمكن من الظاهرة لأن في الواقع لا انقطاع بينهما فالعلاقة جلية، مثلا، بين التمدن و العلوم و الصنائع و الأديان من ناحية و أحوال المجال الطبيعي من ناحية أخرى. كما نجد علاقة بين أحوال المناخ و التضاريس و طبائع المجتمعات يقول ابن خلدون " فالإقليم الرابع أعدل العمران و الذي حافظه من الثالث و الخامس أقرب إلى الاعتدال، و الذي يليهما من الثاني و الثالث و السادس بعيدان من الاعتدال. و الأول و السابع أبعد بكثير، فهذا كانت العلوم و الصنائع و المباني و الملابس و الأقوات و الفواكه بل و الحيوانات، و جميع ما يتكون في هذه الأقاليم الثلاثة المتوسطة مخصصة بالاعتدال. و سكانها من البشر أعدل أجساما و ألوانا و أخلاقا و أديانا، حتى النباتات فإنما توجد في الأكثر فيها. و لم نقف على خبر بعثة في الأقاليم الجنوبية و لا الشمالية. و ذلك لأن الأنبياء و الرسل إنما يختص بهم أكمل النوع في خلقهم و أخلاقهم. قال تعالى " كنتم خير أمة أخرجت للناس " و ذلك ليتم القبول لما يأتيهم به الأنبياء من عند الله. و أهل هذه الأقاليم أكمل لوجود الاعتدال لهم، فتجدهم على غاية من التوسط في مساكنهم و ملابسهم و أقواتهم و صنائعهم »

و ضمن هذا يرتب سلوك الناس و ما يتعودونه أثناء عيشهم ضمن طرق اكتساب المعاش و أحوال ذلك فيتبين لنا أن أهل النمط الرعوي أشد صلابة و أكثر شجاعة من المزارعين و أقل من هؤلاء صلابة و شجاعة يكون أهل الحضار لأنهم

ألقوا جنوبهم على مهاد الراحة و الدعة ، وانغمسوا في النعيم و الترف و وكلوا أمرهم في المدافعة عن أموالهم و أنفسهم إلى واليهم و الحاكم الذي يسوسهم و الحامية التي تولت حراستهم ، و استناموا إلى الأسوار التي تحوطهم و الحرز الذي يحول دونهم [ ..... ] و توالى على ذلك منهم الأجيال ، و تنزلوا منزلة النساء و الولدان الذين هم عيال على أبي مثوهم ، حتى صار ذلك خلقا يتنزل منزلة الطبيعة .

و أهل البدو لتفردهم عن المجتمع ، و توحشهم في الضواحي ، و بعدهم عن الحامية و انتبأهم عن الأسوار و الأبواب قائمون بالمدافعة عن أنفسهم ، لا يكلونها إلى سواهم ، ولا يثقون فيها بغيرهم . فهم دائما يحملون السلاح و يتلفتون عن كل جانب في الطرق ، و يتجافون عن الهجوع إلا غرارا في المجالس و على الرحال و فوق الأقتاب ، و يتوجسون للنبات و الهيئات ، و يتفردون في القفر و البيداء ، مدلين بأسهم واثقين بأنفسهم ، قد صار لهم البأس خلقا و الشجاعة سجية يرجعون إليها متى دعاهم داع أو استنفروهم صارخ " مما سلف يستنتج صاحب المقدمة أن "الإنسان ابن عوائده و مأوفه لا ابن طبيعته و مزاجه . فالذي ألفه في الأحوال حتى صار خلقا و ملكة و عادة تنزل منزلة الطبيعة و الجبلية . " و ليس من الصعب أن نفهم أن ما يألفه الإنسان يصبح له طبعاً .

يعني هذا أن القوى الدافعة نحو الديمقراطية ، في المجتمعات التي لم تطبع بها لم يتطور فيها أمران . الاول رافع البرنامج السياسي و الثاني سائده . توجد ما يوجبها . هذا التعليل يبدو أقرب إلى التحليل الاجتماعي . فتاريخ هذه المجتمعات ينبئنا أنها كانت في أغلبها قبلية ككل شعوب العالم إلا أن احوال المستعمر حرمتها من مسارات تطور قوة اجتماعية باتحاد قبائل ، مثلا ، حول رافع ما و إيجاد دولة<sup>(41)</sup> . كما ان هذه الاحوال مؤهلة ان تطور ذهنية التعاسة التي يمكن تقديرها على النحو التالي .

#### ذهنية التعاسة :

الذهنية مجموعة نماذج للوعي توجه سلوك الفرد ( او مجموعة ) في حالة ما أي توجه رداً للافعال . أي انها طريقة تفكير و تمثل الأشياء او الاحوال ( قراءة الاحوال و تحليل الاحداث ) و تحديد المواقف مما يعرض في الحياة . و للثقافة دور مهم فيها فنقول ذهنية فلاح او ذهنية بحار.....

ذهنية التعاسة تمثل من ناحية محدودية تصور القدرة على تجاوز الحواجز و الصعاب و الركون للأقل جهدا و مشقة و من ناحية أخرى هي تمثل الاصرار على الاستعلاء على الاشياء و الانداد و و تسخيرهم و استئصال المخالف منهم . و هي كذلك الذهنية التي تسول لصاحبها البحث عن المنفعة الآتية و لو جعلته في حالة دونية و يضيع من اجلها الاهم الذي هو ابعد أو يتطلب جهدا أو سيشاركه فيه أحد اخوته او انداده . و تنشط هذه الذهنية تحت الخوف من فقدان المكتسب فتراه يجري للتخزين ولو لم يكن ذا قيمة . ويكون صاحب هذه الذهنية يعاني من تضخم الأنا<sup>(42)</sup> . هذه الذهنية تجعل النقابي

يخون قضيته من اجل الولاء للسلطة و منافع ذلك و هي تجعل الحاكم يرضى بالحكم بالوكالة تحت رحمة قوى الاستعمار فيدمر الانسان في وطنه من اجل بقائه في السلطة و الاستقواء على انداده بالأجنبي و هي نفس العقلية التي قبلت العيش مع استمرار استبدال استعمار بأخر هي نفس العقلية التي جعلت شقا من المعارضة يساند النظام مع اقتناعه بلا ديمقراطيته على ان ينكل بشق آخر من المعارضة يختلف معه و يقبل بتزوير الانتخابات على ان يحرم خصمه من الفوز و لا يتفطن إلى انه يلعب صورة نظام لا ديمقراطي اذ يمكنه من مواجهة منتقديه باظهار تلك المعارضة/ المساندة كدليل على ديمقراطيته.

## II - الحالة التونسية ( في فشل التأسيس الديمقراطي)؛

عرفت البلاد التونسية الدولة و الدساتير و السياسية منذ زمن طويل. يعود تاريخ تونس إلى زمن سحيق فالإنسان ظهر في هذا البلد منذ ما قبل التاريخ " حيث تم العثور على آثار نشاط إنساني يعود إلى العصر الحجري القديم السفلي وذلك تحديدا في موقع القطار ( بمدينة قفصة ) والذي اكتشف فيه عالم الآثار جراي كوما من الحجارة منحروطي الشكل يعتقد أنه تعبير عن معتقد ما ويرجح أنه من أقدم المعالم الدينية التي عرفتها البشرية. (43) "أغرقت طبيعة المنطقة كل الغزاة الذين اقتربوا من البحر الابيض المتوسط مما جعلها تكون مستقر جل الاستعماريين و المغامرين و بفعل هذا العامل الجغرافي لم يكن في مقدور سكان هذه الأرض الاستعداد للقتال و صد الآخر الغازي و لم يكن أمامهم إلا الهروب أو التكيف مع العارض الفارض و التأقلم مع الحداث الضارب و التناغم مع السلطة الوافدة المهيمنة أيا كان مأتاها( فينيقيون، رومان، وندال، عرب، سوس المغرب، أتراك، فرنسيون، .... )

إذا علمنا ان مدينة أوتيكا<sup>(44)</sup> بنيت سنة 1101 تبين لنا ان الحضارة الفينيقية مرت من هذه البلاد قبل تأسيس قرطاج و ان دخول الفينيقيين كان تواملا توطن بينهم و بين أهل هذه البلاد فلا يمكن ان يكون بناء المدينة قد تم في أول وصول للفينيقيين إلى هذه البلاد كما تبين ان الوافدين لم يقدموا كغزاة و انما قدموا بعقلية التاجر و هو عادة المسالم الباحث على تسويق بضاعته و اقتناء اخرى. فبعد بناء أوتيكا كمرفاً تجاري بحوالي 287 سنة و بالتحديد سنة 814 ق. م. تم تأسيس قرطاج. و طبعا هنا وجدت الممارسة السياسية في المنطقة كوازع ينظم حياة مجموعة و كسياسة مهمتها الاساسية حماية بقية المرافئ التجارية التي انشأها الفينيقيون على شواطئ البحر الابيض المتوسط. و من البديهي ان يقيم سكان المنطقة علاقات تجارية مع الفينيقيين الذين استغلوا مرافئهم لتبادل بضائعهم مع ما ينتج السكان الاصليون أما طبيعة الفينيقيين المشار اليها فجعلتهم لا يتدخلون كثيرا في وجود البربر و بذلك حافظ السكان الاصليون على أنساقهم القديمة بقيمتها و معاييرها تلك التي كانت لهم قواعد اجتماعية تضبط مواقفهم و توجه سلوكهم. الا أن

الرضوخ للأجنبي والتأقلم مع ذلك ابقى تلك الأنساق في حدود المحافظة على الوجود دون التطور لتشكيل قوة اجتماعية توجد مشروعاً سيادياً محلياً.

مع نهاية الحروب البونية هزم الرومان الفنيقيين ليستقروا مكانهم واطلقوا كلمة "أفريكا" على ما يعرف اليوم، تقريباً، بتونس أول أرض ملكوها بشمال إفريقيا و تم لهم ذلك سنة 146 ق.م. وفي الفترة الرومانية هذه كان التأثير الروماني قوياً في المجتمع التونسي فتغلب على معارضة السكان المحليين وسيطر على الحياة الريفية والزراعية وعلى أنماط الإنتاج وأنماط التدين وخاصة المعمار الذي تعمد الرومان توحيداً بشكل أساسي. وبلغ التأثير حداً لافتاً لانتباه حين طالب جزء من السكان بالتوحد مع روما عاصمة الإمبراطورية، بل إنهم غادروا البيوت الكوخية الطينية إلى بيوت مبنية بالحجارة تقليداً للمحتل و تماهياً معه<sup>(45)</sup>.

لقد عرف مجتمع هذه المنطقة استقراراً في العهد الروماني يشهد به تطور الزراعة السقوية منها بالخصوص والتي لهشاشتها لا تتطور إلا في ظل استقرار اجتماعي شامل يضمن الأمن. إلا أن هذا الاستقرار لم يكن ناتجاً عن تفاعل الأعوان الاجتماعيين الداخليين مع العوامل الاجتماعية وإنما كان بإرادة القاهرين (الرومان) ورضوخ المقهورين (البربر) لذلك لم يدافع البربر عن الرومان ولم يصطفوا إلى جانبهم ضد الوندال كما لم يدافعوا عن الفنيقيين ولم يقاتلوا معهم ضد الرومان وكان لهم نفس الموقف مع الوندال لما قدم البرنطيون. هذه الثقافة الموهمة<sup>(46)</sup> مكنت أهل افريقية من التعايش مع كل الغزاة الذين مروا عليهم دون مقاومة ودون كبير خسائر.

غلب المسلمون البرنطيين واستقروا عوضاً عنهم في المنطقة في النصف الثاني من القرن السابع و أسس عقبة ابن نافع القيروان كعاصمة للمسلمين في المنطقة. كانت القيروان أساساً مركزاً عسكرياً<sup>(47)</sup> ولكنها بحكم كونها مقر السلطة الجديدة كانت تؤدي وظيفة اجتماعية سياسية.

نتج على تعاقب الحكام (أغالبية، خوارج، شيعة، مالكية، موحدون، أحناف،....) أن دأب أهل المنطقة على التعلق بالسلوك الموهوم واستمرت أنساقهم تنظم وجودهم في النمط الذي يمكن أن نطلق عليه مجتمع بدون سياسة أو ما يسميه بيار كلاستر بمجتمع بدون حكومة. وقد ذكرت في ما سبق من هذا النص أنه لا بد للباحث من التفريق بين السياسة والدولة والسلطة. كان البربر أن ذاك يعيشون في مجتمعات منظمة بوازع تؤطره أنساقهم الاجتماعية التي تؤمن الربط بين الفاعلين من حيث هي شبكة علاقات بين الأفراد والمجموعات وتنظم علاقاتهم بما يدخل ضمن المستعمل أو المستغل في محيط معاشهم مع الإشارة إلى أن الفاعلين ليسوا فقط أفراداً وإنما هم مجموعات<sup>(48)</sup>. فالقبيلة مثلاً نسق اجتماعي يحوي أنساقاً أقل تربط بين الأفراد داخل العائلة وبين العائلات داخل القبيلة وفي نفس الوقت تؤطر علاقة القبيلة مع المحيط الذي تعيش فيه في ما يتعلق بانتحال المعاش وتنظم في هذا الإطار علاقة القبيلة بمن حولها.

الأنساق التي أظرت وجودهم ووسمته بما ساد من قيم ومعايير وبقوة التماثلية ولم يكن رأس المجموعة الا رمزاً يعودون له عند الحاجة لإعادة التأكيد دون تصريح بضرورة الالتزام داخل النسق و الانضباط بما تعودوا ليتحقق استمرار النسق والأنساق الصغرى.

منذ القرن الثاني عشر قبل الميلاد الى سنة 1956 كانت سياسة البلاد و كانت السلطة مسقطه رافعا ( البرنامج السياسي ) و ساندا ( القوى التي تسند الرافع ) و كان اهل المنطقة حاضنا موهما يظهر الولاء للسلطة الموجودة يتعامل معها على انها كذلك لكنه يؤطر وجوده حسب أنساقه الاجتماعية التي تحقق له اهداف المعيشة<sup>(49)</sup> . و تكونت عندهم صورة ذهنية للسلطة العامة على انها من عالم خارجي و السياسة مجال لا دخل لهم فيه اما الحاكم فهو الذي يحتكون به .

## II/1- طبائع سياسية تونسية :

هذا السلوك السياسي لا يمكن ان يكون طبيعة لأهل المنطقة و انما هو صبغة ثقافية اكتسبت عبر التاريخ نتيجة تفاعل المجال الطبيعي مع المجال الثقافي أي تفاعل البعدين الأفقي ( الجغرافي ) و العمودي ( التاريخي ) ، فالجغرافيا التي نشأ فيها التونسي بكل مقوماتها تبين من خلال نظرة خاطفة على الخريطة أن هذا المجال الترابي خال من مقومات المقاومة لانعدام الجبال الشاهقة أو الغابات البكر الكثيفة و الصحاري الحجازة و هي في مجملها عناصر مانعة للمتحصن.

حرمت هذه الاحوال المنطقة من عناصر تحقيق المشروع السياسي السالفة الذكر و مع غياب الساند وغياب الرافع لأي مشروع حضاري في إفريقيا و هو أمر ، كما ذكرنا ، ناتج عن " تشظي المجتمع البربري " الشيء الذي جعله يتقلب في مواقفه إذ ينقلب على كل من تصالح معه كلما سنحت له الفرصة . ثم إن غياب الساند و الرافع لأي مشروع جعل " قسم هام من اهل البلاد يرون في الامتثال لإرادة المحتلين و في ميد المساعدة لهم فائدة تجنى"<sup>(50)</sup> . فعدم الثقة في المواجهة يجعلهم يستثمرون في العمالة و خلاصة القول أن سكان هذه البلاد كانوا براغماتيين بالمعنى الذي حدده مبتكر المفهوم ، تشارلز ساندر بيرس ( 1839 . 1914 ) . فكانت علاقتهم بالحاكم الجاثم عليهم محكومة بما سماه المنصف وناس " الواقعية و المهادنة " و كلما رأوا الفرصة سانحة خرجوا على السلطة مؤازرين خصمها أو مغتنمين ضعفها . كما لم يوفر لهم مجالهم الروحي و أعني الفكري تحديدا رافعا لأي مشروع حضاري يجتمعون عليه . الا ان هذه الثقافة صارت قوة لهم ساعدتهم على تجاوز الازمات . كما ان الخضوع الذي تحدثنا عنه لا يحمل على الإطلاق ذلك أن كل مجموعة بشرية مسكونة بروح الدفاع على مجالها و لو في معناه المحدود فتتصدى لجيرانها إن اعتدوا عليها . فكانت للقبائل التي عمرت هذه الرقعة صولات في ما بينها تدافعا من اجل ضرورات العيش و خاصة الكلا و الماء . كما لعبت أدوارا تاريخية خاصة لإسقاط سلطة قائمة و استبدالها بأخرى وافدة.

مع مجيء الإسلام تحقق صبغ النسق العام بالعقيدة دون ان يغير كثيرا في المتطلبات الاربع اذا استثنينا بعض المعايير المتصلة بالإسلام كعبادة. و لم يحدث وحدة مع صاحب السلطة الا في الاحيان التي تمكن صاحب دعوة، بالمفهوم الخلدوني، من بعض القبائل فجندها و أنشأ بها دولة<sup>(51)</sup>. فالعصبية بالانتماء لها نفس ثمار العصبية بالدم من الدفاع والحماية والخدمة. إلا ان الانتماء يبقى شعورا محدودا لدى القبائل مكونة العصبية لا يجده كل الخاضعين للدولة. أي ان امتداد الدولة يكون رهين قدرتها على اثبات حضورها خاصة بجناة الضرائب وحماية الثغور.

استمرت السلطة باسم الاسلام بشعارات مختلفة و استمرت الأنساق الاجتماعية في احتواء الاجتماعي وتسييره. شهد المجتمع استقرارا كان من ثمراته ازدهار مدن جديدة مثل القيروان، تونس، المهدية،.... و ازدهار الزراعة ورغم التقلبات السياسية تمسك المجتمع بهياكله التقليدية محافظا على توازنه و مستلزمات انتحال المعاش و ضمان الأمن في مجالي البدو والحضر. و سيشهد هذا الحال اهتزازين الاول اجتماعي مع تغريبة بني هلال و الثاني اجتماعي و فكري سياسي مع الاستعمار الفرنسي.

نظمت البداوة كنمط عيش حياة الاغلبية الساحقة من المجتمع التونسي، كغيره من المجتمعات اذ هيمنت البداوة على المجتمع البشري الى حدود نهاية القرن 18 فعلى حد قول الدكتور اسحاق يعقوب القطب، فإن أقل من 3 ٪ من سكان العالم كانوا يعيشون في المناطق الحضرية إلى حدود نهاية القرن الثامن عشر<sup>(52)</sup>. ازدهر النمط الزراعي الذي عرفه المجتمع التونسي خاصة في العهدين الروماني و البزنطي. و استمر نموه مع الحضور الاسلامي لان المسلمين كانوا حاملي عقيدة و قيم و لم يكونوا باحثين عن السيطرة على اراض او عقارات. ثم ان اهتمامهم انصب على المدن كعواصم و مراكز انطلاق الدعاة و الجهاد. من هنا لم يكن للمسلمين اهتمام بالبدو سوى دعوتهم للدين الجديد و تنظيم حياتهم حسب التعاليم الاسلامية و جمع الزكاة ولم يجد سكان البدو من جديد سوى اعتناق دين لا يختلف كثيرا عن المذهب الارياني الذي نشره الوندال و دفع الزكاة والتي لم تكن حتما عليهم اشد وطأة مما كانوا يدفعونه.

استمرت الأنساق كهيكل اجتماعية محافظة على توازن وجود و مستلزمات انتحال المعاش و ضمان الأمن في مجالي البدو والحضر. فتعايش ثلاث انماط معاش و هم : النمط الرعوي و النمط الزراعي و النمط الحضري محققين توازنا هشا لكنه ضامنا للاستمرار. مع تغريبة بني هلال و حلولهم بتونس و نظرا لنمط عيشهم تسببوا في اختلال التوازن خاصة بالدمار الذي لحق الزراعة و بعد ان رحلهم عبد المؤمن ابن علي، و كان يومها على رأس الدولة الموحدية، إلى المغرب عاد التوازن إلى ما كان عليه و تعايش أنماط حياة الثلاثة سألني الذكر و امتد النمط الرعوي شمالا في منطقة الغابات من الحدود الجزائرية غربا و إلى جبل مقعد شرقا و في اتجاه الجنوب ينزل متبعا الغابات و السباسب السفلى و العليا إلى جبل عرباط جنوبا تتخلله بعض الحواضر مثل الكاف، مكثر، قفصة،.... و بعض الدشر و الزراعات الكبرى في السهول

التي كان هذا النشاط فيها رهين الامطار. اما شرق جبل مقعد الى البحر و نزولا إلى سهول باجة و احواز تونس العاصمة فالوطن القبلي و الشريط الساحلي إلى صفاقس ثم إلى الجنوب سهل جفارة. يمثل هذا مجال المزارعين المستقرين حيث تطورت الزراعة المنتجة للحواضر<sup>(53)</sup>.

لم تكن الحدود بين هذه الأنماط جلية بل كان بين المدن و الأرياف و مجال الرعاة تواصل و تكامل و تداخل أحيانا خاصة في ما يتصل بانتحال المعاش. كما أنه من المفيد أن نبين أن أيا من المجالات الثلاثة لم يتمكن من تطوير قوة تستطيع أن تهيمن على بقية المجالات و تكون بذلك نواة قوة اقليمية تنتج رافعا لمشروع سياسي أو حتى مشروع تغيير اجتماعي أو تكون سائدا له.

"لم يعكر هذا التوازن بين الأنماط الثلاثة إلا ما يكون، أحيانا، من سلوك البعض عند الأزمات. و هي خصومات بين القبائل كثيرا ما كانت السلطة المركزية، خاصة أثناء البيايات ( السلطنة العثمانية )، تستغلها لإخضاع القبائل غير المنضبطة. أما في داخل العروش فقد كان التوازن الاجتماعي يخضع لخصائص المجال ففي النمط الرعوي تتمحور حياتهم حول القطيع لأنه المصدر الرئيسي للمعاش و علامة المكانة الاجتماعية ( كبار القوم هم مالكو القطعان الكبرى ) و بخصوص التنظيم الاجتماعي فإن البيت كان النواة الأولى و هي عبارة عن أسرة ممتدة تعود إلى جد واحد يكون هو المرجع المحتكم إليه و يعتبر نفسه فرعا ضمن فروع أخرى تشكل العرش الذي يتعايش مع العروش المجاورة و يسير الميعاد العرش أو الزمالة و هي تجمع أكثر من عرش و يتأرض قايد ميعادها .

مهمة الميعاد لا تكون صعبة في سائر الأوقات إذ يتسم اليومي بالرتابة في ظل هيمنة عقلية التماثلية في كل ما يتعلق بالحياة فهناك خضوع تام لما يسم العرش و ذلك ضامن الاندماج في المجموعة الذي يؤمن ضرورتي الحياة لتحقيق الوجود فالفرد يعرف بأنه من عرش كذا .

يختلف المشهد عند المزارعين بأسباب انتحال المعاش إذ تكون القيمة المعاشية مرتبطة بالأرض مجال نشاط المزارع و مصدر رزقه و بمقدار ما يملك منها تكون مكانته في العرش أو لنقل في المنطقة لان في هذه الحالة يكون الانتماء للأرض أهم من الانتماء للعرش، كما سلف .

ينحصر المجال الحضري في مدن تتزايد أهميتها أو تتراجع حسب علاقتها بالدولة خاصة تلك التي أنشأت بقرار سياسي مثل القيروان و المهدية و التي كان عمر الدولة عمر لها على حد تعبير ابن خلدون مع وجود مدن أخرى رومانية المنشى<sup>(54)</sup>.

II/1- التوازن الهش:

اهتز هذا التوازن بعنف على جميع البنى مع استعمار البلاد من طرف فرنسا بفعل تبعات التدخل الخارجي التي زلزلت البناء الاجتماعي وخاصة ما كان يمثل ضمانا استمرار الحالة العمرانية على هشاشتها من ذلك أنها هزت القوائم الثلاثة للوضع الاجتماعي العام داخل المدن الكبرى و هي أساسا، في تلك الفترة، تونس و سوسة و صفاقس إذ أدت البضاعة المستوردة إلى إضعاف الصناعات التقليدية و التعليم الحديث اضعف دور المساجد و مكانة المدرسين به كما ذهب دور الإدارة الاستعمارية بمكانة الإدارة التقليدية. أما على المستوى الريفي فقد حول الاستحواذ على أراضي الفلاحين كبار العرش أو الدشرة إلى مجرد إجراء لدى المستحوذ الجديد على الأرض. طبعا هذا الاهتزاز عمق ضعف الحالة العمرانية دون أن يؤدي إلى الانهيار نظرا لما اكتسبه المحليون من قدرة على التأقلم كما ذكرنا و لأن المحتل دخل البلاد متسلحا بجيشه و قوته العسكرية و كذلك بما وفرته له علوم الإنسان من دراية بالمجتمع التونسي كنقاط ضعفه و نقاط قوته.

منع غياب الساند و الرافع و ضعف الحاضن كما بينا تشكل مقاومة قوية في البداية لذلك سرعان ما استتب الأمن للمستعمر مع تواصل بعض الاهتزازات هنا و هناك سهل عليه إخمادها و في بعض الأحيان بأيدي بني جلدة الفاعلين سواء ممن باع ذمته و تخندق عميلا في صف الاستعمار أو من أفتى بالأخذ من إيجابيات الاستعمار "لحاق بركب التقدم و الحدائثة" و تفادي فضاة جرم المستعمر في حال مقاومته و رأى في ذلك خدمة للوطن مبينا أن المرحلة تستدعي التضحية و العمل الجاد و بذلك يتحول المستعمر إلى مصدر إلهام لكن هذه الحالة سهلت للنخبة التونسية التحول إلى الجامعات الفرنسية اين احتكوا بحاملي الافكار التي كانت تعج بها الساحة الطلابية يضاف إلى ذلك التأثير السابق بفكر التنظيمات العثمانية و التواصل مع تركيا الفتاة فتكوين حزب تونس الفتاة، على يد علي باش حامبة سنة 1908م وكان من أعضاء الحزب البارزين عبد العزيز الثعالبي الذي أسس حزب الدستور سنة 1920 بعد أن حلت فرنسا حزب تونس الفتاة سنة 1911 .

هذا الحراك الفكري ولد وعيا بحالة البلاد إلا أن الاحوال التي عرضناها لا تمكن من إيجاد ساند للمشروع السياسي يضاف إلى ذلك عامل آخر و هو الهوة السحيقة بين النخبة و بقية الشعب. هذه الحالة العمرانية جعلت الحركة الوطنية مسكونة بالشعور بالضعف و نجد هذا واضحا في الأداء السياسي لحركة شباب تونس و لتياري حزب الدستور ( تيار تزعمه عبد العزيز الثعالبي المؤسس للحزب و تيار الحبيب بورقيبة المنشق عن الأول في مؤتمر قصر هلال سنة 1934). فكلاهما يتعامل بدون حدة مع الاستعمار و لا تتجاوز طلباتهما ما يضمنه قانون الحماية و في ذلك تكريس لها لذلك يقول حسن حسني عبد الوهاب "اتخذت المقاومة الوطنية للاحتلال الفرنسي في أول الأمر شكلا مسلحا، ... إلى حدود سنة 1887 (.....) وبعدها فشلت تحولت المقاومة إلى شكل حركة مطلبية واحتجاجية من قبل أعيان الحاضرة ومثقفها "

عجزت هذه الحالة العمرانية عن تشكل مقاومة عسكرية قوية تفرض منطوقها في مواجهة الاستعمار. فلا البنى الداخلية للعروش تستطيع ان تفرزها ولا الأحوال المتدنية بالمدينة تدفع لها ولا النخبة تقدر على تجييش الشعب الذي كان يفتقر إلى اطر تجمعه. وقد تطفن الثعالبى إلى هذه المعضلة فشرع في ايجاد الجمعيات الفكرية و الثقافية مثل الجمعيات الرياضية. زادت البداوة و المستوى المتدني للتعليم من سلبيات ضعف العلاقة بين "النخبة" و العامة خاصة في الداخل فكرس غياب قيادات فكرية ذات وزن اجتماعي وجود رأي عام يتمحور حول مطلب يكون بمثابة الرافع للمشروع الاجتماعي المنشود و تتزعزع هذا الرأي العام فتجذره في المجتمع فيتحول الأخير إلى حاضن للمشروع و يحول قواه الداخلية إلى ساند له. لو تم هذا لوجدت حركة وطنية متجذرة في مجتمعا و قادرة على فرض منطوقه في وجه المستعمر. بعد مؤتمر قصر هلال 2 مارس 1934 هيمنت على قيادة الحزب و من ثم الحركة الوطنية مجموعة كان تواصلها الذهني الوجداني مع الغرب بما ثقفوه في الجامعات الفرنسية أين وضعوا نمطا للمجتمع صار تجسيده هدفا لنضالهم. و كرسوا جهدهم لانجازه. لقد وصل الامر إلى تثمين الاستعمار لما قدمه لتونس " كانت نتيجة وجود الفرنسيين بهذا البلد تفتح الأدمغة و ظهور رجال قادرين على تسيير تونس في طريق التقدم و الرقي بعد أن خرجت منه فرنسا و اختفى منه الحكم الفرنسي، فهو أمر يعتز به الفرنسيون ويفخرون" ( من خطاب بورقيبية بالقصرين يوم 29 جانفي 1963 )<sup>(55)</sup>

عندما استفرد بورقيبية و عصبته، بالفهم الخلدوني، بقيادة الحركة الوطنية أوجدوا رافعا اختصروه في شعار "النضال من اجل الاستقلال" و مع غياب القوة الساندة استطاعوا تشكيل حاضن تمثل في الالتفاف الشعبي حول المطلب لكن دون دفع الجهد من أجل تشكيل مقاومة مسلحة و ليس فقط لان الحالة العمرانية لا تسمح بها و لكن، خاصة، لان أصحاب هذا التوجه لم يكن و عيهم بالعلاقة بالاستعمار على أنها علاقة عدائية لا تصالح معها و إنما كانوا يعتبرون الوضعية وضعية سوء تفاهم يمكن تجاوزها بسهولة. كما أن هناك داع آخر لعدم انجاز ساند لمشروعهم الأمر الذي عمل على الإبقاء عليه بورقيبية، و هو أنهم آمنوا بأن السياسة أمر خاص بالنخبة و لا مجال للعوام فيها.

## II / 1/ ب- من المقاومة الوطنية إلى الورطة الوطنية:

الآن يجده، بناء على ما سلف، الماضي فالدولة الوطنية إفران للحركة الوطنية التي ما تزال في ما نرى في حاجة لبحث علم اجتماعي يحدد الأطراف الفاعلة و المفعلة. إذ لا شيء يقع دون هدف يرام و لذلك لازلنا نقول تحت التعميم حاض الشعب التونسي حركة تحريرية ضد قوى الاستعمار. و هذا التعميم يجرمنا من رؤية الأشياء على حقيقتها و يظلل على مواقف الكثير من القوى. وكان أن توقف الصراع تحت يافطة " الاستقلال" الذي كان أبرز ما انجر عنه عزل الفاعل عن مجال الفعل. كل القوى الاستعمارية أوقفت نشاطها العسكري إثر محادثات مع أطراف اختارتهم فحقق فعلها هدفا مرادا عن وعي. لقد كانت القوى الاستعمارية واعية بضرورة التخلص من صفة المستعمر لتخفيف ضغط الرأي العام

الداخلي إذ تطورت في رحم هذه القوى الاستعمارية حركات فكرية تعادي الاستعمار وتدعو لاحترام حقوق الإنسان وللتخلص أيضا من اتهامات الخصوم من الشق الآخر إذ اشتد الصراع بين شقي الحرب الباردة الذين برزا إثر معاهدة يالطا التي تقاسم بمقتضاها الاستعمار مناطق النفوذ بين قطبي الحلفاء وهما الاتحاد السوفياتي و الولايات المتحدة الأمريكية. و تحت غطاء مساندة تحرر الشعوب سعى كل من الجانبين لإضعاف الآخر بالعمل على تقليص مناطق نفوذه مع السعي إلى تحويلها إليه باسم التحالف و ضمانات المصالح المتبادلة. أما في الجانب المستعمر فإن الطرف الذي اختاره المستعمر لجلوس إليه كان أمامه القيام بدور المحاور. لكن كيف تم الحوار وكيف خطط له و ما هي الظروف التي أحاطت به؟ ولنستكشف الأمر و لوبعجالة، إذ مجال هذا المقال لا يسمح بالتعمق، سنركز على عنصرين وهما: ظروف الحوار و طرفي الحوار.

II/2/ت/ ظروف الحوار:

- ظروف ذاتية:

ظروف الحوار هي ظروف البلد الناتجة على هجمة المستعمر التي أدت إلى إرباك أودك البنى التقليدية للمستعمر و ذلك لما أبهر به الزاحف ضحيته بما كان يتمتع به من تقنيات و منتجات تعكس مدى تفوقه على خصمه. كما منعت الهجمة الاستعمارية تفاعل العوامل الداخلية في إطار الحركية التي يفترض أن يعرفها كل مجتمع و ينتج عليها التغيير الاجتماعي الذي هو حقيقة كل مجتمع ثم إن المجتمع التونسي كان خاليا من مرجعيات موحدة باستثناء الانتماء للإسلام و كان عندها مجرد انتماء باهت منعدم المؤسسات ما عدى بعض زوايا الطرق الصوفية التي لم ترتقي لتبني مشروعا أو عملا سياسيا محجدا و لم يتعد جامع الزيتونة إعادة إنتاج الفقه المالكي و تكريس الولاء للسلطة السياسية المنتصبة. كما كانت البلاد تعاني مظاهر تدهور السلطنة العثمانية و فساد ساستها و سوء تصرفاتهم. ولم يكن ممكنا في هذه الظروف بروز قيادات تقاوم الاستعمار باستثناء تلك القوى التي حاولت التصدي في البداية وهي قوى تقليدية سرعان ما تأكدت محدودية قدرتها، نظرا لما بيناه، علما و انها سجلت بطولات نسبية. تعكس هذه المحدودية ضعف بريق الإسلام الذي لم يعد عندها ذاك الدين الجامع للجيش المتقدة للاستشهاد. ثم إن تلك القيادات لم تكن متجذرة في النسيج الاجتماعي الذي يهيمن عليه النمط القبلي باستثناء بعض المدن التي عرفت تجربة حضرية و بروز بعض العلاقات الاجتماعية غير القبلية. كما أن الاستعمار عرف كيف يدجنها و يروض قياداتها بتوجيهها السلفي (ذات مرجعية السالف الصالح لا السلفية كما نفهمها اليوم) و العلماني خاصة و جل عناصر التوجهين كانوا ممن تكونوا في جامعات المستعمر الشيء الذي مكنتهم من التعرف على قوته و ما فقهاوا أنه سر تفوقه. لكن هل كان هذا الوعي كافيا للقيام بالدور الذي طرحوه على أنفسهم؟ الجواب لا يمكن إلا أن يكون بالنفي لأن النقلة الفكرية التي حصلت لهم غيرت مواقفهم و تحليلهم

للأشياء و لكنها لم تغير الواقع الاجتماعي الذي سينكبون على معالجته خاصة مع ضعف إمكانية تشكل وعي جماهيري نظرا لما كانت عليه حالة المجتمع من امتثالية لقوالب تقليدية كانت في أغلبها عوامل تكبير لا تثوير. ثم إن ما تأثروا به في الغرب لم يكن أحادي المكون بل كان تكوينا شاملا ومن هنا كانت القطيعة التي ستستمر و لا تزيد مع الزمن إلا خطورة كجرح ترك بلا تطبيب ولا تطهير. هذه القطيعة التي أشارت لها بسملة العريف بتريكس وهي قطيعة بين ثقافة المجتمع و ثقافة النخبة. عدم تجذر القيادات في النسيج الاجتماعي ستكون سبب العلل التي ستتوالى و تزداد خطورة مع الزمن. أما سببها فيعود، في ما نرى لأمرين: الأول أن جل تلك القيادات كانوا من الأرستقراطية التي تربت على الترفع على العامة التي تتطلب حركة التحرر تجذرا فيها لأنها هي مصدر قوى التحرر و الثاني هيمنة الاستعمار و عمله على منع تشكل أي حركة اجتماعية أو سياسية مستقلة متجذرة في رحم المجتمع مما خلق قطيعة استمرت بين النخب و المجتمع. والقطيعة الأخطر هي التي سوف يعاني منها معتلي سدة الحكم وهي قضية تمزق داخلي بين تمثلاته للأشياء، التي يحددها دون وعي منه اللاشعور الجماعي، و عقله المشبع بما فقهه في الجامعات الغربية. و الأزمة الحقيقية هي عدم الوعي بالوطن من طرف توجهي قيادة "الحركة الوطنية" فكلاهما تصرف و كأنه وصي على الوطن و نبي يحمل الحقيقة المطلقة. و سواء برزت هذه الخلافات على الساحة أم لم تبرز فقد استغلها الاستعمار لزرع الخلاف و رعايته في الصف الوطني.

#### - ظروف موضوعية:

لا يفكر الاستعمار من طبعه في مصلحة المستعمر فالشعوب المستعمرة لا تكون إلا في حالة شقاء و لا تتمتع بأي امتياز و هذه حقيقة أقرها التاريخ منذ وجد الصراع بين الشعوب و الحضارات. و بناء عليه فإن الاستعمار لا يحاور إطلاقا و إنما قد يتظاهر بذلك ربما لوقت يستغله لإعداد خطة ليحكم قبضته أكثر على ضحيته. و لا يمكن أن يعمل لمصلحة المستعمر بل يبذل كل جهده لضرب تلك المصلحة لذلك عمل على أن لا تتشكل حركة متجذرة و جماهيرية تتحول إلى قوة تفرض موقفها فكان يراوح بين ممارسة التقتيل و التنكيل و إعلان استعداد للحوار الذي لا يمكن أبدا أن يكون جادا فيه إلا أن يكون مستفيدا منه. المراوحة بين التقتيل و الحوار عند المستعمر عمل إيرادي و واع و مثمر فهو يهدف منه، عن وعي و إرادة، إلى منع تكون كتلة وطنية تجمع مختلف التوجهات الفاعلة في الساحة الوطنية. لقد كان المستعمر يعلم وهو يعرض الحوار إنه بعد التنكيل الذي مارسه يخلق انقسام بين دعاة مقاومة الاستعمار بالعنف و من يفضل الحوار أملا في تخفيف ما يعانيه الوطن. تُزرع هكذا الفتنة بين مكونات "الحركة الوطنية". و غالبا ما يكون الاستعمار قد نغم الساحة الوطنية قبل غزوها وذلك قصد إضعاف المقاومة التي كان يعلم سلفا أنه سيتعرض لها. من ذلك ما يوثقه الدكتور عبد الجليل التميمي من مراسلات دي بوفال القنصل الفرنسي الذي كان يرسل علي بن غذاهم موهما إياه بأنه

يهتم بإعانتته ويتصل بالباي بنفس المنطق و هو في حقيقة الأمر كان يعد الظروف لاستعمار تونس من طرف بلاده. جاء في رسالة كتبها القنصل لزوجته الامبراطور الفرنسي يصرح علانية، متحدثا عن الثورة شمول اندلاعها بأنه « يكون من اللائق للإمبراطور، أن يجمع فيما بعد، كل القبائل التونسية في فيدارلية عربية صغيرة confédération arabe petite) ففي هذا المشروع تكمن فكرة المستقبل «

#### - طرفي الحوار:

نقصد بطرفي الحوار، طبعا، المستعمر و المستعمر الأول مهيمن وماسك بزمام المبادرة فهو الذي يعين مكان وزمان الحوار وكذلك جدول أعماله و يختار حتى ممثلي الطرف الآخر. إضافة لكونه في أسوأ الحالات يكون الحوار لفائدته لأنه يحقق له هدفا مرادا عن وعي مع امتلاك القدرة على التحقيق و بما أنه كان في أكثر الحالات يحاور أكثر من طرف فإنه يوظف ذلك لفائدته فإذا استعصى محاوره كان يتمسك بموقف لا يراه المهيمن في صالحه يهدده بالتخلي عنه و التوجه إلى الطرف الآخر.

أما الطرف المقابل في الحوار فكانت كل الظروف لغير صالحه و إن بدا له الحوار مفيدا إذ هو في وضعية الدون من المنطلق ذلك أنه لم يكن مدعوما بحركة تحرر مسلحة فرضت على الاستعمار الاعتراف بقوتها كما كان الحال بفيتنام. ثم إن الاختلافات بين عناصر "الحركة الوطنية" و عدم تدخل العامة (الشعب) نتيجة القطيعة مع النخبة و بالتالي محدودية إمكانية العمل التوعوي كما أسلفنا جعلت المحاور منهم يتمسك بالحوار أكثر من المستعمر لأنه يرى في الحوار أولا اعترافا به و هوية يقابل بها الداخل تمكنه من تحقيق هدفين مهمين بالنسبة له أولا يأمن الاستعمار فلا يضايقه وهذا يمكنه من الهدف الثاني و هو الاتصال بالناس و هنا تكمن الورطة فالمناضل يحاور المستعمر و يستمد شرعيته منه. فقبول الاستعمار بالجلوس للحوار معه، هو الصفة التي ستجعله يتصل بالداخل و يقدم نفسه على أنه صاحب الطريق الموصل للحل الأنجع و تكون وعود المستعمر مرجعيته في ما يعد به .

#### II / 3 الورطة الوطنية:

تنتج الورطة عن تقابل اتجاهين متضادين في شخص واحد ف"الزعيم"، يواجه في الداخل قوما يعانون كل أنواع الاضطهاد الاستعماري و ينقسمون بين مستعدين لمواجهة الاستعمار قصد التخلص منه و راغبين في تحاشي المواجهة، و تختلف نسبة الميالين للطرح الأول أو الثاني من منطقة إلى أخرى. ولا يملك إلا أن يعدهم بما سوف يحققه لهم و هو ما وعده المستعمر أو ما يعتقد هذا الزعيم أنه قادر على أخذه من الاستعمار الذي يمكنه فعلا من بعض المكاسب دون أن يهز المساس بتوازن الوضعية الاستعمارية. فالإدارة الاستعمارية تسهل مهمة المحاور خاصة في اتصاله بالمستعمرين و كسب و توسيع الفريق الداعي إلى ترك المواجهة المسلحة. و بذلك يصبح المحاور ساعيا لتقديم صورة للمستعمر أقل بشاعة من

تلك التي تكوّنت لدى المستعمرين من خلال معاناتهم. هنا يتأكد ان "الزعيم المحاور" لا يمكن أن يكون في الداخل ( الوطن ) مناضلاً يتزعم الحركة الوطنية لمقاومة الاستعمار. فما كان للمستعمر أن يجلس إليه إلا بعد التأكد من موقفه السلبى من المقاومة الفعلية ( المسلحة ). بل إن الاستعمار يدفع محاوره لمواجهة الداخل وحتى يضمن عدم تحوله عن موقفه أو ان يؤلب الوطنيين على الاستعمار وهذه مهمة المخابرات التي تضع المحاور تحت مراقبة دقيقة لصيقة كما انها توسع شبكة اتصالاتها مع كل الفعاليات الوطنية بما فيها جناح الحركة الوطنية الراض لمسار الحوار. وهذا عمل للاستعمار مثلث الإيجابيات فهو فعل بإرادة و عن وعي و يحقق له هدفين: الأول ضمان ضعف موقف محاوره لكي لا يكون له ساند إلا الاستعمار والذي يصبح له صديقا و الثانى تبديد إمكانية تشكل كتلة وطنية بدك إسفين بين شقين في الحركة الوطنية. ويتأكد لنا هذا عندما نرى إعلام الاستعمار يعلن مواقف محاوره الراض للمقاومة و يمدح ذلك ويندد بمواقف الأطراف الدافعة إلى المقاومة الفعلية وهو يعلم أن ذلك يمس بشعبية محاوره في الداخل لكنه يضمن ان لا يبقى امام محاوره إلا أن يتمسك بالحوار أكثر و يستغل الاستعمار ذلك بأن يتراجع عن بعض ما وعد به محافظة منه على هامش يمكنه من مجادلة محاوره خاصة إذا تأكد من عزله عن باقي مكونات الحركة الوطنية. ذلك لأن تلك الحالة هي التي تضمن له أن يتعمق الخلاف بين تيارات الحركة الوطنية و يبعد امكانية تشكل كتلة وطنية. و بذلك اللقاء بين "الزعيم" و الاستعمار في ظاهره محادثات بين طرفين و في جوهره إلقاء القوي على الضعيف. هكذا تكون الورطة وطنية لأن الوطن هو الخاسر الأكبر في غياب تشكل الكتلة الوطنية التي تكون، لو تحققت، ساندا لمشروع حضاري يرفعه بناء فكري تنتجه المؤسسات العلمية و التنظيمات السياسية التي تلخصه لعامة الشعب في شعارات تجمع أبناء الوطن .

#### || 4- الكتلة الوطنية/الضرورة المفقودة:

نقصد بالكتلة الوطنية التمترس الجماعي خلف مطالب صاحب المصلحة العامة لا في إطار إلغاء الاختلافات أو حتى استبعادها. و إنما في إطار تقديم المصلحة الوطنية ضمن ما يحدده تفاعل كل الأطراف دون استثناء أي فاعل مناضل فالاختلاف يخدم الوطن طالما تحقق التمترس خلفه بتكريس مصلحته مرجعا مما يجعل كل توجه فكري و أسلوب نضالي يسعى لإثبات جدواه من خلال ما يقدمه للوطن. فاختلف المرجعيات الفكرية لا يتنافى و الشرعية الوطنية و بروز توجه ما لا يلغي غيره و إنما يحدد فاعلية كل التيارات و تنافسهم في خدمة المرجع/ الوطن و لا شرعية إلا به. لا يولد الاختلاف في هذه الحال خلاف و إنما تتطور قدرة على استقرار المصلحة الوطنية و على التنبيه للمخاطر التي قد تحدث به. فتنوع او حتى تضارب الخلفيات السياسية مع وجود الروح الوطنية يحقق التكتل وراء مصلحة الوطن. فالمعارض المشارك في الكتلة الوطنية يعلم أن سبب وجوده الرئيسي خدمة المصلحة الوطنية و بذلك يقبل بالتعاون لتحقيقها مع مخالفه في إطار حوار بين مختلف فعاليات الحركة الوطنية. وهذا هو المضاد الحيوي ضد الورطة الوطنية

لأن هذا المبدأ يجعل كل الفعاليات النضالية توجه قوتها ضد الاستعمار لأن ذلك هو مصدر شرعيتها وبالتالي تكون تلك القوى كتلة وطنية.

تبدو هذه الكتلة قريبة من " الكتلة التاريخية " التي دعى لها محمد عابد الجابري<sup>(56)</sup> لكن الكتلة الوطنية تختلف عن الكتلة التاريخية ذلك أنها لا تشترط التخلي عن الاختلافات الفكرية أو تأجيلها كما يقول الجابري وإنما تفترض تقديم المصلحة العامة على الذوات الحزبية ويكون تركيزها الاستجابة القصوى للتوقعات الشعبية العامة و توجيه آليات الفعل السياسي لفائدة صاحب المصلحة العامة

لكن الذي حدث في الحركة الوطنية كان، كما ذكرنا، ورطة وطنية أدت إلى وضعية سماها الاستعمار " استقلالا" إلا أن القراءة الاجتماعية السياسية لما حدث تبين أن ذلك لم يكن استقلالا. لقد أسلفنا أن الفعل يكون ثمرة لماض وبذرة لمستقبل. وبما أن ثمرة الشيء تكون من جنسه، كليا أو في الأغلب، وبما أن الاستقلال مصلحة للوطن فإنه قطعاً لا يكون مُحصلة ورطة. ولأن ما وقع كان امتداداً للورطة الوطنية فإن امتداد للورطة لا يكون إلا ورطة. فمنطقياً كل تسلسل هو ترابط منتظم الأحداث يستجيب لتخطيط يوصل إلى نتيجة تحددها آليات التسلسل كما تريد لها القوة المهيمنة والتي تتحكم في نسق التسلسل ( تسارعا أو بطأ ) و في الاتجاه الذي يخدم أهدافها. فالمنطلقات تحدد المآلات و كل تسلسل تتحكم فيه آلياته الداخلية فهي له طبيعة كما لكل شيء طبيعة. و تتسارع حركته أو تتباطأ بتفاعل العوامل الاجتماعية الخارجة عنه والتي تشاركه مساحة الفعل ( المحيط الاجتماعي). كانت مهمة الفعاليات الوطنية تحريك عوامل عرقلة تسلسل التوريط لكن ولأن التمرس لم يكن خلف الوطن تسارع و لم يتوقف تسلسل التوريط.

## II/5- الدولة الوطنية / حسان طروادة:

جاء الاستقلال بعد اتفاقات تمت بين الزعيم و قوى الاستعمار و نستنتج من هذا أن ما تعارف على تسميته بالدولة الوطنية كان من إنجاز القوى السياسية التي تصالحت مع الاستعمار و أخذت منه شرعيتها و تعامل معها. تبرز هنا مسألة منهجية حول مسار هذه القوى و هل كان من الممكن أن تحمل مشروعا وطنيا؟

عملت قوى الاستعمار عندما زحفت بجيوشها على إخضاع المستعمرات قصد نهب خيراتها الاقتصادية و طمس شخصيتها. ولم يكن ذلك بدعة تاريخية إنما امتداد لما سجله التاريخ من تصارع الدول و المدنيات و قد كان دائما عنصر القوة حاسم الصراع. إلا أن زحف الجيوش الاستعمارية في القرن التاسع عشر اتسم بشيء جديد و كان بدعة في تصارع القوى الدولية و هو تشكل قطب استعماري من أكثر من قوة تحققت عندها القدرة على الزحف على المناطق الأضعف و خشيت هذه القوى الاستعمارية من التصادم في ما بينها و هو ما كاد يحدث أكثر من مرة خاصة بين فرنسا و إنجلترا فقررت تقاسم العالم بينها مع الاعتماد على تطور العلوم الإنسانية، خاصة الاجتماعية و السياسية منها، و تسخيرها لخدمة

الحكومات فمكنتها الدراسات الانثروبولوجية من فهم الشعوب و معرفة عناصر القوة و عناصر الضعف مما سهل عليها استعمارها بتفادي ما يفعل عنصر القوة فيها و تحريك عوامل الإضعاف و عند "استقلال" هذه البلدان كانت لنفس العلوم نفس الدور مما جعل للاستعمار، باسم الحداثة، فوائد<sup>(57)</sup> من جعل الاستقلال كحصان طروادة إذ دست في "حكومة الاستقلال" متعاملون مع الاستعمار<sup>(58)</sup>.

الفريق الذي استلم مقاليد البلاد من الإدارة الاستعمارية، و قد تمت العملية و كأنها استلام و تسليم، انخرط لوهلته في انجاز المشروع الجديد مستعملا الباي و اجهة لأمر دبر بين قادة الحزب فتم ما سماه عمر عبد الفتاح "انقلابا دستوريا" و لم يكن للباي أي ساند لذلك لم يقاوم إزاحته عن السلطة و لم يواجه فريق بورقيبة إلا فريق صالح بن يوسف و حسمت المعركة لفائدة الفريق الأول بدعم من قوة الاستعمار.

انطلق فريق بورقيبة في سياسة البناء الوطني بما يمكن ان نسميه هروبا إلى الأمام و استغل وضعية البلاد فأطلق الوعود بالتنمية و بناء الدولة الحديثة و ساعده تردي الأحوال الذي يجعل ثمار ابط جهد تبرز و كأنها انجاز كما ساعدته سياسة التفاوض للبروز كالزعيم الملهم و القائد الفذ فكان بذلك "القائد في الكفاح و الضامن للنجاح". كان بورقيبة على دراية بالشعب التونسي فعرف كيف يوظف تلك الخاصية لفائدته فعوض أن يعمل على تفعيل روح الفعل و توحيد المجتمع حول مشروع حضاري يوحد الشعب المستقل ليخطط مستقبله كما يراه استغل ضعف الروح القتالية لعزل خصمه صالح بن يوسف أثناء مؤتمر صفاقس فيزار في القاعة أمام المؤتمرين "هل تريدون الكفاح المسلح؟" فتصرخ القاعة<sup>(59)</sup>. و كان واعيا بضعف الوحدة عند الشعب التونسي و يفتخر أنه منجزها معتبرا نفسه من وحد التونسيين بعدما كانوا "غبارا فرادا" اي مجموعة متذررة.

حرمت الحالة العمرانية، أيضا، صالح بن يوسف من ساند يدعم وقوفه ضد بورقيبة كما حرّمته من تشكيل رافع لمشروعه الذي لا أعتقد أنه كان مختلفا كثيرا عن بورقيبة و إنما كان الخلاف حقا شخصا . فقد استقبل سنة 1949، بعثة جزائرية عرضت عليه استراتيجية موحدة تعتمد تكوين جهاز عسكري من أجل تحرير المغرب العربي متحدا فوصف المشروع بالطوفولي<sup>(60)</sup>. أما بورقيبة الذي كان على دراية بالمجتمع التونسي فقد عمل جهده لا لتشكيل ساند قوي و لا حتى لتخطيط رافع. و ليسهل عليه إزاحة خصمه أوجد لنفسه ساندا كان يعلم ضعفه و إنما يصلح للاستعراض فهو لم يطرح على نفسه إيجاد ساند قوي مخافة أن يخرج على سيطرته فباستثناء الاتحاد العام التونسي للشغل لا نجد في الجبهة الوطنية (الاتحاد العام التونسي للشغل و اتحاد التجارة و الصناعات التقليدية و الاتحاد القومي النسائي و الاتحاد القومي للمزارعين التونسيين و قد احدث مزاحما للاتحاد العام للفلاحة التونسية الذي تضامن مع بن يوسف) التي

كونها بورقيبية عنصر قوة و لان بورقيبية لا يطمئن إلى أي عنصر قوي فقد عمل على إضعاف الاتحاد العام التونسي للشغل كما لم يعمل على إيجاد مؤسسة عسكرية قوية.

اطمأن بورقيبية لمشروعه المجتمعي القريب جدا من الغرب و تنكر لانتمائه العربي و صدق أنه تخلص من الهوية الإسلامية و عبر على ذلك بقوله أكثر من مرة انه يقلد مصطفى كمال أتاتورك و اطمأن لذلك المثقفون الذين كانوا مناصرين له ، و هذا الاطمئنان قابله قلق عند المتمسكين بالهوية و الرافضين للمشروع المجتمعي الغربي.

## II / 6- الشخصية الأساسية للمجتمع التونسي:

مما لا شك فيه أن لكل مجتمع خصائصه الذاتية التي تميزه عن الآخر و رغم ما قلناه من الضعف الداخلي للمجتمع التونسي و الناتج عن عدم تبلور رافع لمشروع حضاري يكون بمثابة الجامع الوطني و رغم انعدام الساند لأي رافع فإن شخصيته تلك مكنته من تجاوز المحن التي مر بها و صار اليوم و بعد امتداد توارثه للمشروع العربي الإسلامي رغم انه يبدو فضفاضا أحيانا أي انه لا يوجه المجتمع بدقة الانتماء فانه صار سمة له و أهم مكون لهويته و تراثه و مؤث و جدانه الجماعي. لذلك يمثل التراث الإسلامي العربي المحيط الثقافي الذي يوجه من حيث هو ثقافة تشكل شخصية الفرد هذا العنصر على ضعفه مثل السد المنيع في وجه خيار التغريب الذي عولت على تكريسه قوى الاستعمار بالاعتماد على من تحالفت معهم و ساعدتهم على الوصول للسلطة من قادة الحركة الوطنية. و هنا تبرز قضية اجتماعية كثيرا ما لا يتفطن لها الفاعل السياسي و هي أن المجتمعات ليست طين (عجينة) يشكلها حاملي المشاريع الاجتماعية كيفما شاؤوا و إنما تخضع في حركيتها لآليات متداخلة تبدو ظاهرة و بسيطة إلا أنها معقدة جدا. و تمثل الهوية أول ما يخضع له الحراك الداخلي للمجتمع فهي لا تتغير بقرار سياسي من أي قيادة. قد تخبو أو تتوارى العوامل الأساسية للهوية خلف ظاهرة أخرى تظلل عليها و لكنها تعود للفعل و بعنف كلما استُفرت و شعرت بخطر داهم يتهدها. و هذا ما حدث في المجتمع التونسي بعد أن اطمأن أعوان المشروع الاجتماعي المتأثر بالغرب إلى حد التقليد في بعض الأحيان و ظنوا أنهم قطعوا مع الهوية بنمطها التقليدي للمجتمع التونسي و قد عبر عن هذا الأستاذ عبد الباقي الهرماني عند ما أكد في الفترة الأولى للاستقلال أن تونس لن تعرف حركة إسلامية من نوع "الإخوان المسلمون" ثم نجد، بعد سنة، عبد القادر الزغل يتساءل لماذا لا تواجه النخبة الجزائرية الفكر التقليدي مثلما تفعل النخبة التونسية<sup>(61)</sup> ؟ مما يدل على قناعته أن الشعب التونسي قطع مع التصور الإسلامي للمجتمع كما قطعت النخبة التونسية. لكن بعد عشرية نجد الدكتور عبد الباقي الهرماني يقر بطريقة غير مباشرة بخطأ تقديره للواقع الاجتماعي و ذلك عندما نشر "الاسلام الاحتجاجي"<sup>(62)</sup> محللا تلك الظاهرة الإسلامية الإخوانية التي ظن قبل عشرة سنين أن تونس لن تعرف حركة مثلها. و يبين تاريخ الحركة الإسلامية أنها بدأت تنشط عندما كان الهرماني يخط قوله و هذا التزامن مهم لمعرفة أن الوعي حصل

بأن التغيير الاجتماعي بدأ يقود المجتمع التونسي للقطع مع النمط التقليدي لهويته. فانطلق الصراع الذي لازلنا شهودا عليه بين أعوان إنجاح هذا التحول و الواقفين ضده و هذه قاعدة اجتماعية فكل تغيير له أعوان تقوم عليه و يواجه أعوانا تعرقله و توجد عوامل تساعد و أخرى تعرقل و تكون الأحوال هي الأخرى لفائدة التغيير أو معرقلة له .

7/II المجتمع التونسي اليوم:

يتسم المجتمع التونسي اليوم بهشاشة لا يكاد يُتفطن لها و هي ناتجة عما سلف ذكره من ضعف الساند و غياب الرافع و ضبابية الحاضن لأي مشروع تغيير أو لأي نموذج مجتمعي مُبشر به وهو أمر تفاقم عبر التاريخ. و أقتن توصيف هذه الحالة الحقوقي منصف المرزوقي عندما كان بالمهجر أثناء أحد مداخلته على شاشة الجزيرة حيث قال " يتحمل التونسي أن يعيش تحت الماء على أن يمكن من قصبته يتنفس منها" و هي حالة كرسها سلوك شارك فيه الجميع حكومة و معارضة و مثقفين و ذلك بمفارقة بين مجالي المفاهيم ( الخطب و النصوص الصادرة عن الثلاثي المذكور) و الواقع المتأزم من ناحية أخرى.

أ/ مجال المفاهيم:

نتج عما سلف ذكره غياب الاستعداد للدفاع عن مكتسب أو النضال من أجل بناء منشود باشتداد الصراع بين أكثر من نموذج تُقسم إلى مشروعين الأول يذهب موقفه من الهوية من التشريح و الانتقاء إلى تقديسها و تحنيطها و المشروع الثاني كذلك يتذبذب موقفه من الهوية من التشريح و الانتقاء، إلى عدم الاهتمام، إلى العداة. و هي نماذج مرتبطة بتوجهات سياسية يمكن عرضها على النحو التالي:

- المشروع الأول و يضم القوميين العرب و هؤلاء يتعاملون مع الهوية بالتشريح فيتمسكون بما يرونه جامعا للعرب و هي أساسا العرق و اللغة و القيم الاجتماعية مثل الكرامة و الشهامة و الحرية و العدالة. و يبحثون في تراثها عن كل ما يتصل من قريب أو بعيد بالاشتراكية دون إيلاء اهتمام كبير للعقيدة باعتبارها قضية فردية و مشتركا مع غير العرب. كما ندرج هنا الإسلاميين الواسطيين ( المدرسة الاخوانية ) هؤلاء يؤكدون على الهوية بكل مكوناتها و أساسا الإسلام كعقيدة و قيم إنسانية تضمن في حال تنزيلها احترام كرامة الإنسان و الثقافة العربية الإسلامية الناتجة عن تجربة العرب المسلمين عبر التاريخ. و اللغة باعتبارها أهم مكونات الهوية بعد العقيدة. وفي هذا المشروع نجد أيضا المدرسة السلفية التي تعتبر الهوية في مكوناتها الرئيسية و هو العقيدة الإسلامية التي تجمع الأمة الإسلامية لا العرب فقط

المشروع الثاني و يضم الليبراليين العلمانيين و اليسار بمختلف مكوناته و فيه من يتعامل مع الهوية كإطار ثقافي شكلي دون روح فهو يريد أن يكون مسلما عربيا اسما أما حقيقة اجتماعية فيتبنى ما عليه الحضارة الغربية اليوم "

بحلوها ومرها " إلا أن هذا المشروع غير متجانس في ما يطرحه و خاصة في النموذج المجتمعي الذي يبشر به و لكن اليوم يوحده رفضه للنموذج المجتمعي الذي يبشر به أقطاب المشروع الأول .

هذا على مستوى الهوية كعامل ثقافي أساسي في تكوين الشخصية و توجيه الفعل و يمثل أصحاب المشروع الثاني أقلية إلا أنهم يهيمنون على أهم مفاصل المجتمع و خاصة ما يتعلق بالسلطة نظرا لأن جل عناصر المجال السياسي ينتمون إليهم بفعل قربهم من العناصر التي تحاورت مع الاستعمار و توصلت إلى الاستقلال الناتج عن التفاهم مع المستعمر دون القطع معه كما سيأتي ذكره. لذلك عند القراءة العلم اجتماعية للسلطة في تونس تنفطن لما تسميه أسماء لعريف بياتريكس الالتواء بين النخبة الحاكمة المتشبثة بالثقافة الغربية و المجتمع الذي يتمسك في أغلبه بهويته<sup>(63)</sup> كانت لهذه الحالة نتائج مضرّة فالسياسي الماسك بالسلطة يحمل مشروعا اجتماعيا مطمئنا إلى أنه بصدد تجسيده ثم يستفيق ليجد نسبة كبيرة من الشعب لا زالت تتمسك بالعادات و التقاليد و مظاهر التدين أكثر من السابق. و هذا مآل أي مشروع لا يوجد له رافع يتجسد في شعارات يلتفت حولها الشعب أو ساندا متكون من بعض القوى الاجتماعية الفاعلة .

ولنا في سلسلة المغامرات السياسية التي عرفها المجتمع العربي، في شرقه خاصة، أكبر دليل على ذلك. فهل هناك اليوم من يستطيع أن يؤكد أن الحكومات التي حكمت في الشرق العربي سواء باسم القومية ( مصر بعد انقلاب 1952 ) أو باسم الاشتراكية ( العراق مع حكومة عبد الكريم قاسم و اليمن مع الحزب الاشتراكي ) أو باسم البعث ( سورية و العراق ) أو باسم التيار الإسلامي (السودان أيام الوفاق بين الدكتور الترابي واللواء حسن البشير ) كانت أكثر ديمقراطية أو أكثر احترام للحريات العامة من سابقتها؟

إن السؤال المطروح أعلاه جعل حيرة المثقف الوظيفي تعظم في البلدان العربية لما شاهده من تشابه الممارسات السلطوية و إن اختلفت الشعارات المرفوعة في هذه العاصمة أو تلك من الوطن العربي الكبير. فأغلب التيارات الفكرية التي لقيت صدى في المنطقة العربية إذا استثنينا التيار الترتسكي عرفت أنظمة ترفع شعاراتها و تتبناها منهاجا للحكم لكن في الواقع كل هذه الأنظمة على اختلاف مسمياتها كانت متشابهة. و كثيرا ما ووجه المثقف الذي ينتمي لأحد هذه التيارات بممارسات النظام الذي يتفق معه في الشعارات الأيديولوجية فتراه يدافع عن ممارسات لا علاقة له بها أو هو غير مقتنع بها أو يضطر لإخفاء انتمائه الفكري حتى صارت المعارضة العربية، أمام المثقف، منهزمة قبل وصولها للسلطة لكثرة ما خاب أمله من كل التيارات الفكرية التي وصلت للسلطة.

إن اضطراب المثقف هذا راجع لعدم التفريق بين الدولة و الفكرة. و لو تفطن المثقف لهذه المفارقة لترفع عن الدفاع عن أي نظام سياسي ولو اتفق معه في الشعارات و لعلم أنه عندما يدافع عن هذا النظام أو ذاك إنما يدافع عن دولة لا عن فكرة.

لعب بعض المثقفين، في تونس، دور فقيه السلطان بامتياز فزينوا له شهواته و دافعوا عنها وسوقوا لها رغم يقينهم بفساد الأمر بل يصل بهم الحال إلى إقناع أنفسهم بجدوى ما دفعوا نحوه الزعيم فيقدموا للشعب الاقتصاد المتخارج على أنه شراكة مع الدول الأوروبية يغنم منها بل لا وجود له بدونها و يقدموا للوطن تقتيل أبنائه تحت جهاز التعذيب على أنه " ثورة هادئة" و إضعاف لغته و تشويه هويته على أنه تجفيف لمنابع الإرهاب و نهب البلاد " معجزة اقتصادية". لقد اجتهد المثقف لتكريس المتناقضات كواقع اجتماعي و نتج عن ذلك ما سمته ببياتريس هيبو " قوة الطاعة"<sup>(64)</sup>.

خاض مثقفون تونسيون آخرون نضالا متنوعا ضد بورقبيبة لكن كانت هناك دائما حلقة مفقودة و هي التواصل مع الشعب. لقد تمكن بورقبيبة كما ذكرت من إيجاد رافع وهمي لمشروعه رافعا شعار الحداثة و اتكأ على ساند واهن لكنه يستعمله للظهور به أي مظهرا لأنه يعلم أن ساندته الأساسي هو الغرب<sup>(65)</sup> الذي كان ساندته يعتبرون بورقبيبة رجل حضارتهم<sup>(66)</sup> في تونس و ربما في إفريقيا لذلك لم يسع بورقبيبة لانجاز ساند ذي قوة يعتمد عليه مشروعه الاجتماعي. و على نفس المسار واصل المتسيسون الذين عارضوه و لكن ليس لنفس السبب فهؤلاء لم يتمكنوا من التعامل مع الشعب و ذلك للالتواء الذي أشرت إليه سابقا. لذلك انحصر عملهم داخل أسوار الجامعة التي حرروها من أنصار بورقبيبة (الداسترة) و كأن رئيس الجمهورية استساغ الوضعية : خصوم سياسيون يزأرون داخل أسوار الجامعة و بعض المنظمات الثقافية الاجتماعية كنادي السينما و دور الثقافة لا ساند لهم و لا تواصل مع الكافة. و ما إن يمرؤا إلى مجال الشغل حتى يشترتهم بالرواتب و الترقيات و تفتتح شاهيتهم و يجدون في الانخراط في حزب الرئيس مدخلا للنهل مما رغبوا فيه<sup>(67)</sup>. أما الذين كانوا أكثر مبدئية فقد عمدوا إلى الاتحاد العام التونسي للشغل و نشطوا فيه و استطاعوا من خلاله أن يزعجوا خصمهم في عدة محطات من تاريخ البلاد .

لما بدأت تتضح سمات النمط المجتمعي الذي سعى بورقبيبة إلى تكريسه بل عبر عليه عندما قال " نحن لم نستخدم سيادتنا المسترجعة لنعيد البلاد إلى ما كانت عليه قبل الاستعمار و انما اعتمدناها للمضي قدما في سبيل التنمية و في سبيل دعم المظاهر الايجابية المتولدة عن الاستعمار. ذلك ان الاستعمار لم تكن له مظاهر سلبية فحسب و من مظاهره الايجابية الثقافة الغربية و اللغة الفرنسية"<sup>(68)</sup> تحرك الفاعلون الرافضون للمشروع رافعين شعار الدفاع على الهوية و دفعت البنى التحتية للمجتمع إلى ذلك فبرزت تحركات متدينة تدافع عن تدين الشعب فوجد في ذلك الامتداد الزيتوني مجالا للنشاط الدعوي من خلال حلقات تعليم القرآن و جمعية المحافظة على القرآن الكريم، و تمحور النشاط حول الدعوة للتدين على غرار جماعة " الدعوة و التبليغ" كما اغتنم بعض رموز البلدية ( أهل مدينة تونس العاصمة الأصليين) الفرصة للبروز كرأس مال اجتماعي رمزي بعدما أبعدهم تدريجيا بورقبيبة عن أي نشاط عام .

تهيأت الأحوال، في بداية السبعينات من القرن العشرين، لبروز معارضة جديّة لبورقبيّة الذي استهلك رأسماله السياسي مع كثرة الوعود التي لا تتحقق و تكريس الجهوية في مشاريع التنمية بمحافظة الحركية الاقتصادية و التنمية على الامتداد الذي عرفته البلاد منذ العهد الروماني اذ بقيت المشاريع التنموية و الصناعية خاصة محدودة على الشريط الساحلي و مجال النمط الرعوي سابقا مستودعا للعمال للصناعة المذكورة. فُسر هذا، عند المعارضين، على انه احتقار لأهل ذلك المجال. يضاف إلى هذا المعطى الوعي بالخضوع لقوى الاستعمار في المجال الدولي و عدم تبني الموقف الجذري في القضايا الإقليمية بهذا هيأت الأحوال بروز رافع شعاره الدفاع عن القرار الوطني المستقل كان حاضنه الشعور بالانتماء الوطني و هو في حد ذاته شعور فضفاض لا زال، عندها، في طور التشكل. حاولت مختلف تشكيلات اليسار و القوميين إيجاد ساند لهم لكن دون جدوى فخطابهم لم ينفذ إلى وجدان الشعب و إلى وعيه الجماعي و قد استطاع أعوان حزب الدستور تشويهم لدى عامة الشعب بوسمهم بالملاحدة و أعداء الدين و لان بورقبيّة لم يحسم مسألة الدين بالقطيعة معه بل حافظ على علاقة متينة معه مستغلا إياه للإبقاء على رابطة و جدانية مع الشعب مسوقا نفسه حامي حمى الدين و هذه مفارقة أخرى من مفارقات السياسة في تونس فرئيس الجمهورية من أنصار اللانكبة و هو حامي حمى الدين كما أنه المجاهد الأكبر و هو الذي تجاهل المجاهدين بل نفى معرفتهم و استهان بجهدهم<sup>(69)</sup>.

لم يع أعوان بورقبيّة أن هذا الموقف من القوى المختلفة معه خدمة لمعارضين آخرين هم الإسلاميون إذ استغلوا موقف بورقبيّة كحامي حمى الدين و طالبوا باستحقاقات الشعار و لا أقل من عودة الإسلام لدوره الاجتماعي ولم يركزوا على القضايا العامة كتشجيع الرئيس على إفطار رمضان أو موقفه من الأولياء و إنما تجاوزوا ذلك إلى قضايا أهم مثل النظام البنكي المبني على الربا و بيع الخمر و مع تواجدهم بالجامعة سرعان ما تجاوزوا هذا إلى قضايا سياسية اجتماعية أهم فانتظمت في صلب هذه الحركة فئة جمعتها مجموعة من القضايا الثقافية و الاجتماعية و السياسية. فقد تركز اتجاه ليبرالي يجعل الثروة الوطنية دُولة بين الأغنياء الذين يرضى مصالحهم ليزدادوا ثراء مقابل تفاقم أوضاع المستضعفين كما اتضح توجه ثقافي ترعاه السلطة ينحى إلى تغريب البلاد و زرعها في تربة الثقافة الفرنسية مظللا على ثقافتها العربية الإسلامية كل هذا في إطار سياسي يتجسد فيه الاستبداد بالرأي و فرض إرادة "الزعيم/الفرد" الذي يقود البلاد إلى ما يريد كيفما يريد و صل به الغرور إلى أن اعتبر نفسه هو النظام .

سعت الحركة الاسلامية في بداية انطلاقها إلى النصح الدعوي معتمدة منهج "جماعة التبليغ" مطمئنة بذلك السلطة التي بدت وكأنها لا تستمع لها و لكنها راقبتها عن قرب و وجدت فيها قوة توازي المعارضة اليسارية خاصة بعدما اتضح ان هذه الاخيرة يتمركز شقها المعتدل في هياكل الاتحاد العام التونسي للشغل و هيمن الرادكاليون منها على الجامعة. عندها مرت الحركة الاسلامية إلى مرحلة أشد وضوحا واصلب عودا الا انها لم تواجه النظام و انما اهتمت

بمقارعة الماركسيين. هذا الخطأ الاستراتيجي ستدفع ثمنه باهظا في ما بعد بل هي لا تزال تعاني من تلك الاشواك . و ما ان جاهرت بمعارضتها للنظام مطمئنة لاعتقادها أن المجتمع يوفر لها حاضنا خاصة مع تنامي رواد المساجد وتشكل وعيهم بما تروج له الحركة من معاداة النظام السياسي للهوية الاسلامية و سعيه لتغريب المجتمع التونسي. وبالموازاة مع نمو الوعي بهذا المنهج السياسي و نمو الاقتصاد المتخارج و ما يصاحبه ضرورة من سوء الأحوال في الداخل حولت الحركة جزءا من اهتمامها كصوت ناقد في أوساط المجتمع وخاصة في الجامعة و الاتحاد العام التونسي للشغل. و بات واضحا أنها بعد أن اطمأنت للحاضن و شرعت في إيجاد رافع لمشروعها مستفيدة من أبنائها في الجامعة لم يعد أمامها إلا تشكيل ساند يكون عمادها في مواجهة النظام ، و ذلك عبر تنظيمها الذي غطى كامل تراب البلاد. عندها أحست السلطة بخطر الحركة فقررت مواجهتها أمنيا و بدأت المواجهة منذ 1981 إلى جانفي 2011 .

هنا نكتشف ضعفا مزدوجا في تقدير الأحوال و طبائع العمران عند السلطة و عند الحركة. فالأولى تضخم لديها خطر الحركة من حيث التفاف الناس حولها و هذا إقرار بوجود قوة تهدد السلطة. لكن غاب عن السلطة كما عن الحركة ان هذا الشعب لم يمثل في تاريخه ساندا لطالب سلطة و هذا ما لم تعيه قيادة الحركة التي استعجلت أو شاركت في استعجال المواجهة متوهمة أن السلطة لا تتجرأ على ضربها، نظرا لشعبيتها، و إن فعلت فإن الشعب لن يسكت. إلا ان الواقع بين عكس ذلك.

وقعت الحركة في نقص سوف تعاني منه طويلا، وهو ناتج عن الهشاشة التي تحدثنا عنها و عن نفس عناصر الضعف فلا هي أنتجت رافعا يتبناه أي ساند محتمل و لا حاولت بناء ساند إنما اكتف ببت مفاهيم إخوانية ( نسبة لمدرسة الإخوان المسلمون ) من قبل " القرآن حل لكل المشاكل" دون المرور لتفصيل تنزيل الشعار و عوض السعي لإيجاد الظروف المواتية لتطوير رؤاها الفكرية و برامجها السياسية أي اعداد الرافع الذي يحوي البرنامج السياسي للحركة و تحديد استراتيجياتها طورت استعدادها للمواجهة مع السلطة فأوجدت جهازا خاصا و كانت تلك الخطيئة التي لم تغفرها لها لا السلطة و لا أحزاب المعارضة. و كان الأخطر ان كشف هذا الخيار للمثقف يأس الحركة من أهمية التعويل على الشعب من أجل إنجاح مشروع سياسي. و مع صعود بن علي على سدة الحكم و الحملة الشرسة التي شنها على التيار الإسلامي و مساندة جل الأحزاب السياسية له تأكدت أهمية خيار الجهاز الخاص لدى التيار المؤمن به من أبناء الحركة. فكانت المواجهة التي سحقت فيها كل القيم الإنسانية ثم استتب الامر لبن علي مدة تجاوزت ثلاثة و عشرين سنة و لم يكن له مشروعا سوى التمتع بـ"ملاذ الملك" على نمط ما يسميه ابن خلدون "الملك الطبيعي" و لو ان ظاهريا لا يبدو الامر كذلك نظرا لوجود القوانين السياسية لكن نعلم ان الفرق كان كبيرا بين " مجال المفاهيم : القوانين السياسية مثلا و الخطاب الذي تسوقه و سائل الإعلام الذي صور البلاد على أنها مثال يحتذى للديمقراطية و العدالة و النجاحات الاقتصادية و السياسية " و

الواقع حيث تسخر كل الدولة لإرضاء صاحب الكرسي وأهله. ( يطول تشخيص ما وقع في عهد بن علي وهذا ليس مجاله. ) وتكشف القراءة العلم اجتماعية أن سلطة بن علي كانت بدون رافع ولا حاضن لكن كانت ذات ساند متين وهو الجهاز الأمني الذي سهر بن علي على تكوينه واكتساب ولاء أهم قياداته منذ كان وزيراً للداخلية يضاف إليه بعض رجال الأعمال وأصحاب المال الذين كسب أكثرهم ثروة أو نَمى ما عنده بالإكراميات<sup>(70)</sup>. قد يعترض البعض بأن حزب التجمع كان حاضناً لسلطة بن علي وهذا رأي غير دقيق إذ كان الحزب عند بن علي دون الاهتمام بالدور الموكل له أثناء حكم بورقيبة عهد به إلى مجموعة من المخبرين يتعاملون مع جهاز الأمن مباشرة. طبعاً هذا لا ينفي مجهود الشعب الحزبية في مراقبة المعارضين لما تعودوه أيام حكم الرئيس الأول لتونس وكانوا مدفوعين بذهنية التعاسة نحو طمع لم يتحقق منه الكثير.

تمدد الظلم يوماً بعد آخر حتى مس جل مكونات المجتمع مما جعل بعض المحللين يتوقعون نهاية حكم بن علي اعتماداً على تحليل فيزيائي مفاده أن كل تهديم له نهاية عندما لا يجد المهدم ما يهدم أو كإطفاء النار عندما لا تجد ما تلتهم. لقد خلى المجتمع من الحراك السياسي مع إبعاد حاملي المشروع الإسلامي عن الساحة بل حتى عن التخليج المشاركة فيه لشدة ما فعل النظام بمن حتى فكر في الاقتراب من الإسلاميين. وقد بارك ذلك عدد من الأحزاب السياسية المعارضة/مساندة التي اقتنعت أن لا خيار أمامها سوى التمسك بنظام بن علي، فعندها قدرته على سحق الإسلاميين تظل على كل سلبياته. و ظاهرة المعارضة/المساندة هذه مفارقة لا تفهم إلا بمفهوم 'ذهنية التعاسة'.

#### ب/ مجال الواقع:

لم تكن تونس قلعة معزولة عن محيطها وإنما هي بلد ضمن منظومة إقليمية ودولية. لقد كان تسلط النظام في الداخل صورة لتسلط قوى الاستكبار وأعوانها بزعامة أمريكا على المستوى الإقليمي والدولي وكما كان طبيعياً أن تبرز على المستوى الدولي والإقليمي قوة جديدة تتصدى للهيمنة برز في الداخل تيار من نوعها ( السلفية الجهادية ) إلا أنه كان أكثر ابتعاداً على الرأي العام الشعبي وعلى ثقافته التونسية و صدم الناس حتى في المظهر. وللمرة الثالثة يخدم تصادم النظام مع معارضييه حركة النهضة، لقد جعل بروز السلفيين الجهاديين، كمارسة، الكثير داخل السلطة وخارجها يفكر في استعمال حركة النهضة لمواجهة السلفية الجهادية. إلا أن متشدو النظام فرضوا خيارهم فتكرس، في النهاية، الحل الأمني في وجه كل معارضة جادة وتحركت آلة البطش. فاشتد الكرب بالعامّة خاصة وأن مجيء بن علي للسلطة تزامن مع نهاية عهد الدولة الحاضرة.

اتسم المجتمع التونسي، والعربي عموماً، بضعف التجانس الداخلي رغم قوة الرموز الموحدة له وخاصة شعوره بانتمائه العربي والإسلامي وذلك أن مشاغل تدبّر اليومي صارت هي موضوع اهتمامات المواطن. وهذا عامل مساعد

للحكام العرب على تدجين الشعب<sup>(71)</sup> يضاف إلى ذلك ان الدولة الوطنية الحديثة قضت على مؤسسات ما كان يعرف بالمجتمع الاهلي وربط التعليم الحديث بالمدارس الغربية مع التصنيع الذي عولت عليه الحكومات و النخب لكنه حقق التبعية أكثر من التنمية فتونس، مثلا، عرفت صناعة يذكرها بوزيان صمود مشيرا إلى إنشاء 800 مؤسسة ما بين 1970 و 1980 و إلى ان النشاط الاقتصادي حقق نموًا في الدخل الخام وصل إلى 36٪ سنة 1983 و لكنه يردف أن تدخل الدولة عجز على مقاومة الاختلال بين الجهات وأن التبعية تجاه الخارج تعمقت و يلتقي معه صالح المازقي في الاستنتاج حيث يقول " ما كان للمشاريع التنموية أن تنجح ببلادنا خلال العشريتين السابقتين لأن الاقتصاد الوطني بني على عديد الأخطاء الاستراتيجية أهمها، أنه اقتصاد متخارج مقام على الديون والهبات و الإعانات الخارجية المتتالية من مختلف المؤسسات الدائنة حكومية كانت أو خاصة أما على المستوى الداخلي فإن المؤسسات الاقتصادية التي تعتبر الدعامة الرئيسية و العمود الفقري للاقتصاد الوطني لم تكن في وضعية قوة تخول لها القيام بعملية تراكم رأس المال و خلق ديناميكية ذاتية تسمح لها بالتجدد و التوسع ما دامت هذه المؤسسات رهينة المدد و الجزر المالي الخارجي".<sup>(72)</sup> صار المجتمع يشكو أوهن حالة عاشها في تاريخه إذ فقد كل مقومات القوة الداخلية فالقبيلة كانت قد انتهت منذ قرون و العرش انتهى و الأسرة الممتدة زالت لقد صار المجتمع فعلا كليس بطاطا". إذ منعت الجمعيات التي تستجيب لحاجيات المضطرين حتى لا يكون أمامهم سوى التسول على أعتاب السلطة و لا يجدون ملجأ إلا التزلف لها و يقتنعوا أن "باب السلطان" هو المقصد الوحيد للمحتاج.

لأول مرة في تاريخ هذه المنطقة يصبح داخل البلاد خاضعا تماما للسلطة المركزية و هي حالة اجتماعية ناتجة عن ربط البدو بالحضر في كل متطلبات الحياة و في كل أحوالها و حاجياتها خاصة مع انتشار ثقافة الاستهلاك و هي مسألة جد معقدة تداخل فيها السياسي: خلايا الحزب، الإدارة: العمدة يمثل السلطة مرتبط بالمعتمد في القرية و هو مرتبط بالوالي المستقر بالولاية و هي عبارة عن عاصمة للمنطقة يضاف إلى ذلك الخدمات . فلا أحد يستغني عن الخدمات الصحية و هي تتدرج من الوحدة الصحية الموجودة في الريف إلى المستوصف بالقرية إلى المستشفى الجهوي بالولاية إلى المستشفى الجامعي بالعاصمة ( أو بعض المدن الكبرى) و لا عن الدراسة و التحصيل العلمي الذي يتدرج من المدرسة الابتدائية إلى الإعدادية إلى المعهد الثانوي إلى الجامعة .

لم يعد إذا الريف ( البدو) ذلك المجال الذي لا ينتظم نسق حياته حسب متطلبات السلطة المركزية إذ نجحت هذه الأخيرة في جعل هذا المجال تابعا لإدارتها.

انتشر في المجتمع التونسي « النمط الاستهلاكي و أدى إلى ظهور سلوكات جديدة في اقتناء الحاجيات و الكماليات »<sup>(73)</sup> خصوصا مع توسيع شبكة التيار الكهربائي و ما صاحب ذلك من انتشار جهاز التلفاز بما يبثه من ثقافة استهلاك

وهي متصلة بالتراف المقترن بالمدينة مما ينمي الرغبة في التحول إليها. وشجع هذا كثيرا على التحضر خصوصا مع سياسة تسهيل القروض التي اتبعتها المؤسسات البنكية. وبالأخص القروض السكنية والتي ساعدت الناس على تجاوز أكبر عقبة أمام من يرغب في الانتقال إلى المدينة. وقد بينا هشاشة ظاهرة التحضر في تونس<sup>(74)</sup>.

سخرت السلطة السياسية الخدمات لإخضاع المجتمع وكما سبق لم تترك امام المحتاجين الا بابها. ثم ضيقت التواصل بين القطاعات الإطارية فللقضاة ناديمهم، و للشعراء دارهم،.....و في كل فضاء أعوان يسجلون حتى الهمسات. صارت السياسة كاهتمام آخر ما يخامر فكر أغلب أبناء الوطن. و تفاقمت المفارقات: فالشعب جائع في بلد يعرف، حسب ما جاء في وسائل الإعلام "معجزة اقتصادية"، و نظام يهتم بالشباب ويتغنى ولكنه فب الواقع لا يجد امامه إلا الاختيار بين المعتقلات أو الانحراف ( المخدرات ) أو المغامرة بالهجرة السياسية.

تفاقم تدهور أحوال المجتمع و انتشار العنف بمختلف تعابيره ليشمل جميع الفضاءات بدون استثناء: في المنزل، في الشارع، في المدرسة و في بعض أماكن العمل. مما دفع السلط لاتخاذ عدة قوانين مثل قانون عدد 104/ أوت 1994 و اصدار المناشير الوزارية في مختلف القطاعات و هو ما يدل على أن المسألة صارت تستدعي الاهتمام فأحدثت، على سبيل المثال، اللجنة الوطنية لسلوك الحضاري و قدمت الشركة الوطنية للسكك الحديدية تقريرا حول الاعتداء على العربات كما صدر تقرير عن المجلس الاقتصادي و الاجتماعي و صدرت عن المرصد الوطني للشباب دراسة حول ظاهرة العنف اللفظي. ثم تحولت الظاهرة إلى مبحث فكري فانتظمت أكثر من أربع ندوات، بين نهاية 2007 و بداية 2008، تمحورت حول العنف كما تفتت ظاهرة المخدرات و الاعتداء على الممتلكات و الأعراض و ضعف أعوان التنشئة و أساسا الأسرة و المدرسة. فالأولى و نتيجة للتحول الذي عرفه و يعرفه المجتمع زلزلت و صارت غير قادرة على أداء دورها في التنشئة. لقد كانت الأسرة و لزم من طویل الإطار المكون لشخصية الفرد الذي لم يكن يخرج عنها عندما كانت الأسرة الممتدة النمط المهيمن و كان الفرد يتقدم في السن و لكنه يظل تحت مراقبة من هو أكبر منه و هو الجد في أغلب الأحيان إذ يحافظ على أبنائه و يبقينهم تحت سلطته حتى بعد زواجهم. لقد كان حجم الأسرة ممتدا و لكن يجمعها نفس الموقد نفس القدر طبعاً هذا النمط لم يعد موجوداً منذ مدة و لكن التغيير في الاجتماع الإنساني بطن جدا و أبطأ من ذلك التفتن له. هذه الحالة التي تمر بها تؤثر سلباً على وظيفتها و ينعكس ذلك على الأجيال. و تتجلى هذه الأزمة الوظيفية للأسرة في ضيق زمنها وهي الفترة التي تجتمع فيها الأسرة بكامل أفرادها و هو زمن صار ضيقاً في نمط معاش اليوم خاصة في حال اشتغال الأبوين و توزيع يوم الصغار بين الحضانة/ الروضة و المدرسة و في المساء لا يكاد الوقت يكفي للعشاء و لحظات أمام التلفاز يمنع النوم إتمامها. كما تتجلى أزمة الأسرة هذه في اختراق مكانها و هو المكان الذي لا يكون فيه إلا أفراد

الأسرة. لا نكاد نجد اليوم مكانا للأسرة غير مخترق. فالمنزل يعتبر عند الكثير من التلاميذ مكان مشاهدة التلفاز و مطعم حيث يتناول غذاءه .

و تفاقم التدهور في مجال إنتاج أنماط سلوكية لها مرجعية اجتماعية و اشتدت أزمة الناشئ فصار يتمرد على كل ما له علاقة بالاجتماعي الرسمي و أول ما يبادر به أو أسهل ما يكون في متناوله التعبير عن ذلك التمرد برفض الأنماط المعروضة و الامتنال لأخرى لا يبيتها الاجتماعي يقع التقاطها من هنا وهناك أو يقع استنباطها فانتشار أغاني تنسب للراب و خاصة تلك التي توجه نقدا للحكام [ أغاني لطفي دويل كانون ( مدفع مزدوج Lotfi double canon)] أو الأغاني التي تعالج هموم الشباب مثل أغاني الحبيب البلطي. و تلك الأغاني التي تؤلف و تلحن في مدارج الملاعب من مثل "كومندو" لمشجعي النادي الإفريقي و هذه التعابير و الفضاءات التي تقدم فيها تمثل نوعا من التنشئة المضادة و كأنها تعبير جيل ضح لعدة أسباب من قوالب مجتمع تكرر ما لا يرى فيه فائدة نظرا لاستمرار الانهزام إلى أن صار حالة عمرانية و سمة للمجتمع خاصة مع استمرار تعمد الدول الغربية إهانة مجتمعنا السياسي و المدني و يتأكد هذا لدى الشباب خاصة عندما يرى، مثلا، أن هذه الدول تجرم كل ما يمس مصالحها بل كل من يقاوم اعتداءاتها سواء في فلسطين أو في العراق أو في أفغانستان أو..... ، و تساند و تدعم المعتدي علينا مثل الكيان الصهيوني.

و الاقتناع بضعف الهوية يؤدي للشعور بالرغبة في امتهائها أو على الأقل الإقرار بضعف أهميتها خاصة أمام الآخر و يتولد عن ذلك رفض أو تحدي القيم و هو في الحقيقة رفض و تحدي لرمز الآباء أو لوجودهم كسلطة لاعتبارهم سبب هذه الحالة.

لذلك ينتج هذا الشباب ثقافة مضادة و يعمل على تنشئة الجيل عليها ببثها خاصة مع ما توفره له الوسائل الإعلامية و الرقمية من سرعة الاتصال و التبادل .

### III / الثورة التي لم تقع:

و إلى أن كانت حادثة محمد البوعزيزي و ما نتج عنها مما سمي بثورة و غادر بن علي البلاد بمجرد فقدانه الثقة في سانه الوحيد عندما أبلغه المحيطون به أن أعوان الجهاز بدؤوا يتخلون عنه و تأكده من رفض الجيش القيام بالدفاع عن السلطة. و بهروبه سقطت ورقة التوت عن الجميع و طفق كل يخسف على نفسه من مديح الشعب. و تحدث الكل عن " الثورة". و رأينا أعوان بن علي يدافعون عن الثورة بل يقدمون انفسهم على أنهم حمايتها.

يوم 14 جانفي 2011 مساء حضر الوصوليون و أعوان بن علي و جل من أجرم في حق الشعب و غاب " الثوريون" بل لم نر " ثورة". كان مشهدا سرياليا بكل المقاييس و هب الخائفون من المثقفين، ربما خافوا من الحساب فهربوا الى التظاهر بالثورية فلنن هرب بن علي قبل أن يتبين من يواجهه، فقد لبس "المتثورون" ثوب الثوريين ليندمجوا بينهم فكانوا هم

الثوريين. فلو كان هناك ثوار لما قبلوا بهذا. لقد كانت الأحوال مهيئة للثورة لكن لم تكن هناك قوى ثورة بما أن الحالة العمرانية كانت على ما بينا من الضعف و غياب اسباب بروز أو تشكل قوة سياسية فاعلة من رافع او ساند و بما ان عسف بن علي اسكن الرعب في قلوب الناس فضاقت الحاضن إلى درجة تبرئ الأخ من أخيه أحيانا كما تمكن النظام من تدجين الأحزاب و الاتحاد العام التونسي للشغل أما المجتمع المدني فقد كان جسما دون كيان فكل الجمعيات و المنظمات تحت هيمنة أعوان بن علي. لم يكن هناك نظام سياسي و إنما كانت البلاد عبارة عن ثكنة و بن علي قائدها. عمل الاعوان يابعاز من سيدهم على تصحر البلاد على جميع المستويات و في كل المجالات فأسكتوا كل الأصوات كما لم تكن الأحوال تسمح ب بروز قوة ثورية فالكل مههد بفقدان الشغل او الحرمان من الحصول عليه و الكلمة الاخيرة لجهاز الرقابة الذي طور بشكل مفرع. عندما اشتد القمع و ظلم العائلتين ( آل ليلى الطرابلسية و آل بن علي ) و وجد الناس متنفسا في النكت و بدأ التهامس بحكايات اكثرها من ابداع المتناعين و رأى فيها رأس السلطة ما يخفف عن المضطهدين فخفف القبضة عليها و كأنه استأنس بمقولة معاوية " وان لم يكن منكم إلا ما يستشف به القائل بلسانه فقد جعلت ذلك له دبر أذني و تحت قدمي"<sup>(75)</sup> طبعاً دون ان يسمح بالإكثار في الأمر.

مع اشتداد تدهور الاحوال السياسية بدأت بعض الأصوات ترتفع فوق الصفر قليلا من باب حفظ ماء الوجه مطالبة ببعض الاصلاحات الشكلية من نوع تحسين احوال المساجين و تخفيف ظروف المراقبة الادارية للخاضعين لها و السماح ببعض الانشطة الحقوقية.... و تسارع المعارضون لطمأننة النظام في شخص رئيسه بانهم لا يسعون لاكثر من الاصلاحات الشكلية من ذلك سعي رئيس حركة النهضة الاستاذ راشد الخريجي ( شهر الغنوشي )، اكثر الحاسمين في عدم مصالحة بن علي، للتواصل مع الرئيس التونسي الذي رفض المبادرة ثم راسله ثلثة من قيادة الحركة دون ان يغير الرئيس موقفه مطمئنا لرضوخ اغلبية المثقفين و السياسيين و هو يعلم يقينا انهم يساندونه رغبا أو رهبا وهكذا قادت ذهنية التعاسة المتسيسين للرضوخ للدكتاتور خاصة أولئك الذين رأوا فيه القوة القادرة على منع الاسلام السياسي من التشكل<sup>(76)</sup> أي قاداته ذهنية التعاسة للاطمئنان لما بدا له من استتباب الأمر لب بن علي عوض السعي لإنجاح المشروع الديمقراطي و مزاحمة الاسلاميين في المجتمع و منافستهم على خدمة صاحب المصلحة .

اشتد تدهور الاحوال الاجتماعية و ضعف الاهتمام بوجوه المعارضة و أعيد تشكيل " الاحزاب " في لغة العائلة و هيمنت معاني استراتيجيات القرابة على الايديولوجيات و اصبح يتردد على الالسن جماعة فلان و جماعة علان و كأننا أمام عصابات لا أحزاب. و صارت المواقف تتحدد بالانفاظ التي تستعمل في مخاطبة رئيس الجمهورية أو الحديث عنه فمن يشتد في النقد يرفضه الطرف الآخر متهما اياه بدفع الرئيس إلى التنكيل بالمعارضين. بالمحصل استهلك الرأسمال

السياسي و فقدت الوجوه السياسية حضورها خاصة مع تفنن جهاز السلطة في تشويه المعارضين و دس التهم المتعلقة بالأخلاق أو بالاسترزاق من النشاط السياسي.

ربما بدا للرئيس بن علي ان هذا في صالحه لكن الواقع كان عكس ذلك فإفلاس الرأسمال السياسي يمسه لأنه سياسي و كما اخطأ المعارض الذي ساندته في فعله عند قمع مكونا آخر من المعارضة طائنا ان السلطة يمكن ان توفر له ديمقراطية على قياسه اخطأ الرئيس عندما ظن ان استهلاك الرمز السياسي يذهب هيبة معارضييه دون ان يلحق به فكان ان انتشرت النكت حوله و حول زوجته و شارك في ذلك بعض المقربين منه . و نشط في هذا بعض الاطراف الخارجية منهم من كان دافعه حقوقي و منهم من كان منخرطاً في شبكات المخابرات الدولية خاصة مع اشاعة عدم رضاء امريكا على بن علي . ساهم كل هذا مع تسريبات ويكيليكس و كتابي قوة الطاعة و حاكمة قرطاج و قناة الجزيرة في سقوط رمز رئيس الجمهورية و عندما يسقط الرمز لا تبقى قيمة لصاحبه .

مع اشتداد تدهور الاحوال الاجتماعية تجرأ الشارع على الرئاسة و لم يعد يفصل البلاد عن الحريق الا قدح زناد فكانت النار التي قضت على محمد البوعزيزي تلتهم ما بقي من رمز بن علي و صارت البلاد على درب المجهول و ارتبك الفاعلون في الداخل و الخارج و صعب عليهم اطفاء الحريق من ذلك تردد فرنسا بين المطالبين باحترام حقوق الانسان و الكيدورسي حيث طالبت وزيرة الخارجية بإرسال قوة امنية تساعد في قمع الشارع التونسي . و في الداخل تبعثرت الاوراق بعد ان رفض الجيش الدفاع عن النظام وهي بادرة لم يكن احد ينتظرها و لا زالت تحير المحللين خاصة و انه لا يطمع في السلطة ليس لانه لم يرغب في ذلك كما صرح الجنرال رشيد عمار و لكن لانه لا يستطيع فالرئيس التونسي الاول ابعد العسكريين عن مراكز السلطة و لم يسع لتجهيز الجيش و كان شعاره بندقية لكل جنديين<sup>(77)</sup>. لذلك كان الجيش التونسي عاجزاً على الامساك بالسلطة فحتى عددياً لم يكن عنده من الجنود ما يكفي . أما رفضه لإطلاق النار على المواطنين فاعتقد ان في الامر سرا ما ، الا أني لا اعتقد ان يكون ذلك الموقف من باب الوطنية لأنني أذكر و يذكر كل مهتم ان الجيش كان العصا الأغلظ التي ترفعها السلطة على المواطنين لتركيهم . تشهد بذلك احداث 26 جانفي 1978 و احداث الخبز 1984 و عند مواجهة الاسلاميين سنة 1991 لم يستعمل بن علي الجيش إلا أنه نزلته إلى الشارع . لكل هذا لا اصدق ان ينقلب الجيش بين عشية و ضحاها و يصبح في صف المواطن ضد السلطة .

و العودة للأحداث تبين انها لم تكن سياسية وانما هي مطلبية اجتماعية الا ان التجروء على السلطة ، و هو أمر لم تعرف البلاد مثله منذ 1864 ، كشف للمتحركين انها اضعف مما كانوا يتصورون و انتشر الغضب و أدت النكت دورها في اهتراء صورة الرئيس و احجم حتى عناصر الشعب على تلميح صورته خاصة انه عجز عن اتخاذ قرارات كبرى تطفى حريق الغليان الشعبي و زاد خروجه على الناس اهتزازاً لصورته فلم تكن كلماته معدة لتخفيف الغليان بل أدت للعكس اذ لم

يفهم الرئيس و مستشاروه ان وقت التهديد قد ولى لان المتحركين تجرؤوا عليه و عوض البحث عن سبيل لردع ما تصدع خرج على الناس ليهدد ( أكد على محاسبة المتحركين بكل صرامة ) كان واضحا أنه لم يستوعب ان الصرامة التي حكم بها طيلة ثلاث وعشرين سنة قد انتهت. ثم كان ظهوره الثالث و الأخير بمثابة اعلان نهايته باعترافه ان عنف السلطة لم يعد له ما يبرره ( الكرتوش ما عندوش مبرر) و انه لم يكن يحكم عن دراية اعترافه " غلطوني" و هذا مناف للصورة النمطية التي يحتفظ بها الوعي الجمعي للسلطة. سارع بعض اعوانه في الاعلام إلى بث حصة تلفزيونية تثمن خطابه و بثت مشاهد مما دبر على أنه احتفال شعبي بقرارات الرئيس و تدعيما له . لكن الموقف الشعبي لم يتغير و عملت جهات خارجية على تجذيره خاصة قناة الجزيرة.

تدافع المتسيسون نحو السلطة<sup>(78)</sup> نظرا لفقدانهم الحضور لدى الناس و استيوائهم لرصيدهم الرمزي و شعورهم بكسر تابوهات "السياسي" و استحضار الشارع الماضي منذ 1984 إلى اليوم ليتبين للناس ان ليس لهم الا ما فرضوا و انه لن يصيبهم اكثر مما هم فيه فاشتدت الإحتجاجات كظاهرة عرفها الشعب التونسي و لم تكن اول مرة يسقط فيها ضحايا فكان عدد من القتلى في سيدي بوزيد و منزل بوزيان و الرقاب ثم القصيرين و تالة . ثم تسارعت الأحداث لتكون الخاتمة في شارع الحبيب بورقيبة و بالتحديد امام وزارة الداخلية و كانت الرمزية واضحة في صورتين : الاولى محام يدفع صدره لعون الامن و يقول له اضرب ( سقط الخوف من الامن ) و شاب يعانق جنديا ( الاطمئنان للجيش ).

و لان البلاد خاوية من اي قوة سياسية بقي المشهد خاليا ، بعد فرار رأس السلطة ، و لأن الشعب تربى على أن غاية ما يطمح له ، في حالات المد ، أن يكون متفرجا فإنه سارع للمشهد على الشاشة فلم يجد إلا ثلاثة وجوه شاحبة تكلم احدهم بصفر ثقة في ما يقول ليعلن غياب رأس السلطة و اعتماد الفصل 56 من الدستور ليعود بعد قليل معلنا اعتماد الفصل 57 و الواقع أن كلا الفصلين لا يحويان المرحلة . لو أن ثورة وقعت أو لو كانت هناك قوة سياسية تأخذ زمام الأمور لتم الحسم في أمر النظام الحاكم . لكن لم يفرز الواقع قيادة فما عاشته البلاد احتجاج كانت قياداته تولد في اللحظة و تنتهي بانتهائها<sup>(79)</sup> ..

تحرك الساسة ليس شعورا بواجبهم و إنما حفاظا على مكانتهم و طمعا في مغنم ( عقلية التعاسة ) و لكن غياب روافعهم أو ضبايبتها أدى إلى غياب الساند الشعبي و تبعثرت الاوراق عند القوى المالية التي تفاجأت بتسارع الاحداث . و كذلك كان حال المعارضة/المساندة فلم يكن امامهم الا الاجتهاد للمحافظة على المنظومة القديمة بعد غياب رأسها و تعليق كل الخطايا عليه . كما لم يجد المتسيسون سائدا يعتمدون عليه فانخرطوا ، عن وعي أو بدونه ، في إعادة ترتيب بيت بن علي فاجتماعيا و نظرا لانعدام قاعدة شعبية قوية يعتمدون عليها هرعوا إلى الاتحاد العام التونسي للشغل و عوض الاعتماد على القيادات الجهوية التي لعبت دورا في تأجيج الاحتجاجات و ربطت قنوات اتصال مع الشعب

توجهوا إلى القيادة المركزية التي كانت تساند بن علي إلى حين رجوع الطائرة التي أقلت به بدونه . وقانونا اعتمدوا قوانين بن علي عندها تقدم أخلص رجال بن علي ( رئيس حكومته و رئيس سلطته التشريعية ) منادين بحماية الثورة ( هكذا ) و أخذين الأمر على عاتقهم كما تعهدوا بإنقاذ البلاد فنصبوا أنفسهم حكاما و من التلطيف دعوا بعض من حسب على المعارضة الذين هروا للاستجابة لأنهم لا يملكون رافعا ( مشروعا ) جديرا بالاهتمام و لا يثقون في ساند اجتماعي و لانهم تحت تأثير ذهنية التعاسة .

هل كانت هناك قوة تستطيع ان تفرض منطق الثورة و تسمع منطوقها؟ طبعا رغم ما قلت عن ضعف بل وهن المجتمع كان يمكن تفعيل هيئة 18 اكتوبر<sup>(80)</sup> التي مثلت لحظة فارقة بدت فيها التشكيلات السياسية على اختلافها باستثناء بعض اليساريين الحاسمين في اقصاء الاسلاميين من المشهد السياسي او على الاقل في رفض التعاون معهم وكذلك تستثنى التشكيلات السياسية و المعارضة /المساندة. هيئة 18 اكتوبر 2005 مثلت لحظة تخلصت التشكيلات المشاركة فيها من ذهنية التعاسة الا أنه بعد جانفي 2011 تبين ان تلك اللحظة لم تكن سوى لحظة تنافق فما ان فكروا في نصيب من كعكة السلطة حتى برزت ذهنية التعاسة من جديد.

كان من الممكن أن تبرز قوة تتبنى الثورة و تلتف حولها القوى التي نزلت للشوارع و بثت الرعب في جهاز قمع الشعب امدا طويلا و كان يمكن تجاوز ازمة غياب الرافع الذي يلتف حوله الشعب عن طريق لجان حماية الثورة لو أنها انجزت رافعا و نجحت في تجييش القوى الاجتماعية حوله. لكن تذمر أعضاء لجان حماية الثورة كرس الوهن فلا رافع ثوري انشأ و لا ساند اجتماعي للثورة تشكل. لم تتشكل قيادة حتى في الجهات لتوجه الفعل الثوري و إن تماهت الشعارات المشخصة للحالة التي آلت إليها البلاد و المعبرة على هموم الكافة من نوع " الشغل استحقاق يا عصابة السراق " فإن ذلك منع ما تحقق من الارتقاء إلى مكانة الثورة. لقد كانت لجان الثورة عبارة عن تجمعات هنا و هناك لمجموعات تجاوز ما يفرقها ما يجمعها في بعض الأحيان نجد في الحي الواحد أكثر من لجنة لحماية الثورة. لقد وقعت اعادة تجسيد الفيسفساء السياسي الذي ساد الجامعة في الثمانيات من القرن الماضي بأخطائه فالقوميون تعددت تشكيلاتهم السياسية كما تنوعت التعبيرات البعثية أما اليسار فقد صعب على المتتبع تسجيل تجمعاتهم السياسية لفرط ما تعددت. أثر هذا التنوع على لجان الثورة التي عكست هذا التذمر الفكري السياسي. و مما زاد الوضع تدهورا أن جل هذه التعابير السياسية تنزل عند المواطن نزول الغريب من اللفظ فلا يهتم حتى بتفكيك مسمياتها. و تجلت المراهقة السياسية كأوضح ما تكون. هكذا لم يتشكل رافع تكون شعاراته قريبة من نبض المواطن و بذلك لم يفرز من الشعب ساند للثورة. و حتى الشعارات التي رفعت و سوق لها عبر المنشورات لم تعالج القضايا الشعبية و إنما عادت إلى صراعات الساحة الطلابية من

نوع ما جاء في بيان حمل اسم جبهة 14 جانفي " التصدي للقوى الرجعية الظلامية ". تعددت التكتلات لكن كان جامعها الأساسي أن لا امتداد جماهيري لها.

تياران كان بإمكانهما، موضوعيا، تحويل ما وقع إلى ثورة هما حزب العمال الشيوعي التونسي وحركة النهضة. لكن ذاتيا، كان كلاهما دون ذلك، فالأول ينقصه الامتداد الجماهيري والثانية كانت تعاني من عوائق تاريخية وأخرى بنيوية/ ذهنية أما التاريخية فهي مخلفات مرحلة المواجهة مع سلطة الاستبداد بمكوناتها المختلفة فمنها ما هو ناتج عما فعل بها بن علي ومنها ما يعود لاختلاف كوادرها في تقييم ما وقع وفي الموقف من القيادة التاريخية التي فشلت في تسيير شأن الحركة في المنشط والمكره. كما عرفل الأداء وجود قيادة في الداخل تقود الفعل دون تفويض من القواعد ولا تشاور معها وهذا من مخلفات فترة المواجهة وقيادة "شرعية" في الخارج يعود لها الفصل في المسائل التي تتصل بالعمل السياسي وهذه أيضا لا تواصل لها مع قواعد الحركة التي لها عليها من العتاب والنقد ما ينزع عنها صفة القيادة وأما ما هو بنيوي/ ذهني فيعود إلى ما تعودت عليه القيادة حتى صار في بنيتها وهو التردد وضعف العزم كما أنها تعودت في العمل السري أن يكون التشاور محدودا وتلتزم القواعد بما ينزل لها فتعودت القيادة إعطاء الأوامر وانتظار الاستجابة من القواعد. يولد هذا، وعن غير وعي، لدى القيادة ذهنية العلوية على القواعد التي لم تتعود نقدها لأسباب تاريخية .

كانت الأحزاب السياسية في غاية الانتهازية واللاوطنية وفي قمة خذلان الشعب فمع يقينها بعدم القدرة على إدارة المرحلة ولت ظهرها للشارع والقضايا الشعبية وتنادت لتقسيم "عككة" لم تنضج بعد ولم تشارك في إعدادها ولا حتى في تدبر مكوناتها. ونظرا لفراغ الشارع ممن ينشط حراكه ويوجهه ولانعدام رافع ينتج شعارات تلتف حولها القوى الراقضة للوضع السياسي الذي كرسه بن علي بهت الحراك الشعبي فالأكثريّة، وهي التي اكتفت بالفرجة أثناء الأحداث التي عاشتها البلاد من يوم 2010/12/17 (يوم أشعل البوعزيزي النار في جسده) إلى يوم 2011/01/14 (يوم هرب بن علي) نفضت يدها وترنمت بمقولات الاستسلام أما القوى التي تحركت وهي أساسا من الشباب الذي هرب من الإحباط إلى الفعل رافضا هيمنة السلبية، لكن انعدام الأطر المنظمة له جعلته يتخبط فكانت القصة واحد فالقصة اثنان ثم القصة ثلاثة وفي كل مرة يضعف المد الشبابي. في النهاية انقسم جزأين التحق الأول بالأحزاب والثاني بجمهور الأغلبية المتفرجة .

رويدا رويدا تمكن أعوان المنظومة القديمة من الاخذ بزمام الامر بمساعدة من قوى داخلية مالية تخشى ضياع امتيازاتها او اقتكاك ما نهبت وأمنية تخشى المحاسبة وأخرى خارجية تريد سلطة تضمن مصالحها. طبعا كان لا بد من التضحية ولو مؤقتا ببعض رموز المنظومة<sup>(81)</sup> مسوقين لمسرحية الثورة التي أبقتهم في السلطة وحولوها إلى متنفس أبطل الانفجار فكان الالتفاف على مشروع الثورة بمباركة قيادات الأحزاب الذين وجدوا في ما وقع فرصة ليعودوا للواجهة أمام

قواعدهم وكأنهم ثوريين. أستدرجت هذه القيادات التي أعلنت وجودها إلى الهيئة التي أمر بها بن علي قصد امتصاص غضب الشارع<sup>(82)</sup> و استعملتها حكومة الباجي من بعده مواصلة نفس المنهج . و قبول السياسة بها دليل على انهم كانوا ادنى من الشارع.<sup>(83)</sup>

و لأن قادة الأحزاب كانوا موضوعيا دون مستوى الثورة، تخلوا على فكرة مجلس صيانة الثورة و سارعوا إلى ما استدرجتهم إليه المنظومة القديمة و تدافعوا نحو "هيئة حماية الثورة و الإصلاح السياسي" و صاروا فرجة على مقاعدها و عندما كانوا يتناحرون و يتحاكمون إلى الوفاق أو النفاق حول المفاهيم كان الفاعلون في المنظومة القديمة ينشطون في تدبير أمور الدولة حيث ركزوا أعوانهم في مفاصلها حتى إن آل الأمر لغيرهم كان الحكم بأيديهم. فقد تأكد لديهم أن لا وجود لمنطوق الثورة و لا لفعالها فأمنوا المحاسبة.

مرة أخرى يسخر منا التاريخ و كأنه يقول لذلك فشل يوغرطة، مرة أخرى يفشل المجتمع التونسي في تصعيد قيادة تمسك رافعا لمشروع سياسي حضاري تنجح في بناء ساند له من رحم هذا المجتمع .

#### IV/ خاتمة: الأفاق

يتسم المجتمع التونسي اليوم بالهشاشة<sup>(84)</sup> و يمر بظاهرة إفلاس سياسي نظرا لغياب أي مشروع تغيير يمس العقلية و يخلص المجتمع من ذهنية التعاسة التي هيمنت عليه. فالأحزاب السياسية المتواجدة اليوم على الساحة التونسية غير قادرة على انجاز مشروع حضاري و إن اختلفت الأسباب فمنها من استهلك رأسماله السياسي و الاجتماعي لتحمله إخفاقات دولة الاستقلال و منها من عجز عن التواصل مع الوجدان الجماعي للشعب و منها من استهلك رأسماله قبل تحقيق وجوده. و مما يزيد في هشاشة المجتمع حرمانه من القوة الاجتماعية التي ظلت منذ الاستعمار تقف صامدة رغم الازمات المتعددة التي مرت بها و هي الاتحاد العام التونسي للشغل الذي بعد الاعتماد عليه لتجاوز أزمة سياسية و دفعه في عملية لم تكن محسوبة من طرف قياديه و الذين دفعتهم ذهنية التعاسة إلى اسقاط أول حكومة ناتجة عن انتخابات لتصفية حسابات قديمة مع حركة النهضة للبعض و عدااء الاسلام السياسي للآخر... لكن بعض من دفعوا الاتحاد العام التونسي للشغل في هذا الاتجاه نجده الآن يتأمر عليه خاصة بعد دعم النقابات الاخرى الخارجة عنه بالاعتصام لمخروطيها قد يرد البعض ان هذه ممارسة ديمقراطية و هي فعلا كذلك لكنها وخيمة العواقب اذ بإضعاف الاتحاد العام التونسي للشغل يخسر المجتمع التونسي آخر سارية يستند عليها عند الازمات.

ثم ان بعض القوى في المجتمع و المشهد السياسي التونسيين لا زالت تعتقد انها تستطيع اقضاء غيرها بالقهر و نجد هذا في المنادين بعودة المشرفين على جهاز أمن بن علي وهو اقرار بالدعوة لخلق قوسين فتحا في ديسمبر 2010 ليغلقا في ديسمبر 2015 و لهؤلاء قوى سياسية تقف معهم و لهم اكثر من ساند ( بعض تشكيلات اليسار<sup>(85)</sup> الضعيفة

التي ترى عودة نظام بن علي هون من رؤية حركة النهضة في المشهد السياسي . . بعض الساسة و المثقفين الذين يرون في الاسلام السياسي خطرا على البلاد<sup>(86)</sup> ، بعض اصحاب المال الذين نهلوا من المال الفاسد ايام حكم بن علي ، . . . . ) كما أنه اقرار بغياب أي ساند للسلطة الا الجهاز الامني .

سيظل هذا المجتمع مصابا بالعقم السياسي الحضاري إلى أن يُخرج من رحمه قيادة لا تعادي هويته دون انتماء تعقدي ومخلصة له تضعه في المكان الذي هو أهل له في محيطه الاقليمي . هذا ليس فقط ممكن بل هو قريب لأن ما يحدث في مجتمع ما ليس فقط نتيجة عوامله الذاتية ( الداخلية ) وإنما نتيجة ما يعرض له في أحواله ( محيطه ) و يجعل ابن خلدون من هذا قاعدة علم اجتماعية إذ يقول " فإن كل حادث من الحوادث ذاتاً كان أو فعلاً لا بد له من طبيعة تخصه في ذاته و فيما يعرض له من أحواله"<sup>(87)</sup> و الأوضاع الإقليمية للمجتمع التونسي تنبئ بتغيير يمكن الشعوب من التمسك بهويتها وفرض إرادتها واستقلال قرارها .

يتحقق هذا المشروع الحضاري بفعل قوة سياسية تقوم عليه و تحوله إلى محور مولد طاقة يدفع نحو بناء مشروع وطني يخدم صاحب المصلحة و يجند المجتمع لخدمته وهو ما لا يتم إلا أن يوجد له رافع يُسوِّق له بما يجوي من شعارات من طرف ساند تكون له قوة داعمة و حاضن اجتماعي يمدده بما يستحق من حاجيات مادية و روحية .

سيتم هذا عندما تتوفر الاحوال التي تجعل كل الاطراف تقتنع ان ليس من مخرج لها الا الالتزام بالديمقراطية فكما ذكرنا في أول هذا النص "النمط الديمقراطي للسلطة بالشكل الذي نعرفه اليوم في المجتمعات المصبوغة بالديمقراطية أوجدته ظروف اجتماعية متأزمة عرفها المجتمع ولم يكن من مخرج لها إلا ذلك النمط من السلوك السياسي . ليست الديمقراطية و احترام الحريات الفردية و العامة اختيارا سياسيا لأي حاكم أو نظام سياسي في أي بلد كان . لأن الملك كما يقول ابن خلدون يدعو بطبعه للتفرد به وللاستعلاء بهيبته و التباهي بمظاهره و احتكار ثماره . و ما كان إذا لأي حاكم أن يقبل بالديمقراطية لو لم تفرض على المجتمع بكل مكوناته كمنهاج و حيد للخروج من أزمة استفحلت . ليس نمط السلطة في المجتمعات الديمقراطية اليوم برهان على نضج الإنسان عندهم كما يذهب إلى ذلك الكثير من الباحثين وإنما هو نمط للحكم فرضته ظروف اجتماعية جد معقدة فكانت الديمقراطية حلا وجدت فيه الأطراف القوية في المجتمع مكاسب لها . ومع الزمن و بفضل القوى المتمسكة بها تحولت إلى طبيعة عمرانية" .

مما سلف يُستنتج أن المجتمع التونسي قادم على تحولات اجتماعية و حراك سياسي يفرز توجهها تكون الهوية من مكونات رافعه و تتمحور حوله جل القوى الاجتماعية ، أي تتحقق الكتلة الوطنية و يومها يتصالح التاريخ مع الثقافة و تنطلق مرحلة البناء الوطني على استراتيجية حاملة لمشروع تغيير أساسه دعم المجتمع المدني بتحقيق الحريات و نشر ثقافة الديمقراطية و تعويد التونسي على الاستماع لأكثر من رأي و سنده توعية الكافة بأن الشأن السياسي شأن عام و

أن ليس من حق أي كان أن يمارس وصايته على المجتمع و يجعل منطوق الثورة من الرافع وهي الدعوة لـ استقلال إرادة الوطن الذي تسانده الكتلة الوطنية فيؤسس لمشروع اجتماعي ثائر فارز بين الوطني والعميل وبين الكادح والخانع بين العدل والكل. هذا أمر مرهون بمدى إعادة تشكيل المجتمع المدني، خاصة، و نمو الوعي الوطني و تجاوز حدود الايديولوجي والفنوي والجهوي نحو الوطني واستحقاقاته.

#### الهوامش والإحالات :

- 1 - الوازع: من الفعل الثلاثي؛ وزع ومعناه حسب لسان العرب كَفَّ وَزَعٌ: الوزع: كَفَّ النفس عن هواها. وزعه و به يزع ويزع وزعا: كفه فاتزع هو أي كَفَّ،.... والوازع في الحرب الموكل بالصفوف يزع من تقدم منهم بغير أمره" ج:8، ص:390
  - 2 - انظر مثلا كتاب الايديولوجيا الألمانية لكارل ماركس وفريدريك انغلز،
  - 3 - طبعا يتناغم هذا الطرح الخلدوني مع نظرية العقد الاجتماعي التي تعتبر تنظم المجتمع حدث تاريخي. وليس هذا المقال مجال لتناظر الطرحين.
- , P U F Paris,1991 4 - G. Balandier, Anthropologie politique (Chapitre:II)  
Clastres(P), La société contre l'Etat. CERES, Tunis,1995. 5 -
- 6 - عبد الرحمان ابن خلدون، المقدمة، دار الكتاب اللبناني، بيروت 1978، ص:244، نجد عند بيار كلاستر نفس الالفاظ تقريبا.  
"Le chef ne dispose d'aucune autorité,d'aucun pouvoir de coercion d'aucun moyen de donner un ordre"P. Clastres, La société contre l'Etat. P:182.
  - 7 - قبائل في جنوب السودان تعيش على الرعي مثلت موضوع بحث لكثير من الباحثين منهم (E.E. Evans-Pritchard) الباحث الأنثروبولوجي البريطاني والذي درس شعوب جنوب السودان في ما بين 1926 و1936 وكانت المنطقة عندها تحت الإستعمار البريطاني  
COT (J.P).MOUNIER( J.P.),POUR UNE SOCIOLOGIE POLITIQUE, P:15, Seuil, Paris,1974. 8 -
  - 9 - ابن منظور، لسان العرب، ج:6، ص:108، دار صادر، بيروت، 1994.
  - 10 - ج. ج. شوفالييه، تاريخ الفكر السياسي، ص:14، ترجمة الدكتور محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 1985.
  - 11 - ابن خلدون، مرجع سابق، ص:267.
  - 12 - TROTSKY,cité par WEBER (MAX), Le Savant et le politique, P:100,
  - 13 - WEBER(MAX), Le Savant et le politique, 10/18, Paris,1959. P:100.
  - 14 - ابن منظور، مرجع سابق ج:6، ص:108.
  - 15 - ابن خلدون، مرجع سابق، ص:267
  - 16 ج.ج. شوفالييه، مرجع سابق، ص:14
  - 17 - محمد عابد الجابري، تكوين العقل العربي، المركز الثقافي العربي، بيروت، ص:11.
  - 18 - ابن خلدون، مرجع سابق، ص:52
  - 19 - يعرف التهانوي ( محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي )، في مؤلفه "كشاف اصطلاحات الفنون"، العارض بما « يختص بطبيعة واحدة أي حقيقة واحدة.» (المجلد:2، ص:981. و« الذاتي لكل شيء ما يخصه و يميزه عن جميع ما عداه» (المجلد:1، ص:521)
  - 20 - ابن خلدون، مرجع سابق، ص:58.
  - 21 ج.ج. شوفالييه، مرجع سابق، ص:197
  - 22 - سويم العزي، الديكتاتورية الاستبدادية والعالم الثالث، ص:13، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1987

- 23 - سويم العزي، مرجع سابق، ص: 14.
- 24 - ابن خلدون، مرجع سابق، ص: 46
- 25 - أنضر محمد عابد الجابري، العقل السياسي العربي، ص: 10
- 26 - الدول حديثة العهد بالدولة الوطنية هي عندنا كل الدول التي عاشت الاستعمار بين القرنين 19 و20 وكذلك الدول التي نشأت نتيجة تفكك الإمبراطوريات.
- 27 - ابن خلدون، مرجع سابق، ص: 445
- 28 - مثل فكرة الزحف نحو الشرق DRANG NACH OSTEN وفكرة عظمة الألمان وعلوية الجنس الآري هذا وغيره استغله، وبلا حدود، هتلر ( يمكن الرجوع إلى كتاب كفاحي الذي وضعه ) لإحياء روح العظمة عند الألمان وهو أمر ما كان ليتم لو لم يجد ذلك صدى في الوعي الجماعي للألمان. ولا زلنا اليوم نشاهد بعض هذه التعبيرات المؤهلة للالتهاب من جديد عند هذا الشعب وهو ما يفسر ظهور النازية الجديدة في ألمانيا و ظاهرة الرؤوس الحليقة
- 29 - لقد نصت معاهدة فارساي (جوان 1919) على نزع أجزاء من ألمانيا مثل: للزاولوران، بوسني، أوين، مرمدي (L'alsace-Lorraine, Laposmanie, Eupen, Malmedy) وما وراء البحار والحاقيها ببلدان أوروبية أخرى. كما نصت المعاهدة على تحديد الجيش الألماني في حدود 100 000 جندي وحمل الفصل 231 من المعاهدة ألمانيا مسؤولية الحرب وأجبرت تبعا لذلك على دفع تعويضات للبلدان التي تضررت من الحرب.
- 30 - لقد مثل موقف الفيلسوف الألماني هيدقاروتعامله مع هتلر موضعا أسال ولا زال يسيل الحبر.
- 31 - من كلمة هتلر في مؤتمر الحزب الوطني الاشتراكي -سبتمبر 1936 عن: Patrik de Laubier, Introduction à la sociologie politique, P:89
- 32 - Patrik de Laubier, Introduction à la sociologie politique, Masson, Droit Sciences économiques 1983 P : 90
- 33 - الاستعمار المباشر مكلف للدولة المستعمرة ماديا حيث تضطر في تلك الحالة للاعتماد على وجودها العسكري والأمني مما يثقل كلفة وجودها في حين أنها تستطيع ضمان مصالحها دون ذلك عبر نسيج من العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية تربط بها حكومة البلد المعني.
- 34 - ولو لا ذلك ما كان له أن يصل لسدة الحكم فوصوله يعني منهجيا في تلك المجتمعات استيلائه على غبطة مجموعة رأت فيه المثال الأصح وبما أن تلك المجموعة لا تستطيع إيصاله للسلطة إلا إذا كانت لها القوة القاهرة لتزيج الحاكم السابق وتفرضه هو مكانه فكل الذين يصلون لكرسي الحاكم ينتمون للجيش ينطبق هذا على كل الحكام العرب باستثناء تونس ولبنان
- 35 - ففي فرنسا وهي أحد أقدم الديمقراطيات في أوروبا نلاحظ أن مرور السلطة من اليمين بمختلف مكوناته إلى اليسار بمختلف تركيباته لا يصعبه تحول كبير في التوجهات الكبرى للسلطة ولا في السياسة العامة للبلاد. كما أن كثير من الحكام في الثقافات الغير موسومة بالديمقراطية يكونون، في كثير من الأحيان، قبل الوصول إلى السلطة مناضلين من أجل الحرية والديموقراطية ولكنهم بعد استلامهم مقاليد البلاد يتحولون إلى حكام متسلطين.
- 36- C.L.Strauss, la Pensée sauvage. Paris, Plon, 1962.
- 37 - لفهم جيد لهذه الاطروحة ننصح بالعود إلى كتاب قي روشي التغيير الاجتماعي Guy Rocher, Le changement social.
- 38 - انظر الفصل الخامس من الكتاب الثاني من المقدمة
- 39 - نفس المرجع
- 40 - سنعود لهذا بأكثر تفصيل في الجزء الثاني من هذه الدراسة.
- 41 - هذا التسلسل الذي يوجد عصبية تكون دولة في الصورة التي يرسمها ابن خلدون من واقع شمال افريقيا في القرن 14 ميلادي ولكن هذا لم يحصل في افريقيا ( تونس اليوم ).
- 42 - لتجسيد هذه العقلية اخذت، لما استعملت هذا المفهوم لأول مرة في رسالة الدكتوراه، للتدليل على حالة الهشاشة التي هيمنت على الشعب التونسي طيلة تاريخه، قصة حرب البسوس التي استمرت اربعين سنة من اجل ناقة.
- 43 - تاريخ تونس، موسوعة ويكيبيديا.
- 44 - مدينة أثرية تقع في الشمال الشرقي للبلاد التونسية اسسها الفينيقيون سنة 1101 قبل الميلاد.

- 45 - المنصف وناس، الشخصية التونسية، الدار المتوسطة للنشر، تونس، 2011، ص: 34
- 46 - حسب لسان العرب التوهيم من الايهام. ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1990، ج: 12، ص: 644.
- 47 - القيروان لفظ فارسي معناه المعسكر.
- 48 - Guy Rocher, Talcott Parsons et la sociologie américaine, Un document produit en version numérique par Jean-Marie Tremblay, "A noter tout de suite que les acteurs du système social ne sont pas seulement des personnes individuelles. Ce sont aussi des groupes, des collectivités, comme par exemple un village, une région, une classe sociale, une nation. Ceci permet d'étendre l'application du schéma parsonien de l'interaction à tous les niveaux de la réalité sociale et de dépasser le seul palier des rapports interpersonnels." P : 63
- 49 - وهي التي يسميها تالكوت بارسونز المتطلبات الاربعة ويقدمها عبد الغني عماد هكذا: " وهذه المتطلبات الاربعة والمستلزمات الوظيفية ( Fonctionnel Prereausites ) وهي كما يلي:
- وظيفة التكيف: إن كل نسق لا بد ان يتكيف مع بيئته.
- وظيفة تحقيق الهدف: لا بد له من أدوات يحرك بها مصادره ليحقق أهدافه ويصل إلى درجة الاشباع.
- وظيفة الاندماج والتكامل: عليه ان يحافظ على التوافق والانسجام بين مكوناته.
- وظيفة ثبات المعايير: وقوامها ان تؤكد قيم المجتمع وان تضمن انها معروفة من قبل الاعضاء، وان ثمة حافزا لهؤلاء ان يقبلوا هذه القيم، وان يخضعوا لمتطلباتها ومستلزماتها. وهذه الوظيفة أقل دينامية من غيرها لأنها تثبت النظام المعياري وتحافظ عليه" عبد الغني عماد، سوسيولوجيا الثقافة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص: 96 ( يحيل هنا على كتاب غي روشي، مقدمة إلى علم الاجتماع العام، ترجمة مصطفى دندشلي، مكتبة الفقيه، بيروت/ 2002 ).
- 50 - محمد الهادي الشريف، تاريخ تونس، سراس للنشر، 1980، تونس، ص: 10.
- 51 - يمكن اعتبار الدعوة الفاطمية اتم مثال لذلك.
- 52 - الدكتور اسحاق يعقوب القطب، نحو استراتيجيات للتعرض في البلدان العربية. مبحث قدم في المؤتمر الثاني للاجتماعيين العرب، بغداد، 1980.
- 53 - تنشأ المدن من الفائض الذي يحصل للمزارعين والمؤدي للاختطاط المدن او بقرار سياسي.
- 54 - من مداخلة بعنوان "قراءة في الثورة التونسية" قدمت في ندوة نظمتها الجمعية التونسية لعلم الانترنتوبولوجيا، تحت عنوان الشعوب العربية بين الماضي والحاضر والمستقبل، ببيت الحكمة بتونس، يوم الخميس 12/11/2015.
- 55 - عدنان منصر، دولة بورقيلية، مطبعة التسفير الفني، صفاقس، ص: 19
- 56 - كتلة تجمع فئات عريضة من المجتمع حول أهداف واضحة تتعلق أولا بالتححرر من هيمنة الاستعمار والإمبريالية، السياسية والاقتصادية والفكرية، وتتعلق ثانيا بإقامة علاقات اجتماعية متوازنة يحكمها، إلى درجة كبيرة، التوزيع العادل للثروة في إطار مجهود متواصل للإنتاج. وبما أن مشكلة التنمية مرتبطة في الوطن العربي بقضية الوحدة، فإن هذه الكتلة التاريخية يجب أن تأخذ بعدا قوميا في جميع تنظيراتها وبرامجها ونضالاتها. " (مجلة المستقبل العربي نوفمبر 1982)
- 57 - كانت نتيجة وجود الفرنسيين بهذا البلد تفتح الأدمغة وظهور رجال قادرين على تسيير تونس في طريق التقدم والرفي بعد أن خرجت منه فرنسا واختفى منه الحكم الفرنسي، فهو أمر يعتز به الفرنسيون ويفخرون ( من خطاب بورقيلية بالقصرين يوم 29 جانفي 1963 ) ( سبق ذكر هذا الخطاب )
- 58 - من هنا جاء تشبيه الدولة الوطنية بحصن طروادة تقول الأسطورة الاغريقية أن الإغريق حاصروا طروادة مدة طويلة دون التمكن من فتحها فابتدع الإغريق حيلة جديدة، حصاناً خشبياً ضخماً أجوفا ادخلوا فيه المحاربين ثم تظاهر بقية الجيش بالرحيل وقام جاسوس إغريقي، يدعى اسمهيونون باقتناع الطرواديين بان الحصان عرض سلام. وقبل الطرواديين وأمر الملك بإدخال الحصان إلى المدينة في احتفال كبير. واحتفل الطرواديين برفع الحصار وبينما هم في حالة سكر خرج الإغريق من الحصان وفتحو المدينة لجيشهم فنهبت المدينة بقسوة المستعمرين، وقتل كل الرجال، وكانت العبودية مصير النساء والأطفال.
- 59 - C.A.Julien, Et la Tunisie devint indépendante... ( 1951-0957), Les Edition J.A/ S.T.D. 1985 p : 200.
- 60 - Mohsen Toumi, LE MAGHREB, P U F, 1982, p : 55

61 - Zghal (Abdelkader) , Décolonisation et nouvelle dynamique de la construction nationale en Tunisie, in revue de sciences sociales N° 10, Aout 1970. Elbaki Hermassi : « Elite et société en Tunisie : intégration et mobilisation », Revue tunisienne de sciences sociales, C.E.R.E.S. , mars 1969

62 - عبد الباقي الهرمسي الإسلام الاحتجاجي في تونس. ضمن كتاب الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي (جماعي). مركز دراسات الوحدة العربية. الطبعة الثانية بيروت (1989) صفحة

63 - Asma Larif-Béatrix, Edification étatique et environnement culturel, Edition Publisud, Paris 1991. P :8

64 - Béatrice Hibou, ( politologue rattachée au CERI (Centre d'Études et de Recherches internationales), un laboratoire de recherche du CNRS.) La force de l'obéissance, Économie politique de la répression en Tunisie, Pars, 2006, La Découverte.

65 - Grimaud, La Tunisie à la recherche de sa sécurité, PUF, Paris, 1995 , P : 31 «Sa conviction est faite : seuls le monde occidental et son leader Nord-américain sont à même de garantir la liberté de petits pays comme la Tunisie contre les tentations hégémoniques du bloc communiste, sans remettre en cause leur indépendance et leur libre arbitre »

66 - يوم 7 نوفمبر 1987 عندما اعلن ازالة بورقيبة عن سدة الحكم صرح السياسي الفرنسي ريمون بار "فقدنا رجلنا في افريقيا.

67 - انظر فرنتر فانون في كتابه " Les damnés de la terre " حيث يقول ان الحزب يتحول إلى حلوى وكل يريد نصيبا منها.

68 - الحبيب بورقيبة خطاب 11 افريل 1968, خطب بورقيبة, نشر وزارة الاعلام, الجزء 25, ص: 64 - 65

69 - Charles André (J), Et la Tunisie devint indépendante... (1951-0957), Les Edition J.A/ S.T.D. 1985p :153.

70 - الحصول على الصفقات, تيسير القروض, التفاوض على التجاوزات وكل أنواع الفساد المالي.

71 - عند المشاركة في مظاهرة يتعجب البعض من استقالة اغلب المواطنين واكتفاءهم بمتابعة المشهد من رصيف المقهى وربما تطلق الاحكام على أولئك ويوسمون بشتى الصفات الحاطة من الوطنية خاصة وفي واقع الامر ما أولئك باقل وطنية و لكن تقيدهم التزاماتهم وعقودهم مع البنوك و شركات التزويد فالمرتهن لبنك الاسكان و لبطام ( شركة بيع تقسط للمشتري وتضمن ان يدفع بإمضائه على وصولات ) لا يستطيع ان يرفع راسه امام جهاز السلطة لأنه يعلم انه يستطيع فصله عن شغله ولو كان يشتغل في القطاع الخاص.

72 - صالح المازقي, بطالة الإطارات في تونس, أطروحة شهادة الدكتوراه. تونس 1998.

73 - نجيب بوطالب, القبيلة التونسية, كلية العلوم الانسانية والاجتماعية, تونس, 2002. ص: 301

74 - المولدي اليوسفي, التحضر من خلال مقدمة ابن خلدون, مقابسات عدد اكتوبر 2015.

75 - من خطبة معاوية في المدينة بعد آل له الامر, انظر أحمد بن محمد بن عبد ربه, العقد الفريد, يذكره محمد عابد الجابري, العقل السياسي العربي, ص: 236

76 - ذكرت زوجة احد المعارضين لبن علي انه دخل يلطم وجهه يوم هرب بن علي وهو يردد "هرب و خانا ( تركنا ) نلاخوانجية ( الاخوان المسلمون ).

77 - Nicole Grimaud, La Tunisie à la recherche de sa sécurité, PUF, Paris, 1995.

78 - فاحمد نجيب الشابي, محور هيئة 18 اكتوبر, اعلن على ضرورة تشكيل حكومة وطنية مبنيا نفسه بالمشاركة فيها او ربما ترأسها و زياد الدولاتي, أحد قياديي النهضة, يقترح اصلاحات ادنى سقفا مما طالب به احمد نجيب.

79 - يخرج شاب أحس بشدة القهر يصرخ في أتراهه أو تجمع فيرددون معه ويقودهم في تلك الحادثة, امرأة تولول أو تزغرد و نصيح في تجمع و تدافعهم ضد السلطة فيستجيبون وينتهي دورها بانتهاء اللحظة.

80 - هيئة 18 أكتوبر للحقوق والحريات, هي إطار عمل سياسي شكلته عام 2005 عدة أحزاب وشخصيات تونسية معارضة لزين العابدين بن علي. استت الهيئة في 24 ديسمبر 2005 وقد اخذت الهيئة اسمها من 18 أكتوبر 2005 تاريخ بداية اضراب جوع شنه 8 معارضين من تيارات سياسية مختلفة قبيل القمة المعلوماتية التي نظمتها تونس. جمعت هيئة 18 أكتوبر اغلب الأحزاب والحركات المعارضة لبن علي; وهي الحزب الديمقراطي التقدمي والتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات وحركة النهضة والمؤتمر من أجل الجمهورية وحزب العمال الشيوعي التونسي والوحدويون الناصريون بتونس اضافة لعدة مستقلين. انتقدت الهيئة في بيانها التأسيسي الوضع العام في البلاد ودعت إلى "بلورة عهد ديمقراطي يكفل لكل المواطنين

- والمواطنات المساواة والحريات والحقوق الأساسية غير القابلة للتصرف أو الاستنقاص ويشكل قاعدة لمشاركة السياسية والتداول على الحكم على أساس تناظر وتنافس البرامج والرؤى وهو عهد من شأنه أن يرتقي بمستوى وحدة العمل إلى إرساء أسس التغيير الديمقراطي. أنشأت الهيئة داخلها منتدى 18 أكتوبر للحوار للبت في المواضيع الخلافية خصوصا بين العلمانيين والإسلاميين. أدت النقاشات إلى إصدار سلسلة من الإعلانات في العلاقة بين الدولة والدين وحول حرية الضمير والمعتقد وحول حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين. لم ترتق الهيئة لتصبح جبهة معارضة لنظام بن علي إلا أنها شكلت تجربة للعمل السياسي المنسق ومخبرا للحوار بين القوى السياسية المختلفة. ( ويكيبيديا )
- 81 - سيثبت بعد مدة أن الذين أوقفوا من رجال نظام بن علي ليسوا أكثر اجراما من اخوتهم الذين وصلوا التربع على سدة الحكم.
- 82 - "هيئة الإصلاح السياسي" امر بتكوينها بن علي و سماها و عين على رأسها عياض بن عاشور. اضاف قائد السبسي رئيس الحكومة لتسميتها " حماية الثورة " ليصبح اسمها "هيئة حماية الثورة والإصلاح السياسي" واحتفظ برئيسها الذي سماه بن علي.
- 83 - استثنى بعض الماركسيين الذين رفضوا الانضمام لها مثل حمة الهمامي.
- 84 - بالاطلاع على التقرير الأوروبي حول التنمية الهشاشة في أفريقيا، صياغة نهج أوروبي جديد نصنف تونس في خانة البلدان الهشة حسب المعايير الواردة في التقرير.
- 85 - قالها صراحة محمد الكيلاني احد زعماء اليسار.
- 86 - ذكر الجنرال عمار على شاشة قناة التونسية ان ساسة طلبوا منه الاستلاء على السلطة عسكريا لقطع الطريق على حركة النهضة.
- 87 - ابن خلدون، نفس المرجع، ص: 58